الجـزء الخامس

ثـورة اقتصـاديـة جـديدة

إن الطغيان، ليس من السهل قهره البتة

تومـاس بيـن

الأزمة الأمريكية ـ ١٧٧٦

منذ العقد الجديد وثلاثينيات القرن العشرين، كان هناك تطور ثورى فى تكنولوچيا الصناعة، وفى السياسة المالية والعقيدة الاجتماعية للحكومات، كان الافتراض السائد بين الإصلاحيين ـ من ثيودور روزڤلت ومرورًا بوودرو ويلسون حتى فرانكلين روزڤلت ـ هو أن الفقراء لا يمكن الارتفاع بمستواهم إلا عن طريق إعادة توزيع الثروة. لقد جرى الآن تصفية هذا الافتراض الأساسى للإصلاحيين السابقين على الحرب. نحن وصلنا إلى عصر استولت فيه الأحداث على الصراع الطبقى، كما وصفه ماركس منذ مائة عام مضت.

ولتر ليبمان ـ ١٩٦٤

إن الأمل معقود، على أنه خلال أعوام ليست بالكثيرة جدًا، ستتزوج العقول البشرية والآلات الحاسبة على نحو شديد التلاصق، وستفكر المشاركة الناجمة فى هذا بشكل لم يفكر به عقل بشرى من قبل.

ج .ك. ر. ليكلايدر ـ ١٩٦٠

انتقال:

الحرب العالمية الثانية

فى حديث بجوار المدفأة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٠م، استخدم فرانكلين روزڤلت للمرة الأولى عبارة سيثبت أنها ستبقى خالدة عندما دعا الولايات المتحدة أن تصبح «الترسانة العظمى للديموقراطية».

كانت الحرب قد نشبت فى أوروپا فى ١ سپتمبر ١٩٣٩م بعد غزو القوات الألمانية لبولندا، وأوفت فرنسا وبريطانيا العظمى بتعهداتهما بإغاثة بولندا. كان هناك أمريكيون قليلون يعتقدون أن النازيين ليسوا إلا حقراء، لكن الرأى العام فى الولايات المتحدة اتجه بشكل كاسح نحو الابتعاد عن الصراع. وكان الكثير من الصحف، من «ديلى ووركر» الشيوعية إلى تلك المملوكة لوليام راندولف هيرست، يتبنى منهج الانعزالية بقوة. وكشفت هذه الانعزالية عن نفسها فى شكل تشريعى من عدة نواحٍ. فى عام ١٩٣٤م ضغط عضو مجلس الشيوخ هيرام جونسون عن ولاية كاليفورنيا حتى جرى تمرير مشروع قانون يحظر على وزارة الخزانة تقديم قروض لأى بلد أخفق فى تسديد قروض سابقة. ويشمل هذا القانون بالطبع بريطانيا وفرنسا. وفى ٤ نوڤمبر ١٩٣٩، مرر الكونجرس قانون الحياد، الذى سمح بمبيعات العتاد الحربى على أساس «الدفع نقداً والتسليم فوراً».

وبعد سبعة أشهر سقطت فرنسا أمام الانقضاض النازى، ووقفت بريطانية وحيدة. وفى صيف ١٩٤٠ ثبت عجز ألمانيا عن التغلب على سلاح الجو الملكى فى معركة

بريطانيا، وبالتالى لم يحصل على التفوق الجوى اللازم لشن غزو عبر القنال الإنجليزى. وحاولت ألمانيا بدلاً من هذا أن تكيل الضربات لبريطانيا لتخضعها من خلال الغارات الجوية الألمانية وقطع شرايين حياتها التجارية التى تمر عبر المحيط الأطلنطى. وأوشكت أن تفلح. وكما شرح روديارد كبلنج هذا الأمر قبل عقود:

كى يصلك الخبز الذى تأكل والبسكويت الذى تقضم

والحلوى التى تمص وقطع اللحم المشوى التى تتمنى،

إنها تأتى كل يوم لك عبرنا نحن كل البواخر الكبيرة -

وإذا أعاق أحد قدومنا ستتضور جوعًا!

وفى الوقت الذى كان فيه سلاح البحرية الملكى أكبر بكثير من السلاح البحرى الألمانى Kriegsmarine من ناحية إجمالى حمولة السفن بالطن، إلا أنه كان أقل بشكل بالغ الخطورة فى قطع الحراسة المخصصة لحماية قوافل السفن من هجمات غواصات U-boat الألمانية. وفى وقت مبكر ١٥ مايو ١٩٤٠، كان رئيس الوزراء الجديد ونستون تشرشل صريحًا بلا مواربة فيما يتعلق بما تحتاجه بريطانيا من الولايات المتحدة؛ لتبقى على قيد الحياة. كتب «الاحتياجات الفورية هى: **أولاً** وقبل كل شىء اقتراض أربعين أو خمسين من مدمراتكم القديمة. . . . **ثانيًا** نحن نريد عدة مئات من أحدث أطرزة الطائرات. . . . **ثالثًا** أجهزة مضادة للطائرات وذخيرة. . . . **رابعًا** «نحن نحتاج إلى شراء صلب فى الولايات المتحدة. وينطبق أيضًا على مواد أخرى. سنظل ندفع بالدولار طالما كنا قادرين على هذا، لكنى أريد أن أشعر بقدر معقول من الطمأنينة إلى أنه عندما لا نقدر على الدفع البتة، ستعطونا ما يلزمنا مثلما سبق».

أدرك روزفلت أن الموضوع فى المحك هو أمن أمريكا ذاتها. علم أن ألمانيا لا تشكل تهديدا مباشراً للولايات المتحدة، سوى ماوراء المحيط الأطلنطى الشاسع. لكنه علم أيضا أن دولة نازية منتصرة، ستصير سيدة للعالم القديم بكل موارده الاقتصادية وقواه البشرية، ستشكل تهديداً قاتلاً للسلام والحرية للعالم الجديد فى المستقبل غير البعيد

جدًا. وأحس الرئيس بأن بريطانيا لابد أن تبقى بما يكفى لصد النازيين، بينما تعيد الولايات المتحدة تسليح نفسها، وأنه قادر على جعل الشعب الأمريكى يرى أين تكمن مصالحه الحقيقية.

وفى اليوم التالى على تلقيه رسالة تشرشل، ظهر أمام جلسة مشتركة لمجلسى الكونجرس، وطلب تخصيص اعتمادات تكميلية للدفاع بقيمة ١,٣ مليار دولار، وهى زيادة ضخمة جدًا فى إجمالى الميزانية الفيدرالية لتلك السنة. كما طلب أيضًا إنتاج «ما لايقل عن ٥٠ ألف طائرة فى السنة».

كانت القوات العسكرية الأمريكية فى ذلك الوقت هزيلة. بلغ عدد جنود الجيش حوالى ثلاثمائة ألف جندى ـ أقل من جيش يوجوسلافيا ـ ويفتقر إلى السلاح إلى الدرجة التى تجعل المجندين الجدد عادة ما يتدربون باستخدام المكانس اليدوية بدلاً من البنادق. كان العتاد الذى تملكه هذه القوات فى العادة عتيقًا إلى الدرجة التى جعلت الجنرال چورچ ك. مارشال يظن أن الجيش ليس أفضل حالاً «من قوة من الدرجة الثالثة». وكان سلاح البحرية، فى الوقت الذى يماثل نظيره البريطانى فى الحجم إلا أنه يفتقر إلى الذخيرة ليستمر فى القتال، كان الكثير من معداته قديمًا، أو لا يعتمد عليه.

فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٠م، أقر الكونجرس أول تجنيد إلزامى فى وقت السلم فى التاريخ الأمريكى، وسجل ١٦,٤ ملايين رجل ما بين عشرين سنة وخمس وثلاثين عامًا. ودعا القانون إلى تدريب ١,٢ مليون جندى و٨٠٠ ألف جندى احتياطى فى العام التالى، لكنه حدد أنه لن يخدم أى منهم خارج نصف الكرة الغربى وألا تتعدى فترة خدمتهم اثنى عشر شهرًا.

كان الحصول على موافقة الكونجرس والرأى العام على الإجراءات التى تهدف إلى زيادة تأهب البلد عسكريًا كان أيسر بكثير من الحصول على تأييدهم مساعدة بريطانيا. وافق روزڤلت، الذى خاطر مخاطرة سياسية ليست بالهينة بالنسبة لنفسه، حيث إنه تبقى على موعد إجراء انتخابات ١٩٤٠م شهور قليلة، وافق على نقل خمسين مدمرة لبرطانيا العظمى فى مقابل استئجار لقواعد فى ممتلكات بريطانيا فى العالم الجديد لمدة خمسين سنة. وما هو أكثر أهمية بدأ فى صياغة استراتيچية مبنية على تقديم كل العون بخلاف الحرب وعرضها على الشعب على أنها أفضل سبيل لتفادى الحرب ذاتها.

حتى قبل حديث روزڤلت عن «ترسانة الديموقراطية»، كان موقف بريطانيا المالى حرجًا للغاية. كانت احتياطيات بريطانيا من الدولار والذهب قد قاربت على النفاد. كان السفير البريطانى لورد لوثيان فظًا لدى عودته من بريطانيا فى ٢٣ نوڤمبر، وذلك للتخفيف من وقع ما قاله، عندما قال للصحفيين الذين استقبلوه لدى نزوله من طائرته «حسنا يا فتيان، إن بريطانيا مفلسة. إنه مالكم الذى نريد».

أعلن روزڤلت فى خطاب الاتحاد أمام الكونجرس فى ٦ يناير ١٩٤١م، أن سياساته تهدف إلى حماية الحريات الإنسانية الأساسية من التعبير والدين والحرية من الخوف والعوز. واقترح مبدأ سرعان ما عرف باسم استعارة ـ استئجار. وسيذكر تشرشل بعد شهر على نحو لا ينسى وإن كان مراوغًا واصفًا مبدأ استعارة ـ استئجار بطريقة «اعطونا الأدوات ونحن سننهى المهمة». ووصف روزڤلت هذا المبدأ قبل ذلك بأيام قليلة، بصورة مملة أكثر وغير مشوقة ومع هذا مراوغة، على أنها تماثل إعارتك لجارك خرطوم الحديقة لإطفاء النار المشتعلة فى منزله، متوقعًا أنك ستستعيده بعد إخماد الحريق.

أقر الكونجرس بعد جدل قومى كبير مبدأ استعارة ـ استئجار فى ١١ مارس، معتمدًا لها ٧ مليارات دولار. ومع نهاية الحرب، بلغ حجم العون القائم على مبدأ استعارة ـ استئجار للحلفاء ٣٨٧,٨٤٥,٢٢٦,٥٠ دولارًا. وصفه تشرشل بأنه «أكثر الأعمال رفعة فى تاريخ أية دولة». كما كان أيضًا بالطبع عملاً متفردًا فى تحقيق المصلحة الذاتية المستنيرة. إنها لم تساعد الحلفاء على محاربة ألمانيا واليابان بكفاءة فحسب، إنما لم تخلق أيضًا دينًا مهولاً لا يمكن تسديده، بحيث يصير عقبة أمام التحرك الأمريكى فى عالم ما بعد الحرب مثلما كان الحال عليه بالنسبة لديون الحرب العالمية الأولى فى العقود السابقة.

كانت بريطانيا ما تزال تعانى من نقص حاد فى قطع الحراسة البحرية، وأخذت حرب الأطلنطى تشير إلى أن الأمر أوشك على أن يصبح فى صالح ألمانيا فى عام ١٩٤١ م. وتحايل روزڤلت على تطويق الرأى العام وتقييدات الكونجرس له. ففى الوقت الذى لم تهاجم فيه السفن الأمريكية الغواصات الألمانية، كانت تنقل عمليات الرصد الأمريكية للعدو عن طريق كلٍّ من الطائرات والسفن للبريطانيين. وفى حركة حاذقة سياسيًا ولكن غائمة جغرافيًا، تحايل روزڤلت على التقييد بوضع عسكريين

أمريكيين خارج نصف الكرة الغربى ببساطة عن طريق إعلان أن جرينلاند وآيسلندا جزءًا من نصف الكرة الغربى، وأرسل دوريات جوية للمرابطة هناك.

تورطت الويات المتحدة ببطء وشيئًا فشيئًا فى تأمين الممرات البحرية فى المحيط الأطلنطى، وهوجمت البارجة الأمريكية «يو إس إس جرير» فى مياه آيسلندا فى ٤ سپتمبر. وأغرق طوربيد ألمانى البارجة الأمريكية «يو إس إس روبين جيمس» فى ٣٠ أكتوبر. لكن مذهب الانعزالية كان مايزال وجوده قويًا فى السياسة الأمريكية. وفى ١٨ أغسطس مد مجلس النواب العمل بقانون الخدمة الانتقائية بصوت واحد.

اختفت الانعزالية من الساحة السياسية فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ عندما هاجمت حاملة طائرات يابانية الأسطول الأمريكى للمحيط الهادى، وألحقت به دمارًا جسيمًا فى بيرل هاربور. أعلن الكونجرس فى اليوم التالى الحرب على اليابان، فى يوم الخميس ١١ ديسمبر أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة.

عاثت القوات المسلحة اليابانية فسادًا فى المحيط الهادى فى الأشهر الست التالية، فاستولت على هونج كونج والفلپين والملايو وسنغافورة وجزر سولومون وجزر الهند الشرقية الهولندية [إندونيسيا حاليًا ـ المترجم] وبورما بينما صارت تهدد أستراليا والهند. فى المحيط الأطلنطى أغرقت الغواصات الألمانية سفنًا أمريكية عديدة على مرمى البصر من الساحل الشرقى (كانت هذه الغواصات تستخدم بالفعل الأضواء الكاشفة المنصوبة بطول الشاطىء فى تحديد أبعاد ضحاياها حتى جرى تطبيق قواعد الإعتام). وفى شمال أفريقيا، دفعت القوات الألمانية القوات البريطانية نحو قناة السويس، الحيوية لكلٍّ من الحفاظ على السيطرة على البحر المتوسط وحرمان النازيين من بترول الشرق الأوسط. وفى الاتحاد السوڤييتى، توغل الجيش الألمانىWehrmacht أكثر فى داخل أراضى روسيا.

وأمد المخزون البشرى الهائل لدى الولايات المتحدة وروسيا والإمبراطورية البريطانية كل ما تحتاجه من عسكريين. لكن إذا كان مقدرًا للولايات المتحدة وحلفائها المضغوطين كسب الحرب، فإن هذا البلد يتعين عليه أن يكون ترسانة الديموقراطية بحق.

وتحقق هذا بالفعل، فى واحدة من أكثر الانجازات إدهاشًا فى التاريخ الاقتصادى بأكمله. ففى الأشهر الست الأولى لعام ١٩٤٢ منحت الحكومة عطاءات عسكرية بأكثر من ١٠٠ مليار دولار، أى أكثر من إجمالى الناتج القومى بأكمله فى عام ١٩٤٠. وفى سنوات الحرب، أنتجت الصناعة الأمريكية ٦٥٠٠ قطعة بحرية؛ ٢٩٦,٤٠٠ طائرة؛ ٨٦,٣٣٠ دبابة ٦٤,٥٤٦ زورق إنزال؛ ٣,٥ مليون سيارة جيب وشاحنة وحاملة جنود؛ و٥٣ مليون طن من الحمل الساكن فى شكل سفن شحن البضائع؛ ١٢ مليون بندقية وبندقية قصيرة ومدفع رشاش؛ و٤٧ مليون طن من قذائف المدفعية إلى جانب أطنان من الأزياء العسكرية والإمدادات الطبية والخيام وآلاف المواد الأخرى التى تستلزمها الحرب الحديثة.

أنتجت شركة فورد للسيارات وحدها عتادًا حربيًا أكبر من حجم الاقتصاد الإيطالى برمته. بحلول عام ١٩٤٤ كان مصنعها فى ويلو رن ينتج قاذفات قنابل من طراز « ب - ٢٤ » بمعدل طائرة كل ثلاث وستين دقيقة. نقل هنرى ج. كايزر، الذى كان يشير فى بداية الأمر إلى مقدمة ومؤخرة السفينة ولا يستخدم الألفاظ الأدق وهى القيدوم والكوثل، نقل أسلوب الإنتاج بالجملة من عالم السيارات إلى بناء السفن. وقلص الزمن اللازم لبناء سفينة الحرية - سفينة الشحن القياسية البالغ وزنها سبعة آلاف ومائتى طن والمكونة من ثلاثين ألف جزء ــ من ٢٤٤ يومًا إلى ٤٢ يومًا فقط. وبلغ إجمالى السفن المنتجة من هذا النوع خلال الحرب ٢٧١٠ سفينة، كلٌ منها يعد حسب كلمات روزڤلت «لطمة من أجل حرية الشعوب الحرة فى العالم».

وفى مؤتمر طهران فى عام ١٩٤٣ اقترح جوزيف ستالين، من بين كل البشر، شرب نخبا «للإنتاج الأمريكى، الذى لولاه لكانت هذه الحرب حربًا خاسرة».

لقد أنجزت الولايات المتحدة هذا الإنجاز الصناعى المبهر عن طريق تحويل أضخم اقتصاد رأسمالى إلى اقتصاد مركزى موجه، تقريبًا بين عشية وضحاها. أثبت التخطيط المركزى دومًا أنه عاجز بشكل مزرى فى إنتاج السلع والخدمات التى يحتاجها الاقتصاد الاستهلاكى (يرجع الأمر فى هذا إلى حد كبير إلى أن مشاركة المستهلكين محدودة فيما ينتج) لكن التخطيط المركزى أدى أداء أفضل بكثير فى مجال إنتاج آلات الحرب.

وعندما تحرك الرئيس فى البداية لوضع الاقتصاد الأمريكى على قدم الاستعداد للحرب، اعتمد على الأبجدية التى اشتهر بها العقد الجديد. وبرزت للوجود (NDAC) أى اللجنة القومية الاستشارية للدفاع) و (OPM) أى مكتب إدارة الإنتاج) و(SPAB) أى مجلس الإمدادات والأولويات والمخصصات) فى عام ١٩٤١، لكن اتسم التنسيق بينها بالضعف، هذا إن وجد تنسيق بينها من الأصل. بالإضافة إلى أن البحرية والجيش (الذى ظل سلاح الجو جزءاً منه حتى عام ١٩٤٧) استمرا فى تشغيل إدارات الإمدادات الخاصة بهما، والتى عادة ما عملت لأغراض متقاطعة مع بعضها البعض، وقاومت فى غضب جامح أى تدخل خارجى من جانب قطاعات أخرى فى الحكومة. ومع انتعاش الاقتصاد الأمريكى مرة ثانية فى نهاية المطاف (هبط معدل البطالة إلى نسبة أدنى من ١٠ ٪ فى عام ١٩٤١ للمرة الأولى منذ ١٩٣١، وواصل هبوطه بسرعة طوال العام)، لم تكن الشركات الأمريكية على استعداد للتجاوب مع ماتمليه واشنطن أيًا كان.

ومع بيرل هاربور، أدرك الرئيس بسرعة أن هناك حاجة لتبنى توجه مختلف. فى مطلع يناير ١٩٤٢ استدعى دونالد نلسون، مدير قسم الأولويات فى مكتب إدارة الإنتاج. كان نلسون يتقاضى ٧٠ ألف دولار سنويًا وهو يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذى لشركة سيرز روباك، وعندما ذهب للعمل فى الحكومة صار يقبض ١٥ ألف دولار. روزڤلت أخبر نلسون أنه يريده أن يتولى مهمة تنظيم الإنتاج الحربى.

رد نلسون قائلاً: «سأقبل إذا ترأست هذا المجال».

قال الرئيس وهو يعده: « يمكنك أن تطلب ما تشاء».

ناقش نلسون ونائب الرئيس هنرى والاس والرئيس شكل الهيئة الجديدة التى ستتولى وظائف الهيئات السابقة. اقترح نلسون تسميتها إدارة الإنتاج الحربى، لكن أدرك روزڤلت فجأة أن الأحرف الأولى لها ستكون WPA، وقرر أن تكون التسمية مجلس الإنتاج الحربى بدلاً منها.

عاد نلسون إلى مكتبه وصاغ أمراً تنفيذيًا لإنشاء مجلس الإنتاج الحربى، ومنحه صلاحيات رآها لازمة لتحويل الاقتصاد الأمريكى إلى آلة حرب، ومنح نفسه كرئيس مجلس إدارة الصلاحيات اللازمة لجعل المجلس هيئة بيروقراطية ذات فاعلية وكفاءة.

ووقع الرئيس على الأمر وأصبح دونالد نلسون، مع استخدام بعض المبالغة، الرئيس التنفيذى للاقتصاد الأمريكى.

كان أكثر من مناسب للوظيفة. ولد نلسون فى مدينة هانيبال بولاية ميسورى عام ١٨٨٨، وحصل على شهادة جامعية فى الهندسة الكيميائية، واعتزم نيل درجة الدكتوراه فى هذا التخصص، لكنه ذهب للعمل فى سيرز روباك ككيميائى، وبقى هناك الأعوام الثلاثين التالية. وسرعان ما انتقل إلى الإدارة، وتدرج هناك بوتيرة منتظمة.

أثناء ثلاثينيات القرن العشرين كانت سيرز تخزن إنتاجها فى مخازنها وتبيع بالكاتالوج أكثر من مائة ألف سلعة، من دبابيس القبعات إلى منازل سابقة التجهيز. (أطلق فرانكلين روزڤلت ذات مرة مزحة أن الطريق لإقناع الاتحاد السوڤييتى بتفوق النظام الرأسمالى هو قصفه بكتالوجات سيرز روباك.) وظلت وظيفة نلسون فى سيرز على مدى سنوات التعرف على السلع التى يحتاجها قطاع عمليات التجزئة والكاتالوج، والتعرف على من سيبيعها أو يصنعها بأفضل الأسعار ويعمل على وصول البضاعة إلى المكان الذى توجد به حاجة إليها فى الوقت الذى توجد به حاجة إليها. كان تدريبًا ممتازًا لهذه الوظيفة الجديدة كرئيس لمجلس الإنتاج الحربى؛ لأن نلسون اكتسب ألفة مع اتساع وعمق ونطاق الصناعة الأمريكية لم تتسن لأحد آخر.

وفى مجلس الإنتاج الحربى، انصب اهتمام نلسون على ثلاث أولويات: أولاً، كان عليه أن يتعرف من قيادات الأسلحة والحلفاء على احتياجاتهم بالنسبة للحرب. ثانيًا، كان عليه أن يجرى جردًا للمواد الخام المتوفرة فى البلد، إلى جانب موارد البلد الصناعية. وأخيرًا تعين عليه التعرف على طرق لسد الثغرات بين العرض والطلب.

كان المطاط هو أكثر المواد الخام نقصًا طوال سنوات الحرب. وكان يأتى معظم المعروض منه من مزارع فى ممتلكات بريطانيا فى جنوب شرق آسيا، والتى استولت عليها اليابان إلى حد كبير خلال تقدم قواتها. وجرى إحياء المطاط البرى من موطنه الأصلى فى غابات الأماوزن المطيرة ـ وهى صناعة دمرت فى مطلع القرن العشرين عن طريق تطور المزارع ـ كما جرت زراعة نباتات عديدة منتجة لمادة اللايتيكس[1] فى الولايات المتحدة،

(١) سائل أبيض لزج يسيل من بعض الأشجار عند قطعها، ويتجلط ويشبه المطاط.

لكن المطاط الصناعى هو الذى أنقذ الموقف. فى عام ١٩٣٩ أنتجت الولايات المتحدة القليل منه إذا كانت قد أنتجت منه شيئًا على الإطلاق. فى عام ١٩٤٥ أنتجت شركة دو بون وشركات أخرى ٨٢٠ ألف طن. وفى الوقت الذى سد فيه هذا الإنتاج الاحتياجات العسكرية إلا أنه توافر القليل جدًا منه للاستخدام المدنى، وكان المطاط غير متوفر بالمرة تقريبًا. ستظل سنوات الحرب عالقة فى الذكرى على أنها السنوات الذهبية للإطارات الفارغة من الهواء والإطارات الداخلية المليئة برقع لا نهاية لها.

كانت الإطارات هى أول منتج يجرى توزيعه ببطاقات، بعد ثلاثة أسابيع من وقوع هجوم بيرل هاربر، واختفى ببساطة الكثير من منتجات المطاط من الأسواق طوال الحرب. وانطبق هذا على غالبية السلع الصناعية، مثل الثلاجات والسيارات. فقد أنتجت صناعة السيارات الأمريكية ما بين عامى ١٩٤٣ و١٩٤٥ بالضبط سبعًا وثلاثين سيارة. ومع نهاية الحرب كان هناك ثلاثة عشر برنامج توزيع بالبطاقات مطبقًا، تغطى سلعًا نادرة مثل الجازولين والسكر والبن والزبد والدهون والزيوت واللحم الأحمر والأحذية. لكن التوزيع بالبطاقات لم يكن بأى حال من الأحوال بالحدة الموجود عليها فى بريطانيا، حيث كانه يتعين استيراد الكثير جدًا عبر شريان الحياة الممتد عبر الأطلنطلى.

كانت أكثر المهام السياسية صعوبة واجهها دونالد نلسون هى تحديد ما الذى يتعين إنتاجه أولاً، وما الذى يمكن أن ينتظر. احتاج سلاح الجو التابع للجيش نوعًا ما من الطائرات، بينما يريد سلاح البحرية نوعًا آخر، وكلاهما يريده الآن. لكن لم يكن متوفراً من الألومنيوم ما يكفى فى هذه الأيام المبكرة من الحرب لإنتاج كل الطائرات اللازمة، وكان نلسون هو الذى يقرر ما الذى يمكن أن ينتظر.

جرى تقسيم مجلس الإنتاج الحربى إلى عدة «فروع صناعية»، اضطلع كل واحد منها بمسئولية عن صناعة معينة، وكلف بمعرفة ما يحتاجه بدقة كل مصنع فى هذه الصناعة لينتج ما ينتجه، وما الذى ينتجه فى هذه اللحظة، وما الذى هو ملتزم بإنتاجه فى المستقبل، وما حجم مخزونه. وكانت ترسل هذه البيانات إلى أقسام أعلى فى مجلس الإنتاج الحربى تتولى مهمة اتخاذ القرارات بشأن مجمل المواد والمخصصات والإنتاج والمشتروات. وكانت توازن بين الطلبيات الفردية بعضها البعض عند هذا المستوى، وتقر

وتعطى الأولوية وترسل إلى المصنع الذى سينتجها، إلى جانب طلبات المواد الخام الضرورية. وبنهاية عام ١٩٤٢ كان مجلس الإنتاج الحربى أضخم جهاز بيروقراطى فى وقت الحرب فى واشنطن، حيث يعمل فيه خمسة وعشرون ألف موظف. وكان المجلس يستخدم من الورق يوميًا ما يوازى إصدار صحيفة ذات توزيع جيد.

فى عام ١٩٤٠ بلغ إجمالى الناتج القومى ٩٩,٧ مليار دولار. فى عام ١٩٤٥ بلغ الإجمالى ٢١١,٩ مليار دولار. وحتى إذا وضعنا فى الحسبان تضخمًا بلغت نسبته ٢٥ ٪ (وضع تحت السيطرة عن طريق تطبيق ضوابط صارمة للأجور والأسعار) فإننا سنجد أن إجمالى الناتج القومى زاد بنسبة ٥٦,٣ ٪.

وفى غضون ذلك، صارت البطالة بشكل جوهرى غير موجودة. شكل الرجال العاملون فى القوات المسلحة نسبة تبلغ ٢٠ ٪ من إجمالى الرجال، وملأت النساء الملايين من الوظائف الصناعية، اللائى سرعان ما عرفن بصورة جماعية باسم «روزى عاملة البرشمة[1]». وبحلول نهاية الحرب شكلن ثلث القوة العاملة الأمريكية بكاملها. كانت لاتوجد مهنة تقريبًا لم يشغلنها، من راعيات بقر حتى الحطابات (التى جرى تغييرها فى اللغة الإنجليزية من lumberjack إلى (limberjill). وتحت ضغوط الحكومة فى البداية، قدمت الشركات الصناعية تدريبًا أثناء شغل الوظيفة فى التخصصات التى كانت حكرًا على الرجال مثل اللحام وتشغيل الرافعات.

كما أسهمت الحرب بصورة عظيمة فى زيادة هجرة عائلات السود الفقيرة من الجنوب إلى المدن الصناعية الشمالية، والتى كانت بدايتها خلال الحرب العالمية الأولى. سيكون لكل من هاتين النتيجتين للمقتضيات الاقتصادية للحرب أثر عظيم على الاقتصاد الأمريكى، وسيستغرق عقوداً كى تستنفد طاقتها. لكن كليهما غير البلد على نحو عميق، ومرة أخرى زادا من الفرص الاقتصادية لشرائح ضخمة من السكان.

مثلما يحدث مع كافة الحروب الكبرى التى شهدتها البلد ارتفعت عائدات ونفقات الحكومة بشكل حاد ودائم. لم تنفق الحكومة قبل الحرب العالمية الأولى أكثر من ١٨,٥ مليار دولار فى سنة واحدة (عام ١٩١٩). ومنذ الحرب العالمية الثانية لم تنفق

(١) الكلمة المستخدمة فى الإنجليزية هى Riveter والتى تعنى الجذابة أيضًا.

قط أقل من ٣٣ مليار دولار (وباستثناء خمسة أعوام فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، لم تنفق أقل من ٦٠ مليار دولار).

حلق الدين القومى عاليًا إلى جانب النفقات. كان الدين العام قد استقر عند ٤٣ مليار دولار قبل الحرب مباشرة. بحلول عام ١٩٤٦ وصل إلى٢٦٩,٤ مليار دولار مساويًا إجمالى الناتج القومى بنسبة ١٣٠ ٪، وهو الأعلى بكثير مما قبله ومما بعده. ومرة أخرى، جرى الاعتماد على السندات على نطاق مهول للمساعدة فى تمويل الحرب. وبلغت نسبة السندات التى اشتراها الأفراد الربع فقط. واشترت البقية البنوك وشركات التأمين ومؤسسات مالية أخرى. بلغت قيمة الأوراق المالية الخاصة بالخزانة والتى تحملها البنوك التجارية أقل من مليار دولار فى عام ١٩٤١م. بحلول عام ١٩٤٥م، صارت تحمل حوالى ٢٤ مليار دولار.

كانت الولايات المتحدة قادرة على دفع نسبة تشكل نحو ٤٥ ٪ من نفقات الحرب عبر فرض الضرائب، وهو ما يفوق بكثير ما جرى تحقيقه فى الحرب العالمية الأولى أو الحرب الأهلية. وأعاد قانون العائدات الصادر فى عام ١٩٤٢م تشكيل نظام الضريبة الفيدرالية. قبل عام ١٩٤٢م كانت ضريبة الدخل تؤثر إلى حد كبير فى الطبقة المتوسطة والأثرياء. وفى ذلك العام لم يدفع سوى حوالى أربعة ملايين أمريكى فقط ضريبة دخل. بحلول العام التالى، بعد أن جرى خفض الإعفاء الشخصى لمن يبلغ دخله ٦٢٤ دولارًا بعد أن كان حد الإعفاء ١٢٣١ دولارًا، صار سبعة عشر مليون شخص مدينين بتسديد ضريبة دخل، ليأتوا بهذه الضرائب من «حى نادى الريف للأثرياء . . . نزولاً إلى قضبان السكة الحديدية، ثم عبورها إلى الجانب الآخر من القضبان». ومع نهاية الحرب، ومع شغل الكثير والكثير من الأمريكيين مهنًا ذات أجر، وصل عدد الذين يدفعون ضريبة دخل ٤٢,٦ مليون أمريكى. وفى غضون ذلك، ارتفعت معدلات الضرائب على الدخول المرتفعة بشكل حاد لتبلغ ٩٤ ٪. للمرة الأولى تدر ضريبة الدخل عائدًا أكبر من ضريبة دخل الشركات، بما يوازى المثلين مع انتهاء الحرب.

وجلب قانون العائدات الصادر فى عام ١٩٤٢م تغييرًا آخر ضخمًا ودائمًا على ضريبة الدخل: الاقتطاع من المنبع. حتى ذلك الوقت، كان يتعين على الناس المدينين بتسديد ضرائب دخل أن يدفعوها ببساطة كل عام. أما الآن فتقدر الضرائب وتقتطع من

كل إيصال راتب، وهو الأمر الذى ساعد بشكل عظيم على تذليل التدفق النقدى للخزانة. وبمجرد أن أصبح الاقتطاع من المنبع مألوفًا، ساعد ذلك على إخفاء عضة الضريبة من جموع المواطنين.

وبالرغم من الزيادة العظيمة للضريبة الفيدرالية وتطبيق ضوابط صارمة على الأجور والأسعار، كان مجموع المواطنين يتمتعون بحالة ازدهار اقتصادى لم يشهدوها من قبل. لكن لأن الكثير جدًا من الاقتصاد التهمه الإنتاج الحربى، كان يوجد القليل من الفائض لشراء الضرورات. واتجه فائض الدخل إلى المدخرات. فى عام ١٩٤٠م بلغ حجم المدخرات الشخصية ٢,٤ مليار دولار، وهو نفس حجم المدخرات فى عام ١٩٢٩م. وعلى مدى السنوات الخمس التالية بلغ إجمالى المدخرات الشخصية حدًا مذهلاً هو ١٣٧,٥ مليار دولار، التى اتجهت إلى حسابات المدخرات وبوالص التأمين وسندات حكومية وتسديد الدين. واتجه القليل منها إلى وول ستريت، بالرغم من النمو المهول لأرباح الشركات. كانت ذكريات عام ١٩٢٩م ومطلع ثلاثينيات القرن العشرين لا تزال حية.

إذا لم تكن هناك ضوابط للأجور والأسعار، لتنافست المؤسسات، المتهافتة على العمال، فيما بينها على العمالة المتاحة عن طريق رفع الأجور بشكل حاد. وبسبب عجزها عن فعل ذلك، تنافست باستخدام أشكال أخرى غير نقدية من التعويض. ويعد أهم هذه الأشكال على المدى الطويل هو التأمين على العلاج فى المستشفى.

كان التأمين الصحى شيئًا جديدًا كل الجدة. أجريت أول خطة للعلاج فى المستشفى فى عام ١٩٢٩م عندما سعت مستشفى جامعة بايلور فى دالاس إلى تذليل التدفق النقدى الخاص بها فوافقت على توفير واحد وعشرين يومًا من الرعاية الصحية فى المستشفى لمجموعة تبلغ ألفًا وخمسمائة معلم مدرسى مقابل قسط سنوى ٦ دولارات فى العام. وسرعان ما انتشر هذا النوع من التأمين، وتطور إلى خطط الصليب الأزرق والدرع الأزرق التى ستهيمن على التأمين الصحى لعقود.

لكن هذا النموذج حمل بذور مشكلات كبرى. يعد السبب الأول هو أنه يمثل ما يطلق عليه «إنفاق أول المدة»؛ أى بمعنى آخر إنه يدفع الدولار الأول من تكاليف

الطبيب أو المستشفى وليس الدولار الأخير. إنه يغطى تكاليف المرض قصير المدة، وليس المرض طويل الأمد. كان يشبه تأمينًا على منزل يتكفل بدفع إصلاح نافذة مكسورة، لكن لا يغطى وقوع السقف نتيجة لهبوب عاصفة. ومع هذا، يعد البقاء فى المستشفى لمدة واحد وعشرين يومًا فى عام ١٩٢٩م بقاء طويلاً جدًّ، وفى ظل مستوى التكنولوچيا الطبية السائدة فى ذلك الوقت كانت التكلفة اليومية للرعاية فى المستشفى هى نفسها بصرف النظر عن درجة علة المريض. كما أن تلك البوالص تكفلت بدفع تكاليف العلاج من المرض، وليس الوقاية منه.

تكفل هذا النظام، بخلاف التأمين العادى، بتسديد الفاتورة أيًا كانت، بدلاً من إعطاء حامل بوليصة التأمين شيكًا وتركه يقرر أفضل السبل لتصحيح الوضع. وجعل هذا المستهلكين (الذين هم المرضى المؤمن عليهم) غير مبالين بالتكاليف المتضمنة، وهو عنصر حيوى لسوق حر يعمل بكفاءة. وعلاوة على ذلك، كانت هذه البوالص مجدية إذا عولج المريض فى المستشفى، وهى أكثر أشكال العلاج الطبى تكلفة. وبالتالى، فإن الأطباء وقعوا تحت ضغط إدخال المرضى إلى المستشفى فى الوقت الذى يمكن فيه علاجهم بنفس المستوى وبتكلفة أرخص بكثير فى العيادة أو المنزل.

لم يكن التأمين الصحى شائعًا فى ذلك الوقت عشية اندلاع الحرب، لكنه كان امتيازًا للعمل بالنسبة إلى ملايين بنهاية الحرب. وبعد الحرب، حاولت مصلحة الإيرادات الداخلية فرض ضرائب على هذه المنفعة المعتبرة، لكن الكونجرس تدخل على وجه السرعة وأمر مصلحة الإيرادات الداخلية بمعاملة هذا النظام على أنه نفقة نشاط تجارى غير خاضعة للضرائب تختصم من المؤسسات (لكن التأمين الصحى الذى يشتريه الأفراد لا يتمتع بمثل هذا الإعفاء الضريبى، وهو تشويه متزايد الخطورة لسوق العمل، حيث إن المزيد والمزيد باتوا يشتغلون لحساب أنفسهم). فى عام ١٩٤٨م قضى المجلس القومى لعلاقات العمال بخضوع الامتيازات الصحية للمساومة الجماعية وانتشر التأمين الصحى بسرعة عبر الاقتصاد الأمريكى. بحلول عام ١٩٥٠م صارت الخطط الصحية التى يدفعها أرباب العمل تغطى حوالى٥ ,٥٤ مليون شخص، أى أكثر من ثلث إجمالى عدد السكان.

وعن طريق إزالة التأمين الصحى للتهديد بوقوع كارثة اقتصادية، فقد حسن هذا التأمين نوعية الحياة بالنسبة لمن شملهم. لكن بسبب التاريخ الفريد للتأمين الصحى الأمريكى، عندما تفاعل مع الثورة التى حدثت فى الرعاية الصحية، والتى كانت تكتسب قوة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وتفجرت فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية، ستشكل النتائج الناجمة عن ذلك مشكلة اقتصادية ذات حجم مهول بالنسبة للبلد.

فى ١ سبتمبر ١٩٤٥م، دخلت البارجة ميسورى خليج طوكيو، واستسلمت اليابان رسميًا فى اليوم التالى لقوات الحلفاء منهية الحرب. قتل خلال الحرب أكثر من خمسين مليون شخص، ليسوا جنودًا فحسب إنما كانت أعداد الضحايا من المدنيين أكبر، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ الحرب الحديثة. كانت التكاليف لا يمكن قياسها. لكن هذه التكاليف لم يجر تقسيمها بالتساوى بين المتحاربين الرئيسيين.

هيمن الخراب على ألمانيا واليابان. وصف هارى هوبكنز، مساعد روزفلت، برلين بعد أن حلق فوقها عقب الحرب بقليل، بأنها «قرطاج حديثة». بالرغم من أن الاتحاد السوفييتى تعاظمت قوته من ناحية الجغرافيا السياسية إلا أنه فقد نسبة هائلة من سكانه أكبر من أى بلد آخر، وأكثر المناطق إنتاجية لديه صارت أطلالاً بسبب القتال. استنزفت بريطانيا وفرنسا طاقتهما عسكريًا وماليًا (ووفقًا لأحد التقديرات استنفدت بريطانيا ربع إجمالى ثروتها القومية فى الحرب). وسرعان ماذابت إمبراطوريتهما الاستعمارية.

ومع هذا، ظلت مساحة الولايات المتحدة الشاسعة وقاعدتها الصناعية كما هى لم تمسها الحرب. وتزايدت قدراتها الإنتاجية بصورة هائلة وأثرى سكانها. وأخذ اقتصادها، الذى يعتبر الأضخم على وجه الأرض قبل الحرب، ينتج الآن ٥٠ ٪ بالكامل من إجمالى الناتج العالمى.

وامتلكت الولايات المتحدة نسبة ثمانين بالمائة من الذهب النقدى للعالم؛ يقبع معظم الباقى منه فى أقبية أسفل بنك الاتحاد الفيدرالى فى نيويورك. وبموجب اتفاق بريتون وودز لعام ١٩٤٤م، أصبح الدولار، القابل تحويله إلى ذهب من جانب البنوك المركزية، العملة الاحتياطية الأولى للعالم، وأساس تجارة العالم فى المستقبل.

أضحى الجيش الأمريكى أفضل جيوش العالم من ناحية العتاد وثانى أضخمها حجمًا بعد الاتحاد السوفييتى ؛ وصار سلاح البحرية وسلاح الجو أكبر من هذين السلاحين لدى العالم أجمع إذا وضعا معًا . كان لديها احتكار على أشد سلاح حربى مرهوب الجانب على الإطلاق، القنبلة الذرية . لم تمتلك بلد فى التاريخ مثل هذا الرجحان من القوة العسكرية والاقتصادية .

وقبل كل شىء، دبت الطاقة فى الشعب الأمريكى على نحو عظيم بسب المعركة، مثلما حدث فى الصراع المخيف أثناء الحرب الأهلية قبل ثمانين عامًا مضت . بتكلفة بلغت ٣٠٠ مليار دولار وفقدان أرواح أربعمائة ألف شخص، لم يحتفظوا بحريتهم وأنقذوا حرية ما لا يحصى من الآخرين فحسب ، إنما جلبوا الحرية ـ لملايين آخرين كثيرين .

تبدد من الأمة الأمريكية، كوحدة سياسية ـ الخوف المدمر للروح الذى أمسك بتلابيب الأمة فى عام ١٩٣٣م . تبددت أيضًا جاذبية الحنين إلى المذهب الانعزالى . قبلت الولايات المتحدة الآن ما هو حتمى ـ أنها لابد أن تقود العالم ـ لأنه لا أحد غيرها يستطيع ذلك، وسرعان ما سيعتمد الأمن الأمريكى على ذلك .

* * *

الفصل الثامن عشر

الانتعاش العظيم لفترة ما بعد الحرب

جرى التنبؤ على نطاق واسع من جانب خبراء الاقتصاد وقيادات قطاع الأعمال التجارية بأن الاقتصاد الأمريكى فى فترة ما بعد الحرب سيتسم بالكساد المتجدد. سيتقلص الإنفاق الحكومى بصورة كبيرة جدًا (فى واقع الأمر انخفض بنسبة الثلثين تقريبًا على مدى ثلاث سنوات) فى الوقت الذى سيتدفق فيه اثنا عشر مليون رجل وامرأة يعملون فى القوات المسلحة إلى سوق الوظائف، مما سيضغط الأجور إلى أسفل ويدفع البطالة إلى أعلى. ولإثبات أن خبراء الاقتصاد لديهم كرة بلورية غائمة على نحو فريد، كانت أطول فترة انتعاش فى التاريخ الأمريكى على الأبواب.

انتاب الحكومة قلق من تجدد الكساد إلى الدرجة التى دفعتها إلى أن تتحرك فى عام ١٩٤٤م لمنعه. وفى ٢٢ يونيو من ذلك العام وقع الرئيس روزفلت على مشروع قرار ميثاق حقوق المجندين (الذى عرف رسميًا باسم قانون إعادة تكييف رجال القوات المسلحة)، وأقره الكونجرس بالإجماع. كان الهدف الظاهرى منه مكافأة المحاربين القدامى لشجاعتهم وتضحياتهم فى الانتصار على ألمانيا واليابان. وفى حقيقة الأمر، كان الغرض الأكبر هو إبطاء عودة المحاربين القدامى إلى سوق الوظائف. وقدم ميثاق حقوق المجندين عونًا سخيًا لكافة من سرحوا بشرف من المحاربين القدامى لتغطية نفقات التعليم والإسكان أثناء التعلم فى المدرسة والمساعدة فى شراء المنازل وإنشاء مشروعات تجارية بعد إنهاء المدرسة.

إن قانون الآثار غير المقصودة عادة ما يستشهد به لشرح النتائج الضارة النابعة من إجراء تشريعى ذى نيات طيبة، مثل قانون حظر الكحوليات. لكن فى الوقت الذى اتسم فيه مشروع قرار ميثاق حقوق المجندين بتذليل تدفق المجندين فى الاقتصاد الأمريكى بشكل معقول إلا أنه فى حقيقة الأمر، لم يخلف سوى آثار غير مقصودة، وكانت جميعها تقريبًا جيدة على نحو عميق بالنسبة للبلد.

وسمحت لما لا يقل عن ثمانية ملايين من المحاربين القدامى بالحصول على المزيد من التعليم فى كلٍّ من مرحلة الجامعة أو المدرسة الفنية مما لو كانوا سيتلقون خلافًا لذلك. كما أنه ضخم نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين السكان. فى عام ١٩٥٠ م جرى منح ٤٩٦ ألف شهادة جامعية، أى ضعف عدد العقد السابق.

ما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٢م أنفقت الحكومة الفيدرالية ١٤ مليار دولار على المزايا التعليمية للمحاربين القدامى، لكنها أضافت أكبر من هذا المبلغ بكثير جدًّا فى الرأسمال البشرى الذى سيدير اقتصاد ما بعد الحرب. وإذا جرى اعتبار ميثاق المجندين «أشغالاً عامة» فإنه أثبت أنه بمثابة قناة إيرى بالنسبة إلى اقتصاد ما بعد الصناعة الجديد، الذى بدأ يظهر للوجود ولم يلحظه أحد البتة.

كما أحدث ميثاق المجندين ثورة اجتماعية، فقد فتح المجال أمام الكثير من الشرائح السكانية للحصول على وظائف ذات مستوى عال لم تكن متاحة لهم من قبل، وبالتالى ضخم ونوع بصورة عظيمة نخبة البلد الاقتصادية، التى هيمن عليها أناس ذوو أسماء إنجليزية أو شمال غرب أوروبية. ولأن الأطفال فى هذا البلد أمضوا تاريخيًّا عامين مدرسيين زيادة فى المتوسط أكثر من آبائهم، فقد استمرت هذه الامتيازات جيلاً بعد جيل. وعلاوة على ذلك، لأن امتيازات ميثاق المجندين امتدت للمحاربين القدامى فى الحروب التالية، ومن بينها الحرب الباردة، فظل أداة لتفريخ رأس المال البشرى والقدرات التكنولوچية على مدى السنوات الستين الأخيرة، مما سمح للبلد بالهيمنة على اقتصاد عصر المعلومات الجديد مثلما هيمنت على الاقتصاد الصناعى فى العقود السابقة.

وأحدث ميثاق المجندين ثورة أيضًا فى مجال الإسكان فى هذا البلد. كان الإسكان مشكلة متنامية فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، عندما لم يلاحق بناء

المساكن الجديدة عدد الأسر الجديدة التى تحتاج إلى سكن بستمائة ألف وحدة. وأوقفت الحرب فعليًا إنشاء المساكن تمامًا. ومع نهاية الحرب، وعودة المحاربين القدامى بالملايين وزواجهم وتدشينهم لانفجار معدل المواليد Baby Boom، تصاعد الضغط على إنشاء مساكن جديدة بشكل حاد.

ارتآى الكثيرون من أبناء العقد الجديد الإسكان الذى تبنيه أو ترعاه الحكومة يجب أن يكون على هيئة مجمعات من الشقق فى مناطق الأحياء الشعبية التى جرى إخلاؤها، مثل باركتشستر فى منطقة برونكس فى نيويورك، أو الإسكان من جانب القطاع الخاص بدعم من الحكومة، مثل ستايفسنت تاون فى مانهاتن، الذى تمتلكه وبنته شركة متروبوليتان للتأمين على الحياة. وسيكثر هذا النوع من المساكن فى مدن فى أنحاء البلد فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، لكنها كمشروعات اقتصادية واجتماعية جانبها دائمًا تقريبًا التوفيق، وسرعان ما تحولت ببساطة إلى أحياء فقيرة ذات مبان مرتفعة متعددة الطوابق لتصبح عادة أسوأ من الأحياء الفقيرة التى قامت مكانها.

وفر ميثاق حقوق المجندين لإدارة المحاربين القدامى رهونات عقارية، التى بموجبها ضمنت إدارة المحاربين القدامى فى البداية التكفل بنصف الرهن العقارى حتى ألفى دولار. وسرعان ما عدل هذا للسماح بضمانات بالتكفل بمبلغ يصل إلى ٢٥ ألف دولار أو ٦٠ ٪ من قرض الإسكان، أيهما أقل. وأبد الكثير من البنوك استعداده لتقديم قروض بدون عربون إلى المحاربين القدامى بعد أن تبدد الخوف من وقوع خسارة ناجمة عن عجز عن السداد. كل ما تبقى هو وجود المسكن لشرائه.

قدم أصحاب المبادرة التجارية أمثال ويليام ليفيت هذا المسكن. كان ليفيت مقاولاً قبل نشوب الحرب، يقيم المساكن واحدًا تلو الآخر، مثلما كانت تبنى دائمًا مساكن الأسر الواحدة. ورأى فرصة سانحة فى ظل الرهونات العقارية الخاصة بإدارة المحاربين القدامى. قال بعد ذلك بسنوات «كان السوق متاحًا والحكومة توفر التمويل. كيف يمكن أن نخسر ؟».

امتلك مساحة تبلغ ٣, ٧ ميل مربع فيما كان يسمى بمزارع البطاطا فى مقاطعة ناسو التى هى من الضواحى. وصمم أخوه ألفرد نموذجين أساسيين من المساكن، «المزرعة

الكبيرة» و«كيب كود» وفى خلال أربع سنوات بنى ١٧٥٠٠ وحدة سكنية للأسرة الواحدة عن طريق تصنيع عملية الإنشاء. شرح ليفيت الأمر قائلاً: «ما أسفر عنه هو عكس خط التجميع فى ديترويت. هناك تتحرك السيارة، بينما يبقى العمال فى مواقعهم. فى حالة مساكنا، كان العمال هم الذين يتحركون، ويؤدون الوظيفة ذاتها فى مواقع مختلفة».

كان يمكن تأجير المساكن الأولى بـ ٦٥ دولارًا فى الشهر أو شراؤها بـ ٦٩٩٠ دولارًا وهو رقم سرعان ما ارتفع إلى ٧٩٩٠ دولارًا. بحلول عام ١٩٤٩م، لم يكن هناك خيار إلا شراءها. كان الذى تحصل عليه الأسرة فى منزل يبلغ طوله ستين قدمًا وعرضه مائة قدم هو غرفتى نوم على قاعدة أسمنتية إلى جانب غرفة معيشة ومطبخ وحمام وعلية يمكن تحويلها إلى حجرتين إضافيتين، وتكون الحى من مئات أو آلاف من منازل متطابقة تقريبا. وفى البداية، خلت الأحياء من الأشجار.

أصيب المثقفون، المتصفون بتعال راسخ، بالرعب. كتب الناقد الاجتماعى جون كيتس كتابًا من بين الكتب الأكثر مبيعًا عنوانه «شرخ فى صورة النافذة»، الذى نعى فيه حقيقة أن سكان هذه الضواحى الجديدة، التى بدأت فى الظهور حول كل مدينة أمريكية فى محاكاة لليفيت تاون، «لم يكونوا يعرفون ولن يعرفوا لطف ووقار العيش مثلما عرف آباؤهم فى منازل الأسرة ذات الطابقين والثلاثة طوابق القائمة أمام مسطح من الحشائش فى شارع جانبى ظليل».

بالطبع، غالبية من انتقلوا إلى ليفيت تاون وآلاف الصور المقلدة منها لم يعرفوا أبدًا شيئًا من هذا. وبدلاً من هذا، شبوا فى شقق مزدحمة بلا مصعد فى أحياء حضرية توجد بها متنزهات قليلة وبينها مسافات كبيرة. وبالنسبة لهؤلاء كانت هذه الضواحى الجديدة فردوسًا يمكن تدبير تكاليف شرائه.

أما ما يعد الأكثر أهمية بكثير اقتصاديًا، هو أن هذا النوع من الإسكان الجديد سمح للملايين من الأسر الجديدة بالحصول على شىء لم يحصل عليه آباؤهم: امتلاك منازلهم. وبدلاً من دفع إيجار كانوا يحققون تنمية للأصول. ومع ازدياد دخل الأسرة مع العمر والخبرة، أمكن لهم أن يرفعوا سعر منازلهم القديمة لتستخدم كعربون لمنازل

جديدة. لقد ساعد ميثاق المجندين الملايين من الأسر على تملك ليس مساكن أفضل من التى لم يحلم بها آباؤهم فحسب، لكن هناك شيء آخر: رأس المال، الأصول المالية التى تعد السمة المميزة للطبقة المتوسطة فى هذا البلد.

علاوة على هذا، بمجرد امتلاك الأسرة نوعًا من الأصول المالية، فإنها يصبح الأمر أكثر يسرًا فى أن تحصل على ائتمان. كانت قروض البنوك والحساب الجارى تعد من المزايا المقصورة على الأثرياء قبل الحرب العالمية الثانية؛ الآن أضحت أحد مظاهر الحياة اليومية. وفى عام ١٩٥١م واتت رجل بنوك يدعى ويليام بويل، يعمل فى بنك فرانكلين ناشيونال فى مقره وسط ضواحى لونج آيلاند المكتظة، واتته فكرة بطاقة الائتمان. وأراحت الفكرة التجار من عبء وتكلفة احتفاظهم بحسابهم الجارى، وسمحت لأناس عاديين أن يجروا العديد من الأنشطة التجارية، ووفرت للبنوك التى تصدرها ربحًا محترمًا من جراء احتسابها عمولة كفائدة على الأرصدة التى لم تسدد.

وانتشرت الفكرة مثل كل الأفكار الجيدة بسرعة كبيرة. بحلول ستينيات القرن العشرين صارت بطاقات الائتمان شائعة. وفى أوائل السبعينيات منحت ماستركارد وفيزا نطاقًا قوميًا ثم سرعان ما صار نطاقًا دوليًا للبطاقات الائتمانية. واليوم أخذت البطاقات الائتمانية وما تمخضت عنه من بطاقات الدين debit card، تحل محل النقود السائلة فى غالبية التعاملات المالية. وبات وجود هذا النوع من الائتمان فى كل الأماكن طوال الوقت حادًا ومهمًا فى الحياة اليومية، بحيث أصبح الاحتفاظ بتصنيف ائتمانى جيد همًا أكبر هاجس لدى غالبية الأمريكيين. فإذا حدث أن انقطع ائتمان شخص ما، بالتالى يفقد قدرته على النفاذ إلى السوق، وهو وضع ليس غريبًا اليوم عن الشخص الذى صدر بحقه قرار حرمان من الكنيسة فى العصور الوسطى.

ومع نمو الضواحى على نحو متفجر، أخذت المدن التى نمت حولها تتناقص فى عدد سكانها. باستثناء نيويورك، فقدت كافة المدن التى لها فرق فى دورى البيسبول الممتاز فى عام ١٩٥٠م - أى بمعنى آخر المدن الرئيسية فى ربع الشمال الشرقى من البلد - فقدت سكانها، ووصلت النسبة فى بعض الأحيان إلى ٥٠ ٪ فى عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. ظل السكان فى الأغلب من الفقراء والأقليات، وهم بحاجة عادة إلى

خدمات أكثر مما تستطيع المدن تقديمه. وخلال عقود قليلة، تجاوز سكان الضواحى سكان المدن فى الأمة، وأصبحوا عنصراً محوريًا فى السياسة الأمريكية.

بدأ المحاربون القدامى العائدون وأسرهم، إلى جانب استثمارهم فى العقارات، بدأوا ببطء فى الاستثمار فى الأوراق المالية.

شهد وول ستريت هبوطًا شديداً مقارنة بأيام المجد فى أواخر عشرينيات القرن العشرين. كان متوسط حجم الأسهم المتداولة ٢,٥ مليون سهم يوميًا. فى عام ١٩٣٩م هبط إلى أدنى من مليون سهم. لم يحدث ذعر فى وول ستريت عندما نشبت الحرب فى سبتمبر من ذلك العام إنما استقبل مثلما حدث فى كل مكان آخر، بقبول متجهم. ومع هذا بدأ انهيار دام ثلاث سنوات فى كلٍّ من الأسعار وحجم الأسهم المتداولة. فى عام ١٩٤٢م بلغ متوسط الحجم اليومى سيئًا هو ٤٥٥ ألف سهم، بينما هبط مؤشر داو - جونز الصناعى إلى أقل من ١٠٠ نقطة لما اتضح أنها المرة الأخيرة فى شهر أبريل من ذلك العام، حتى عندما حلقت أرباح الشركات بفضل طلبيات الحرب.

حتى بعد الحرب، تلكأت الأسعار فى وول ستريت خلف الاقتصاد المتسارع فى نموه. فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩م استقر داو عند ٢٠٠ نقطة مرتين فقط، وهو ما كان عليه فى عام ١٩٤٠م، بالرغم من أن الاقتصاد زاد بمقدار ثلاثة أمثال، بل وزادت أرباح الشركات أكثر من هذا. كانت بعض الأسهم الممتازة تباع بعد أن تدر إيراداً لمجرد أربع مرات، وتحقق ربحًا فوق نسبة ٨٪ لكن كانت هناك ثورة على وشك الوقوع فى وول ستريت ستعيد تشكيل نشاط السمسرة والاقتصاد الأمريكى أيضًا.

وصل تشارلز ميريل، وهو جنوبى، إلى وول ستريت فى سن الثانية والعشرين، فى الآوان المناسب، ليشهد تجربة الذعر الذى حدث فى عام ١٩٠٧ م. وافتتح شركته فى عام ١٩١٤م، وبعد سنتين دمجها مع شركة يملكها إدموند لينش، ليشكلا ميريل لينش وشركاءهما. (أسقطت أوراق المشاركة دون قصد الفاصلة بين الاسمين، ثم تركت بعد ذلك بشكل عمدى من ذلك الحين). فى عشرينيات القرن العشرين ساعد لينش على ضمان إصدارات الأسهم لعدة سلاسل متاجر. فى مطلع عام ١٩٢٩م، رأى ما الذى يحدث فى وول ستريت، وحث عملاءه على الخروج منه، ونجح هو إلى حد كبير فى الخروج من السوق عندما وقع الانهيار.

وتنبأ بشكل صحيح بأن الكساد الذى بدأ يتطور فى عام ١٩٣٠م سيكون طويلا، فباع مقعده فى البورصة وباع شركته لدار أخرى للسمسرة، إ. أز بيرس وشركاه، ليصبح شريكًا محدودًا هناك، ولكن غير ضالع فى إدارتها. وقضى معظم ثلاثينيات القرن العشرين يسدى المشورة إلى سلاسل المتاجر التى ساعدها بتقديم ضمانات لها، مثل ويسترن أوتو وسيفواى، وشرع فى التفكير فى تطبيق أساليب سلسلة المتاجر فى نشاط السمسرة.

كانت غالبية شركات السمسرة فى وول ستريت فى ذلك الوقت صغيرة، مملوكة لأسر وغير مهتمة بعملاء ليس لديهم إلا حسابات صغيرة. كانت الأبحاث مثلما كان عليه الحال، فى أفضلها تجرى بالمصادفة، وفى أسوئها مجرد جمع شائعات. فى عام ١٩٤٠م تولى ميريل موقع الشريك الأكبر فى إ. أز بيرس وشركاه، ليعود اسم ميريل لينش ليظهر من جديد فى وول ستريت. وبدأ ميريل على الفور فى إنشاء نوع جديد من نشاط السمسرة. كان رجاله الذين خصصهم لعملائه (سرعان ما أعيد تسميتهم بالمندوبين المسجلين) مدربين تدريبًا وافيًا ومزودين بمعلومات جمعها قسم أبحاث ضخم.

فى عام ١٩٤٨م، بدأ فى استخدام الإعلانات ـ وهو شىء غير مسبوق فى وول ستريت ـ ليعرف الرجل المتوسط على وول ستريت وفرص الاستثمار التى يمكن العثور عليها هناك. ناقشت الإعلانات آليات كيفية بيع وشراء الأسهم والمخاطر التى تنطوى عليها. وهى عادة ما سجلت نقطة سياسية حاذقة. عندما كان الرئيس ترومان يقود حملة لانتخابه لفترة رئاسة جديدة فى عام ١٩٤٨م، أشار فى تصريح مهيج للدهماء إلى « صرافى النقود» فرد ميريل عليه بإعلان. وقال معترفًا: «يبدو أن تكتيك أحد الحملات أصابنا بالكدر. وذلك عندما طرد بعبع أحد أباطرة وول ستريت. . . . إن السيد ترومان يعلم مثله مثل أى شخص آخر أنه لا يوجد وول ستريت. إنها أسطورة. إن وول ستريت هو مونتجمرى ستريت فى سان فرانسيسكو. وهو سفنتينث ستريت فى دنفر. وهو ماريتا ستريت فى أطلانطا. وهو فيدرال ستريت فى بوسطن. وهو مين ستيريت فى واكو فى تكساس. وهو أى نقطة فى إندبندنس فى ميسورى

[مسقط رأس ترومان] حيث يتوجه المقتصدون لاستثمار أموالهم وبيع وشراء الأوراق المالية».

حالف فكرة ميريل فى جلب وول ستريت إلى مين ستريت التوفيق. بحلول عام ١٩٥٠م كانت ميريل لينش أضخم دار للسمسرة فى البلد. بحلول عام ١٩٦٠م صارت أكبر أربع مرات من أقرب منافس لها، حيث بلغ عدد الحسابات بها ٥٤٠ ألف حساب، وعرفت فى وول ستريت ـ بمزيج من الانبهار والحسد ـ بأنها «الجحافل المدوية». لم يكن أمام شركات السمسرة الأخرى خيار سوى محاكاة نموذج ميريل لينتش التجارى، وبدأت الشركة العائلية التى تلبى احتياجات عدد قليل من العملاء الأثرياء فى الاختفاء من وول ستريت.

وفى الوقت الذى ظل فيه الذين يستثمرون بشكل مباشر فى الأسهم مجموعة صغيرة نسبيًا، إلا أن الذين لديهم استثمارات غير مباشرة نموا بسرعة كبيرة. لم تكن برامج معاشات العاملين بأجور فى الساعة تقريبًا غير قائمة فى عشرينيات القرن العشرين (كانت شركة سيرز روباك استثناء ملحوظًا). لكن قانون واجنر جعل الأمر ممكنًا لنقابات العمال فى الإصرار على التفاوض بالنسبة لهم، واستحسنت أعداد متزايدة من الأشخاص فى إدارة الشركات الفكرة، وبدأت فى نشرها بسرعة عبر عالم الشركات الأمريكية فى أربعينيات القرن العشرين. وحينما قيل لتشارلز إ. ويلسون، رئيس شركة جنرال موتورز فى الأربعينيات (الذى صار فيما بعد وزيرًا للدفاع خلال رئاسة أيزنهاور) إنه إذا جرى استثمار المال المخصص لهذه البرامج فى سوق الأسهم، سيصبح العمال أصحاب أنشطة خلال عقود قليلة. رد: «هذا بالضبط ما يجب أن يكون».

بحلول خمسينيات القرن العشرين، أضحت صناديق المعاشات التى تتحكم فيها كلٌّ من المؤسسات والنقابات أطرافًا رئيسية فى وول ستريت. فى عام ١٩٦١م، عندما كانت الميزانية الفيدرالية أقل من ١٠٠ مليار دولار، كانت صناديق المعاشات غير المؤمن عليها تحمل أسهما بقيمة ١٧,٤ مليار دولار، وكانت تجرى استثمارات بمعدل مليار دولار سنويًا. وأخذت شركات استثمار أموال مشتركة، التى ظهرت فى عام ١٩٢٤م، أيضًا فى لعب دور أكبر وأكبر فى وول ستريت، مع سعى الناس إلى الاستثمار فى

الأسهم العادية بدون أن يضطروا إلى اتخاذ قرارات فعلية بأنفسهم بشأن ما الذى يجب أن يشتروه. واستثمرت هذه الشركات ٥٠٠ مليون دولار فقط فى عام ١٩٤٠ م. وارتفع حجم الاستثمار خمسة أمثال ما كان عليه بعد مضى عقد، وصار ١٧ مليار دولار فى عام ١٩٦٠ م وهو خمسة أمثال أعلى مما زادت عليه.

وفى نهاية المطاف، بدأ السوق المقدر بأقل من قيمته بكثير فى عام ١٩٥٤ فى التحرك إلى أعلى. ووصل إلى نقطة ذروة جديدة فى فترة ما بعد الكساد فى ١٣ فبراير، وهى ٢٩٤,٠٣ نقطة عند الإغلاق، وهى أعلى نقطة بلغها منذ أبريل ١٩٣٠. وبحلول يونيو، استقر عند ٣٣٠ نقطة، وفى ديسمبر حطم أخيراً ذروته التى بلغها فى ٣ سبتمبر ١٩٢٩م وهى ٣٨١,١٧ نقطة بعد أكثر من خمسة وعشرين سنة، أطول فترة ما بين ذروتين فى مؤشر داو جونز فى تاريخه البالغ ١٠٨ عام. لقد انتهى بالفعل الكساد العظيم نفسيًا واقتصاديًا.

اتضح أن أكبر مشكلة فى اقتصاد ما بعد الحرب أنه التضخم وليس البطالة. وبالرغم من أن إجمالى الناتج القومى هبط بمعدل طفيف فى عام ١٩٤٦، مع انخفاض الطلبيات العسكرية من معدل سنوى بلغت قيمته ١٠٠ مليار دولار فى مطلع عام ١٩٤٥م إلى ٣٥ مليار دولار بعد مضى عام، واستعاد إجمالى الناتج القومى عافيته بنهاية العام، وأخذ ينمو بقوة منذ ذلك الحين. وينجلى السبب واضحًا، عند استعادة الأحداث، وهو الطلب المهول المحتجز على السلع المعمرة الذى خلقته الحرب. فلم تنتج سيارات ولا مساكن ولا أجهزة كهربائية أثناء الحرب. وكان المستخدم منها قد قارب عمره الافتراضى على الانتهاء، والكثير تجاوز بالفعل هذه النقطة. علاوة على هذا، فقد وفر المجموع الهائل من المدخرات الشخصية المتراكمة منذ الحرب المال اللازم لشراء السلع المطلوبة.

لكن الأمر تطلب وقتًا من صناعة البلد للتحول من الإنتاج الحربى إلى السلع الاستهلاكية، فى الوقت الذى بذلت فيه ضغوط سياسية لا سبيل لمقاومتها لإنهاء العمل بضوابط الأجور والأسعار فى غير أوانه فى عام ١٩٤٦م. وكانت النتيجة تضخمًا صارخًا، يعد الأكبر فى تاريخ أوقات السلم حتى تلك النقطة، حيث زاد

الإنفاق غير الحكومى بنسبة ٤٠ ٪، بينما لم يواكب المعروض من السلع نفس السرعة. ارتفعت أسعار المزارع بنسبة ١٢ ٪ فى شهر واحد صارت النسبة ٣٠ ٪ فى نهاية العام. ووصل إنتاج السيارات، الذى لم يكون موجوداً فعلياً منذ ١٩٤٢م، إلى ٢,١٤٨,٦٠٠ سيارة فى عام ١٩٤٦م، لكن لم يتجاوز إنتاج عام ١٩٢٩ م حتى عام ١٩٤٩ م.

ارتفعت أرباح الشركات فى سوق البائعين المحموم هذا بنسبة ٢٠ ٪، وطالبت نقابات العمال بزيادات كبيرة فى الأجور بالساعة والامتيازات. وتضاعفت الإضرابات بشكل مفزع بمجرد رفع الحظر المفروض عليها أثناء الحرب. وفى يناير ١٩٤٦م، بلغت نسبة العمال المشاركين فى الإضراب ٣ ٪ من إجمالى القوة العاملة، ومن بينهم عمال صناعة السيارات والصلب والأجهزة الكهربائية ومعالجة اللحوم. لم يحدث من قبل (أو من بعد) أن يتوقف هذا العدد من العمال عند أسوار المصانع معلنين الإضراب. وظن الكثيرون من الناس أن العمال أصبحوا ذوى نفوذ شديد للغاية، وأن قانون واجنر دفع البندول فى اتجاه العمال أكثر من اللازم.

وتلقى الرئيس الجديد هارى ترومان الكثير من اللوم للاضطراب الاقتصادى فى العصر التالى لما بعد الحرب مباشرة، وشاعت عبارة «إن تخطىء فأنت ترومان» لتصبح نكتة قومية. وفى حملة عام ١٩٤٦م الذى لم يشهد انتخابات رئاسية، استخدم الجمهوريون شعار «ألم تكتفوا ؟» وفازوا للمرة الأولى بأغلبية المقاعد فى مجلسى الكونجرس منذ عام ١٩٢٨ . وأطلق ترومان وصف شهير على هذا الكونجرس وهو «الكونجرس الثامن عشر الذى لا يفعل شيئًا»، لكنه على الأقل أصدر تشريعًا واحدًا رئيسيًا، وهو قانون تافت ـ هارتلى. وسمح قانون تافت ـ هارتلى، خلافًا لقانون واجنر، لأرباب العمل بإطلاع عمالهم على حقيقة وضع الشركات التى يعملون بها فيما يتعلق بالقضايا المطروحة فى انتخابات التصريح بنقابة، طالما أنهم لم يستخدموا التهديدات. كما أنه سمح للإدارة بالدعوة لإجراء انتخابات من جانبها إذا أرادت ذلك وحظر على النقابات إكراه العمال على أو رفض التفاوض، مثلما حظر قانون واجنر على الإدارة أن تفعل الشىء نفسه.

وجرى حظر المقاطعة الثانوية[1]، التى كانت تعد سلاحًا قويًا فى ترسانة العمال، وكذلك سرى الحظر على المؤسسة المغلقة (حيث يتعين على العمال الانضمام إلى النقابة قبل أن يجرى التعاقد معهم). وتطلب حصول المنشأة التى جميع عمالها نقابيون (حيث يتعين على العمال الانضمام إلى النقابة عند التعاقد معهم) تصويت العمال على ذلك، وسمح للولايات بحظر هذا النوع من المنشآت. ويعتبر الشيء الأكثر وضوحًا فى قانون تافت ـ هارتلى هو أنه منح الرئيس السلطة لوقف استمرار الإضراب عن طريق الدعوة إلى فترة تسكين مدتها ثمانين يومًا يسعى الوسطاء الحكوميون أثناءها إلى التوصل إلى تسوية.

وقاوم العمال بالطبع قانون تافت – هارتلى بضراوة شديدة ورفضه الرئيس ترومان، واصفًا إياه بأنه «صادم ـ سيىء للعمال وسيىء للإدارة وسيىء للبلد» وتجاوز الكونجرس رفض الرئيس. لكن مثلما يحدث عادة، بدأت المشكلة التى استهدف التشريع التصدى لها، وهى الارتفاع العظيم فى الإضرابات بعد انتهاء الحرب فورا، فى تصحيح نفسها بالفعل. فى عام ١٩٤٦م بلغ إجمالى أيام العمل المهدرة ١٢٥ مليون يوم بسبب الإضرابات. وفى كل عام من الأعوام الثلاث التالية بلغ المتوسط ٤٠ مليون يوم عمل مهدر فقط.

كان ترومان مخطئًا ؛ فقد ثبتت صحة قانون تافت – هارتلى بالنسبة للبلد. وتعلم العمال والإدارة فى ظل ملعب قائم على التوازن والازدهار الكبير فى ذلك العصر تعلموا كيف يكونون أقل تصادمًا مع بعضهما البعض والعمل معًا نحو تحقيق تقسيم عادل للثروة التى كونتها المؤسسات وعمالها. وبحلول ١٩٩٢م، فى ظل اقتصاد وقوة عاملة أكبر بكثير بشكل جبار بلغت الأيام المهدرة أقل من أربعة ملايين يوم عمل مهدر بسبب الإضرابات. وفى الوقت الذى جرى فيه استدعاء قانون تافت ـ هارتلى لتطبيقه لإنهاء الإضرابات خلال العقدين التاليين على إقراره كقانون، من جانب كلٍّ من رؤساء ديموقراطيين وجمهوريين، إلا أنه جرى استدعاء تطبيقه مرة واحدة فقط خلال الربع قرن الأخير.

(١) هى إضراب أو مقاطعة ضد شركة موردة أو عميل لشركة ضالعة فى خلاف عمالى.

وبحلول عام ١٩٩٢ كان الكون الاقتصادى الذى أخرج الحركة العمالية الحديثة إلى حيز الوجود بالطبع قد ولى. وصلت نسبة القوة العاملة المنخرطة فى النقابات إلى ذروتها فى عام ١٩٤٥م، حيث بلغت ٣٥,٦٪ وأخذت فى التناقص منذ ذلك الحين. بحلول عام ١٩٦٠م بلغت النسبة ٢٧,٤٪ فقط من إجمالى القوة العاملة غير الزراعية. واستقرت النسبة اليوم عند ١٤٪، فقط، وكانت ستقل عما كانت عليه عام ١٩٠٠م لولا انتشار تشكيل النقابات وسط عمال الحكومة، والذى بدأ فى ستينيات القرن العشرين.

كان قلب الحركة النقابية القديمة هو التصنيع، بين عمال خط التجميع الذى يؤدى فيه كل شخص نفس المهمة. لكن مثلما حدث مع الزراعة، القطاع الاقتصادى الأول العظيم فى البلد، حيث زادت إنتاجيته بشكل متنام مع استمرار تناقص نسبة القوة العاملة فيه، حدث الشىء نفسه، القطاع الاقتصادى الثانى العظيم فى البلد وهو الصناعة. ويستمر بلا هوادة السعى الأمريكى القائم منذ زمن طويل على زيادة الإنتاجية، وبالتالى الحد من العمالة.

وبالرغم من أن محالج القطن فى منطقة نيوإنجلند انتقلت إلى منطقة بيدمونت بعد مطلع القرن العشرين، للاستفادة من العمالة الرخيصة المتوفرة فى هذه المنطقة، ظل الجنوب ذا توجه زراعى كاسح حتى منتصف القرن العشرين، ولم تكتسب النقابات أى نفوذ هناك قط.

حظر الكثير من الولايات الجنوبية المنشآت التى جميع عمالها من النقابيين، حيث أجاز هذا قانون تافت ـ هارتلى، فعمل على استمرار الحركة العمالية ضعيفة نسبيًا.

وأخذت المؤسسات الساعية دومًا للإقلال من تكاليف العمالة فى بناء المزيد من المصانع فى هذه الولايات. لكن النمو الاقتصادى فى الجنوب كان يعرقله عاملان: مناخها الصيفى، الذى وجد سكانها غير الأصليين أنه يتعذر تحمله للغاية، وتراث العنصرية الراسخ والمرير. وجرى التغلب على العامل الأول بتكييف الهواء. كان قد أنشىء نظام بدائى لتكييف الهواء، لكنه كان يعمل فى وقت مبكر فى عام ١٨٤٢م فى أبالاتشيكولا فى ولاية فلوريدا لتبريد مستشفى. وفى بدايات القرن العشرين، ابتكر

ستيوارت كريمر وويليس هـ. كاريير، وكلٌّ منهما يعمل بشكل مستقل، نظامين عمليين لتكييف الهواء، يمكن تصنيعهما على نطاق صناعى. وبدأ استخدامهما فى المبانى التجارية الضخمة، مثل المسارح والمتاجر ذات الأقسام فى وقت مبكر من عشرينيات القرن العشرين. إن ابتكار الفريون، وهو مادة مجمدة عالية الثبات والكفاءة، فى عام ١٩٣٠م جعل النفقات الجارية لتكييف الهواء تهبط بشكل جوهرى، وسمح بانتشاره على عجل.

بعد الحرب العالمية الثانية، صممت غالبية المبانى العامة ومبانى المكاتب لتكون مزودة بنظام للتكييف، وجرى تعديل وحدات تكييف الهواء الصغيرة التى ابتكرت لعربات السكك الحديدية لوضعها فى المنازل والسيارات. وبحلول ستينيات القرن العشرين أمسى جهاز تكييف الهواء جهازًا أساسيًا فى منازل الطبقة المتوسطة فى الجنوب وانتشر بسرعة فى كافة مناطق البلد ذات المناخ الصيفى الحار.

غنى عن البيان القول بأن العنصرية مشكلة أعقد بكثير فى التعامل معها [مقارنة بالتغلب على المناخ الحار ـ المترجم]. وكان فرانكلين روزڤلت بحاجة لأصوات الجنوب لإقرار برامجه الاقتصادية والسياسة الخارجية، ففعل القليل إزاء قانون جيم كرو هذا إذا كان قد فعل شيئًا على الإطلاق. كان خليفته هارى ترومان هو الذى بدأ معركة الحقوق المتساوية فى عام ١٩٤٦ عن طريق أمر باندماج القوات المسلحة. فى عام ١٩٥٤ قلبت المحكمة العليا بالإجماع مبدأ الانفصال مع التساوى رأسا على عقب والذى سمح بالفصل العنصرى، وأمرت باندماج المدارس والمنشآت العامة الأخرى «بسرعة متعمدة».

وفى غضون ذلك، أخذت واحدة من أكثر الحركات السياسية غير العادية فى التاريخ الأمريكى، والتى جسدها القس المبجل مارتن لوثر كينج، فى التظاهر سلميًا من أجل إنهاء التمييز العنصرى فى سوق العمل إلى جانب القانون. استغرق الأمر عشر سنوات من مظاهرات متنامية الضخامة والشجاعة فى وجه قمع فى بعض الأحيان كان وحشيًا، لكنه فى نهاية المطاف، فى عام ١٩٦٤م، أقر التعديل الرابع والعشرين للدستور الذى شمل حظر ضريبة الرأس وقانون الحقوق المدنية. كما أقر الكونجرس فى العام التالى قانون حقوق الاقتراع. ووضعت هذه القوانين الحكومة الفيدرالية والأمة بأسرها فى حالة تحفز خلف المساواة العنصرية.

وبالرغم من أنه بدا أنه حان وقت معركة الحقوق المتساوية، كان النصر قد تحقق فيها بالفعل. ومع التزايد السريع للنفوذ السياسى للسود فى الجنوب، شرع الساسة فى الانكباب على الاهتمام بمصالحهم، بما فيهم غلاة الفصل العنصرى أمثال چورچ والاس وستروم ثورمان. وخلال عقد واحد أضحى قانون جيم كرو ذكرى قبيحة، وأكثر المظاهر تقسيمًا ومدعاة للخزى فى الحياة الأمريكية جرى تطهير الأمة كوحدة سياسية منها إلى جانب قلوب وعقول الأمريكيين أيضًا.

ومع المزايا الاقتصادية العظيمة وبخاصة تكاليف الأراضى والعمالة المنخفضة، بدأ الجنوب فى النمو والتحديث على عجل. ومع نمو وتطور اقتصاد الجنوب المتصاعد ليصبح منتميًا لاقتصاد العالم الأول، نما عدد سكانه أيضًا، وكذلك نفوذه السياسى القومى. فى عام ١٩٤٠م شكلت ولايات الكونفدرالية القديمة الإحدى عشرة نسبة ٢٥ ٪ من أصوات المجمع الانتخابى. اليوم صارت تشكل ٣٥ ٪ منه. انتهت الحرب الأهلية أخيرًا.

لم تدم طويلاً النشوة الدولية للانتصار فى أوروپا (٨ مايو ١٩٤٥) والانتصار على اليابان (١٥ أغسطس ١٩٤٥م) التى احتفت بعودة السلام إلى أوروپا وآسيا. وحتى قبل انتهاء الحرب، كان من الواضح أن الاتحاد السوڤييتى لا يعتزم الوفاء باتفاقاته فيما يتعلق بأوروپا فيما بعد الحرب. وفى ٣٠ أبريل ١٩٤٥م، وهو اليوم الذى انتحر فيه أدولف هتلر، استدعى الرئيس ترومان، الذى لم يكن قد انتقل إلى البيت الأبيض بعد، وزير خارجية الاتحاد السوڤييتى، فلاتشيسلاف مولوتوف، الذى كان فى واشنطن، إلى اجتماع. وأبلغه بكلام لا لبس فيه أنه يتعين على الاتحاد السوڤييتى أن يفى باتفاقاته بالنسبة إلى بولندا، ومن بينها إجراء انتخابات حرة. أصيب مولوتوف بالذهول من الجلد الشفهى لكن ذلك لم يجد فتيلاً. بحلول نهاية العام، كانت القوات السوڤييتية قد أحكمت سيطرتها على معظم أوروپا الشرقية، ولم يكن لديها أية نية للانسحاب.

وسرعان ما بدأ الاتحاد السوڤييتى فى الضغط على تركيا لتقديم تنازلات عن مصالحها، وقدم دعمًا لحركات حرب العصابات الشيوعية فى اليونان وأماكن أخرى.

وبحلول ربيع ١٩٤٦م، اتضح أن التحالف زمن الحرب بين الديموقراطيات الغربية والاتحاد السوڤييتى، قام فى أفضل الأحوال، على مثل «عدو عدوى صديقى». ومع

انهيار ألمانيا النازية، انهار هذا التحالف أيضًا. وفى ١٥ مارس ١٩٤٦م، أدلى وينستون تشرشل فى مدينة فولتون بولاية ميسورى بخطابه الشهير عن «الستار الحديدى»، وكان الرئيس ترومان من الحاضرين. وبات من الواضح أنه بدأت مواجهة جديدة بين القوى الكبرى، وأنه فى الوقت الذى استمرت فيه الفترة بين الحربين الأولى والثانية عشرين عامًا، فإن السلام الجديد بالكاد استمر عامًا واحدًا. وما هو أسوأ أن إمكانية نشوب حرب ذرية ـ والتى لن يخرج منها منتصرون ـ صارت حقيقة مفزعة.

إن طغيان الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى كان كريهًا فى كل جزء منه مثلما كان النازيون فى ألمانيا، ومثلما هو الحال بالنسبة لكافة أشكال الطغيان من ناحية عدوانيتها. كيف تجرى مواجهته هذا هو السؤال. امتلكت الولايات المتحدة قوة عسكرية كاسحة، لكنها كانت تسرحها بأسرع ما يمكن منذ نهاية الحرب. كان يوجد أكثر من اثنى عشر مليونًا فى القوات المسلحة فى عام ١٩٤٥ م. بحلول عام ١٩٤٧م هبط عدد المنخرطين فى القوات المسلحة إلى أقل من مليونين. وجرى التخلص من الآلاف من السفن والطائرات كحديد خردة أو بيعها إلى بلدان أخرى. وفى الوقت الذى مازالت تحتفظ فيه الولايات المتحدة باحتكار على القنبلة الذرية (لم يفجر السوفييت قنبلتهم الأولى إلا فى سبتمبر ١٩٤٩م)، إلا أن البلد لم تمتلك إلا القليل جدًا منها.

وفى مطلع عام ١٩٤٧م، أبلغت بريطانيا، التى كانت تساعد اليونان ضد التمرد الشيوعى، وكذلك تركيا، الولايات المتحدة بأنها لم تعد تستطيع تحمل العبء المادى. أحس ترومان بأن الولايات المتحدة ليس لديها خيار سوى تولى أداء دور بريطانيا فى هذه المنطقة؛ لأنه إذا حدث خلاف ذلك، ستسقط هذه البلاد بالتأكيد تحت الهيمنة السوفييتية.

قررت الولايات المتحدة أن تخوض غمار هذه المواجهة الثالثة مع قوة كبرى خلال القرن العشرين، التى سرعان ما سميت بالحرب الباردة، بطريقة جديدة : المال بدلاً من الطلقات ستحتوى الاتحاد السوفييتى بعقد تحالفات وبقوات كافية لردع أي هجوم، ولكنها ستولى التركيز الأعظم على إحياء وتكبير اقتصادات الضحايا المرتقبين للعدوان السوفييتى.

فى ١٢ مارس ألقى ترومان خطابًا خلال جلسة مشتركة للكونجرس أعلن فيه ما الذى أطلق عليه بسرعة مذهب ترومان. قال للكونجرس: «أعتقد أنه يتعين أن تكون سياسة الولايات المتحدة هى دعم الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الإخضاع من جانب الأقليات المسلحة أو الضغط الخارجى». وقال: إن هذه المساعدة ستكون «بالدرجة الأولى عبر المعونة الاقتصادية والمالية».

كانت هناك معارضة صغيرة. أبلغ آرثر فاندنبرج، قطب الانعزالية السابق وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية ميشيجان، والذى شغل حينئذ رئاسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ترومان بعد أن أخبر بما سيعلن عنه فى وقت سابق: «إذا كنت ستقول هذا للكونجرس وللبلد فسأناصرك، واعتقد أن غالبية الأعضاء سيفعلون الشىء نفسه».

وفى يونيو، خلال حفل منح شهادات التخرج فى جامعة هافارد، اقترح الجنرال چورچ ك. مارشال، رئيس أركان الجيش خلال الحرب ووزير الخارجية حينئذ، اقترح ما سيطلق عليه مشروع مارشال، وهو واحد من أكثر الأعمال الفذة وخارقة النجاح فى مجال الحنكة السياسية فى تاريخ العالم. دعا الأمم الأوروبية بما فيها الاتحاد السوفييتى للتعاون لتحقيق الانتعاش الاقتصادى للقارة، مع توفير الولايات المتحدة رأس المال اللازم. ورفض ستالين الفكرة على عجل، وكذلك البلدان فى شرق أوروبا الواقعة تحت سيطرته، لكنه دون أن يدرى ساعد على تسويقها لبلدان أوروبية أخرى عن طريق تدبير انقلاب فى تشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٤٨م.

خلال السنوات العديدة التالية، قدم مشروع مارشال إلى أوروبا ١٣ مليار دولار وساعد بشكل خاص اقتصادات ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا فى الوقوف على قدميها ثانية. ومع هذا، فإن مشروع مارشال للمعونة لا يعد سوى جزء ضئيل من المساعدات الأمريكية الخارجية فى تلك السنوات. وما بين عام ١٩٤٦م وأوائل السبعينيات، عندما بدأ طى صفحة برنامج المساعدات الخارجية، كانت الولايات المتحدة قد أنفقت نحو ١٥٠ مليار دولار على المعونة الاقتصادية للبلدان الأجنبية. ووجه ثلث هذه المعونة إلى أوروبا، والباقى إلى آسيا وأمريكا اللاتينية وأماكن آخرى.

ومثلما الحال بالنسبة إلى مبدأ استعارة ـ استئجار، اتسم المشروع بالسخاء بشكل غير عادى (بالفعل كان شيئًا غير مسبوق فى التاريخ أن تساعد قوة مهيمنة منافسيها الاقتصاديين المرتقبين فى أن يبنوا اقتصاداتهم) ونموذج فائق من المصلحة الذاتية المستنيرة على نطاق جبار. كان هذا الداعى للتجارة الحرة آدم سميث سيقر ما حدث. كانت الولايات المتحدة فى ظل إنتاجها لإجمالى الناتج القومى العالمى تحقق فائضًا ضخمًا من الصادرات. لكن البلدان الأجنبية، التى أصابها الخراب الاقتصادى، يمكن أن تدفع ثمن الواردات فقط عن طريق الاستيراد بدورها من الولايات المتحدة.

عملت الولايات المتحدة بمساعدة المنظمات الدولية التى تأسست نتيجة للحرب العالمية الثانية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات، والتى أصبحت الآن منظمة التجارة العالمية) على إقامة نظام جديد للتجارة العالمية، ولخفض التعريفات على أساس جميع أنحاء العالم لزيادة التجارة فى العالم وللمنفعة المتبادلة للجميع. ازداد حجم التجارة العالمية مضروبًا فى ستة خلال السنوات الخمسة عشر التى أعقبت الحرب، مما عزز على نحو عظيم اقتصادات كل الأطراف المعنية. واستمر هذا الاتجاه بلا هوادة. فى عام ٢٠٠٠م زاد إجمالى حجم التجارة العالمية ١٢٥ مرة مثل مستوى عام ١٩٥٠م، بما يساوى ٧,٥ تريليون دولار، وتتضمن المصنعات والخامات. لقد أثبتت التجارة الحرة أنها أعظم محرك للنمو الاقتصادى عرفه العالم.

فى عام ١٩٤٦م أقر الكونجرس قانون العمالة. وتأسس بموجبه مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس إلى جانب اللجنة الاقتصادية المشتركة لمجلسى الشيوخ والنواب. وما يفوق ذلك أهمية هو إعلان القانون أن تعظيم حجم العمالة والإنتاج والقوة الشرائية جزء من سياسة الحكومة الفيدرالية. ويعد قانون العمالة لعام ١٩٤٦م المنسى اليوم إلى حد كبير ـ لأن الأغراض منه أضحت الآن من المسلمات ـ ثوريًا فى عصره.

وحتى الثلاثينيات من القرن العشرين كان يعتقد أنه لا يقع على كاهل الحكومات إلا مسئوليات اقتصادية جد محدودة. كان بالقطع من شأن الحكومة أن تحافظ على المعروض من النقود، وأن تحفظ قيمتها والمساعدة على تطبيق العقود. لكن لم يعتقد أنه على الحكومة تحمل أية مسئوليات أخرى إزاء الدورة الاقتصادية ككل مثلما هو الحال

بالنسبة للطقس. وتغير كل هذا بسبب الكساد العظيم وظهور أكثر الاقتصاديين تأثيراً منذ آدم سميث.

ولد جون مايناردكينز (صار يلقب لورد كينز بعد عام ١٩٤٤م) فى كيمبردج فى إنجلترا، وسيظل مرتبطًا بالجامعة هناك طوال حياته. ودرس على يد ألفرد مارشال، الاقصادى البارز بالنسبة للجيل السابق، الذى نشر مؤلفه «مبادىء الاقتصاد» للمرة الأولى فى عام ١٨٩٠م، وكان ذا تأثير هائل فى هذه المهنة. وكان مارشال قد تدرب كرياضى وفيزيائى قبل انتقاله إلى علم الاقتصاد. كان تصوره عن الاقتصاد القومى ما أطلق عليه كينز « نظام كوبرنيكى تامًا، حيث تحتفظ عناصر الكون الاقتصادى بأماكنها عن طريق توازن القوى والتفاعل».

سطع نجم كينز فى سماء الشهرة عندما حضر مؤتمر السلام فى فرساى فى عام ١٩١٩م مع وفد وزارة الخزانة البريطانى، وأصابه غضب عارم من معاهدة السلام التى تمخضت عن المؤتمر، وكتب كتابًا بعنوان «الآثار الاقتصادية للسلام»، الذى أثبت أنه ذو بصيرة. وفى عام ١٩٣٦م نشر رائعته «النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود» لشرح أصول الكساد العظيم، ولماذا استمر.

قبل كينز، كان الاقتصاديون مهتمين فى الأغلب بما يسمى اليوم بالاقتصاد الجزئى، آلاف الأوجه التى لا تعد لتخصيص الموارد التى تحدد الأسعار وتؤثر فى العرض والطلب فى السوق. اهتم كينز بالاقتصاد الكلى، كيف أن العرض والطلب إجمالاً يؤثر فى الاقتصادات القومية. واحتج كينز بأن العرض والطلب لابد أن يتساويا على المدى الطويل، لكن مثلما نقل عنه فى أكثر الأقوال المأثورة عنه شهرة «على المدى الطويل سنكون كلنا قد متنا». وعلى المدى القصير يمكن أن يكونا غير متوازنين. إذا بلغ العرض مستوى كبيراً للغاية، ينتج عن هذا الكساد ؛ وإذا بلغ الطلب مستوى كبيراً للغاية، يتفجر عن هذا التضخم.

أحس كينز بأن الحكومة يمكن أن تتفادى وقوع الكساد عن طريق إحداث عجز مقصود فى أوقات تباطؤ الطلب (أو خفض الضرائب) وتوسع المعروض من المال. كما يمكن للحكومات بنفس الدرجة، أن تفعل عكس ذلك ـ تستمر فى تحقيق فوائض وترفع من معدلات الفائدة ـ فتحافظ على الانتعاش تحت السيطرة. تبنى الاقتصاديون

أفكار كينز على الفور. كانت هذه الأفكار مثيرة ذهنيًا بشكل هائل، وبدت أداة قوية لمنع وقوع كوارث اقتصادية مثل التى شهدوها جميعًا.

كما أضفى بالطبع مذهب كينز أهمية على الاقتصاديين لم يعرفوها من قبل. لم يكن الساسة، قبل كينز، بحاجة إلى اقتصاديين لمعاونتهم فى الحكم، أكثر من حاجتهم إلى علماء فلك. بعد كينز صاروا حيويين، ومن ثم جاء تشكيل لجنة المستشارين الاقتصاديين للرئيس. ومع هذا، فإن جودة ورسوخ المشورة كانت ملتبسة ومشكوكًا فى صحتها. كان ترومان أول رئيس يوجد لديه مثل هذه المشورة الاقتصادية، وأطلق مزحة بشأن احتياجه إلى اقتصادى بذراع واحدة؛ لأن الاقتصاديين الموجودين لديه كانوا يقولون له دائمًا: «هذا من ناحية . . . لكن من ناحية أخرى».

ولد أول رئيسين توليا إدارة البلد فى فترة ما بعد الحرب، وهما ترومان وأيزنهاور، فى القرن التاسع عشر وتلقيا تعليمهما فى اقتصاديات ما قبل كينز. وظلا متشككين. وعبر چورچ همفرى، وزير الخزانة فى إدارة أيزنهاور، عن موقف الجيل السابق على كينز بشكل دقيق للغاية عندما قال: «لا أحسب أنه يمكنك أن تنفق ما معك وتظل غنيًا». وفى الوقت الذى لم يتمكن فيه أى الرئيسين من تخفيض الدين القومى إلى درجة يمكن تقديرها (فى واقع الأمر، زاد الدين خلال فترات رئاستهما)، لم يسمح أىٌّ منهما للدين بأن يرتفع بشكل ملحوظ. حققت نصف الميزانيات التى أقرت خلال فترة رئاسة كلٍّ من أيزنهاور وترومان فائضًا، ومن بينها عامان أثناء الحرب الكورية. لأن الاقتصاد نما بقوة فى الأعوام الخمسة عشر التالية للحرب، فقد تراجع الدين كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى تراجعًا شديداً للغاية. بلغ الدين نحو ١٣٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٤٦ م. صار مجرد ٥٧,٧٥ ٪ بحلول عام ١٩٦٠م.

ومع هذا عندما أصبح كنيدى رئيسًا فى عام ١٩٦١م، جرى تبنى مذهب كينز بالكامل. وتحدث وولتر هلر، أستاذ الاقتصاد فى جامعة مينيسوتا قبل أن يصبح رئيسًا للجنة المستشارين الاقتصاديين للرئيس كنيدى، تحدث عن قدرته على إجراء « تعديل طفيف» على الاقتصاد القومى. بمعنى آخر، أراد الحكومة أن تلعب دور «المهندس» الذى يدفع آلة ألفرد مارشال الاقتصادية. اقترح وضع ميزانية قائمة على ما أسماه بـ«ميزانية العمالة الكاملة». بمعنى آخر أن تنفق الميزانية من أى إيرادات تتلقاها الحكومة

إذا كان الاقتصاد يعمل على المستوى الأمثل. إذا بلغ الاقتصاد هذا المستوى، فإن الميزانية ستكون فى توازن ؛ وإذا كان أدنى منه فإن العجز فى الميزانية سيحفز الاقتصاد آليًا ليدفعه نحو المستوى الأمثل.

ويعد المال بالطبع «لبن الأم بالنسبة للسياسة». وبمجرد ما يتوفر الساسة على الحجج التى يمكن الدفاع عنها فكريًا للإنفاق فى ظل العجز، فإن الضغط السياسى لعمل هذا يتعاظم بلا هوادة. ونتيجة لذلك، ارتفع الدين القومى بمقدار الثلث خلال عقد الستينيات، وهى المرة الأولى التى يرتفع فيها الدين بشكل ملحوظ أثناء زمن السلم والازدهار. لكن بسبب هذا الازدهار (وبداية تضخم يتشكل)، استمرت نسبة الدين إلى إجمالى الناتج القومى فى التراجع، لتهبط إلى أدنى من ٤٠ ٪ بحلول عام ١٩٦٩م.

وتحرك كنيدى، الذى يعد محافظًا نسبيًا، نحو تحفيز الاقتصاد عن طريق خفض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق، بخاصة فى داخل أعلى قوسين، فخفضها من ٩١ ٪ إلى ٧٠ ٪. عندما جرى سن هذا الخفض بعد وفاته، أتت بالأثر المرجو منها. ما بين عامى ١٩٦٣ و١٩٦٦ نما الاقتصاد بمعدل تراوح بين ٥ و٦ ٪ سنويًا، بينما هبطت نسبة البطالة من ٥,٧ ٪ إلى ما هو أدنى من ٤ ٪.

فى السنوات العشرين الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف ستينيات القرن العشرين، تضاعف تقريبًا الاقتصاد الأمريكى بالمعنى الحقيقى، فقد نما إجمالى الناتج القومى من ٣١٣ مليار دولار إلى ٦١٨ مليار دولار (كلا الرقمين بدولارات قيمة ١٩٥٨م)، بينما ظل التضخم متدنيًا. وتوقع الكثيرون امتداد فترة الازدهار مصحوبة باستمرار «حصص الأرباح المالية» مع تواصل خفض الحكومة للضرائب (أو زيادة الإنفاق) مع ارتفاع الإيرادات. وأخذ سوق الأسهم، الذى غاص فى وحل أدنى من ذروته فى عام ١٩٢٩م لمدة ربع قرن، أخذ فى الارتفاع بشكل منتظم بعد أن تجاوز هذه الذروة فى عام ١٩٥٤م واقترب من ألف نقطة وفقًا لمؤشر داو بحلول منتصف الستينيات. وبعد عقدين من استمرار الانتعاش الاقتصادى (تخلله ثلاث حالات ركود فقط قصيرة جدًا وضحلة جدًا ما كانت ليلحظها أحد لو أننا فى عصر أقل انغماسًا فى الإحصائيات)، بدا أن حلم الازدهار الدائم، الذى حطمه الكساد العظيم فى متناول اليد مرة ثانية.

ما كان هذا ليتحقق.

الفصل التاسع عشر

أزمات نظام العقد الجديد

عندما خلف ليندون جونسون إلى الرئاسة جون ف. كنيدى بعد اغتياله، ثبت أنه رئيس مختلف تمام الاختلاف. كان جونسون يكبر كنيدى بعقد كامل مما جعله ابنًا بمعنى الكلمة للعقد الجديد، وهو شخص ذو إيمان راسخ بأنه يمكن للحكومة أن تحل مشكلات اجتماعية واقتصادية. كما امتلك ما يعد أفضل مهارات تشريعية فائقة لدى أى رئيس أمريكى. وجعلت هذه المهارات منه أكثر زعيم أغلبية ذات فعالية فى تاريخ مجلس الشيوخ، وكان مصممًا على استخدامها لتحقيق ما اعتبره استكمالاً للعقد الجديد لبطله السياسى فرانكلين ديلانو روزفلت. وقال موجها حديثه إلى جمع فى جامعة ميشيجان فى ٢ مايو ١٩٦٤م: «فى زمنكم، نحن ليس لدينا الفرصة للتحرك نحو المجتمع الثرى والمجتمع القوى فحسب، إنما إلى أعلى نحو المجتمع العظيم».

وبمساعدة نصر انتخابى كاسح فى نوفمبر من ذلك العام، حفز جونسون الكونجرس ليقر مشروع قانون تلو الآخر. قانون تساوى الفرص (عام ١٩٦٤)، قانون النقل الجماعى الحضرى (عام ١٩٦٤م)، قانون الضمان الاجتماعى بشقيه الرعاية الصحية والتأمين الصحى (عام ١٩٦٥) قانون رعاية أطفال الفقراء (١٩٦٥م) قانون الأمريكيين المسنين (عام ١٩٦٥م)، قانون التنمية الإقليمية لمنطقة آبالاكيا (عام ١٩٦٥م)، قانون المدن النموذجية وتنمية العاصمة (عام ١٩٦٦م)، وقانون التعليم العالى (عام ١٩٦٧م). تسببت هذه القوانين وما تمخض عنها إلى جانب الكثير من برامج أخرى

صغيرة فى إشراك الحكومة الفيدرالية فى مجالات الحياة، على المستوى القومى لم تكن مهتمة بها من قبل البتة، تسبب هذا فى ارتفاع لاهث فى الإنفاق الحكومى. فقد زادت النفقات الحكومية غير العسكرية بمقدار الثلث فى خلال ثلاث سنوات فقط، من عام ١٩٦٥م إلى عام ١٩٦٨م، من ٧٥ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار. وصار بعد عامين ١٢٧ مليار دولار. وفى غضون ذلك تصاعدت حرب ڤيتنام بسرعة. فى عام ١٩٦٥ بلغت ميزانية الدفاع ٥٠ مليار دولار. فى عام ١٩٦٨ صارت ٨٢ مليار دولار.

لو كان الاقتصاد ذا أداء منخفض، مثلما كان عليه فى ثلاثينيات القرن العشرين، لكانت نتيجة كل هذا الإنفاق الجديد محفزاً. لكن الاقتصاد فى منتصف الستينيات كان مقتربًا من العمالة الكاملة، لذا فإن النتيجة الحتمية هو بدء ارتفاع معدل التضخم. وتكونت دائرة جهنمية على عجل. تسبب التضخم المتزايد فى ارتفاع معدلات الفائدة لسعى المقرضين لحماية أنفسهم من التضخم. لكن بنك الاحتياط الفيدرالى، الذى كان يعمل وفقًا لنموذج لكينز، خشى من أن تسبب معدلات الفائدة المرتفعة فى نهاية النمو الاقتصادى، وبالتالى توسع فى المعروض من المال للحفاظ على معدلات الفائدة منخفضة. وأدى زيادة المعروض من المال بالنسبة إلى السلع والخدمات التى يمكن أن يشتريها المال أدى إلى حدوث مزيد من التضخم بشكل لا مفر منه.

بدأ الاقتصاد الأمريكى فى الانهيار بشكل حاد. ارتفع معدل البطالة من ٣,٥٪ فقط فى عام ١٩٦٨م إلى ٤,٩٪ فى عام ١٩٧٠م وإلى ٥,٩٪ فى عام ١٩٧١م. وفقا لنظرية كينز، فإن ارتفاع التضخم وارتفاع البطالة لا يمكن أن يحدثا فى وقت واحد، وجرى صك كلمة جديدة فى عام ١٩٧٠ للإشارة إلى هذا الوضع غير المسبوق: كساد مقترن بالضخم Stagflation.

تجاوز سوق الأسهم، الذى كان يرتفع فى انتظام منذ خمسينيات القرن العشرين، حد الألف نقطة وفقًا لمؤشر داو، ضمن اليوم نفسه، للمرة الأولى فى عام ١٩٦٦. ثم تجمد عند هذه النقطة. تجاوز مؤشر داو حد الألف نقطة أربع مرات ضمن اليوم نفسه خلال السنوات الست التالية قبل أن يغلق السوق فى النهاية فوق الألف نقطة ليبلغ ذروة ١٠٥١,٧٠ نقطة فى ١١ يناير ١٩٧٣م، لكنه سرعان ما هبط إلى أسوأ سوق هابطة منذ مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. وبحلول نهاية عام ١٩٧٤م هبط إلى

٥٧٧,٦٠ نقطة. غطى التضخم الذى وصل عندئذ إلى مستوى عارم مدى عمق انهيار سوق الأسهم فعليًا. إذا قسناه بالدولارات الثابتة، فإن مؤشر داو جونز الصناعى هبط لأدنى من مستواه منذ مطلع الخمسينيات، عندما بدأت السوق الصاعدة.

ومع التضخم الذى بلغ حدًا غير مسبوق فى وقت السلم فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى، والسياسة النقدية المشجعة على الاقتراض التى انتهجها بنك الاحتياط الفيدرالى، أصبح الدولار مغالى فى قيمته مقارنة بالعملات الأخرى. وجعل هذا السلع الأمريكية تبدو غالية بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون عملات أخرى والسلع الأجنبية تبدو رخيصة للأمريكيين. وتقلص الميزان التجارى، الذى كان فى صالح الولايات المتحدة بقوة فى السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تقلص بشكل حتمى مع انتعاش الاقتصادات الأجنبية. فى عام ١٩٥٩ ظهر عجز ضئيل. لكن الميزان التجارى أخذ فى الانهيار بسرعة فى أواخر الستينيات، وفى عام ١٩٧١ سقط فى العجز مرة أخرى، واستمر فى التدهور.

ولأن الدولار عملة التجارة العالمية وبموجب اتفاق بريتون وودز، وقابل لتحويله إلى ذهب بسعر ثابت ٣٥ دولارًا للأوقية، فقد تراكمت الدولارات فى البنوك المركزية الأجنبية والمؤسسات المالية. وكانت الدولارات فى العادة تتداول فى الخارج بدون أن تعود أبدا إلى الولايات المتحدة. ومع تزايد التضخم الأمريكى بدت هذه الأموال السائلة من «الدولارات الأوروبية» مزعزعة، وبدأ الذهب فى التدفق إلى خارج البلد بكميات للمرة الأولى منذ مطلع الثلاثينيات. وأخذ السوق الدولى للعملات، وهو قوة متنامية فى الاقتصاد الدولى فى المراهنة ضد الدولار.

فى ١٥ أغسطس ١٩٧١، تصرف الرئيس نيكسون بحسم، إن لم يكن بالضرورة بحكمة، فى حل المشكلات الاقتصادية المتزايدة التى واجهت البلد. أولاً، تخلى عن اتفاق بريتون وودز، وقطع الرابطة بين الدولار والذهب. وسيعوم الدولار منذ ذلك الحين بقيمته، وانتهت قاعدة الذهب بعد ١٥٠ عامًا. ثانيًا، جمد الأجور والإيجارات والأسعار لفترة تسعين يومًا، ليعقبها ضوابط صارمة للأجور والأسعار.

إن ضوابط الأجور والأسعار لها تاريخ طويل، سيىء فى معظمه. فى السوق الحر تعد الأسعار هى الإشارة، بملايينها التى لا تعد، إلى المكان الذى توجه إليه الموارد

وحيث تكمن الفرص، وما الذى أصبح نادراً وما المتوافر بكثرة، فتسمح للناس بتعديل سلوكهم الاقتصادى تبعًا لذلك. أما عندما تثبت الأسعار سرعان ما تتكون أزمات النقص والفوائض. ولهذا يرجع السبب فى حدوث أزمة إسكان دائمة حالما تفرض قيود على الإيجارات. كما تنقل ضوابط الأسعار السلطة من الأسواق الحرة - بمعنى آخر الناس - إلى الساسة. ودائمًا ما يضعف الساسة أمام غواية استخدام هذه السلطة للعودة بالنفع على جماعات ذات حظوة، بينما يستمر من هم خارج هذه الحظوة فى السعى لتحقيق مصالحهم الذاتية عبر الأسواق السوداء.

وجربت ضوابط الأسعار أول ما جربت على يد ديوكليتيان، الذى أصبح إمبراطوراً لروما فى القرن الثالث الميلادى. كان الأباطرة السابقون يصكون العملات المعدنية من معادن رديئة، فيتسببون فى إشاعة التضخم. حاول ديوكليتيان إجراء إصلاحات جادة لكلٍّ من صك العملات المعدنية وفرض الضرائب، لكنه افتقر إلى كمية كافية من المعدن النفيس لخلق معروض واف من المال. لذا، فقد اضطر إلى إصدار عملات معدنية من معدن رديء أيضًا، بقيمة مصطنعة تمامًا حاول فرضها بقوة القانون.

بالطبع لم ينجح الأمر بالطبع؛ قانون جريشام جعل الأمر مستحيل التحقيق. وبعد أن عجز ديوكليتيان عن احتواء التضخم عن طريق تحديد النقود، حاول احتواءه عن طريق تحديد أسعار كل شيء آخر. ومازال مرسومه الذى يحمل هذا المعنى موجوداً ويعد نافذة تاريخية قيمة فى اقتصاد العالم الرومانى المتأخر. ويشمل المرسوم الأسعار القانونية لكافة السلع والخدمات. لكن كل المحاولات التالية للتحكم بالقانون فى الأسعار التى سيحددها الملايين من البشر حيث يسعى كلٌّ منهم لتحقيق مصلحته أو مصلحتها الذاتية، باءت بفشل ذريع بالرغم من الاستخدام المتحرر فى توقيع عقوبة الإعدام كوسيلة من وسائل التطبيق. اختفت السلع ببساطة، وجرى مقايضتها أو الاتجار فيها بشكل غير مشروع بين أطراف لها مصلحة مشتركة فى عدم إبلاغ الدولة.

لم تكن ضوابط نيكسون للأسعار والأجور أفضل حالاً. وخلال عامين جرى التخلى عنها، واستمر التضخم حينئذ، فى ظل غياب الضبط الذى تحدثه أية رابطة بينه وبين الذهب، بلا فتور. ونتيجة لذلك، حلقت معدلات الفائدة عاليًا لمطالبة المقرضين بالحماية ضد القيمة المتهاوية سريعًا للدولار والعملات الأخرى. واعتاد ويليام

زيكيندورف، وهو شخص يتولى تطوير العقارات اشتهر فى نيويورك بالمخاطرة، أن يردد «أفضل أن أكون حيًا عند معدل فائدة يبلغ ٢٠ ٪ فى عام ١٩٧٦م بدلاً من أن أكون ميتًا عند سعر الفائدة الأساسى». وبعد انقضاء أربع سنوات على وفاته فى عام ١٩٧٦م، استقر سعر الفائدة الأساسى عند ٢٠ ٪. وصل التضخم فى عام ١٩٨٠ إلى ١٣,٥ ٪، والذى يعتبر أكبر معدل تضخم بفارق كبير فى تاريخ فى وقت السلم.

وفى غضون ذلك، استمر الميزان التجارى الأمريكى فى الانهيار. ومع تعافى البلدان الأجنبية من الحرب وإعادة بنائها لبناها الاقتصادية الأساسية، أصبحت عادة الجهات المنتجة ذات التكاليف المنخفضة بمصانعها الجديدة. مع انخفاض تكاليف النقل والتعريفات بلا هوادة فى سنوات ما بعد الحرب، صارت هذه البلدان أكثر فأكثر قدرة على المنافسة بنجاح فى السوق الأمريكية مع الشركات الأمريكية.

كما ينطبق هذا أيضًا على بعض المواد الخام، بخاصة البترول. لقد ولدت صناعة البترول فى الولايات المتحدة، وظل هذا البلد جهة التصدير صافية له حتى خمسينيات القرن العشرين. لكن بحلول سبعينيات القرن العشرين مع الاستنفاد المتزايد للحقول الأمريكية الغنية وارتفاع تكاليف استغلال آبار جديدة، بدأ يتدفق البترول الأجنبى الرخيص إلى البلد بكميات أكبر فأكبر. ومن الطبيعى، لم يدم الوقت طويلاً حتى سعت البلدان المصدرة للبترول لانتهاز الموقف، وشكلت تكتلاً يسمى أوبك (منظمة الأقطار المصدرة للبترول) لرفع الأسعار.

ونتيجة لحرب يوم كيبور [السادس من أكتوبر ـ المترجم] عام ١٩٧٣ بين إسرائيل وجيرانها العرب، رفض الكثير من البلدان المصدرة للبترول تصديره إلى الولايات المتحدة. تشكلت طوابير طويلة عند محطات التزود بالوقود فيما كان يسمى دائمًا «بأرض الوفرة»، بينما تصاعدت أسعار منتجات البترول بشكل حاد. وجاء ذلك بمثابة صدمة بالنسبة لغالبية الأمريكيين والاقتصاد الأمريكى، مع تأثير تكلفة البترول فى سعر كل منتج آخر تقريبًا.

كما جاء ذلك بمثابة صدمة أيضًا لما اعتبر ركيزة الاقتصاد الأمريكى لمدة ستين عامًا ألا وهو صناعة السيارات. لقد تركت هذه الصناعة السوق الأمريكى تمامًا وشأنه منذ

الحرب. وتطورت الصناعة فى شكل تكتل فضفاض، يطبق عليه قوانين مكافحة الاحتكار التى حفظت الشركات الثلاث الكبرى لصناعة السيارات، جنرال موتورز وفورد وكرايزلر، من السعى العدوانى للحصول على نصيب من السوق من بعضها البعض.

ومع عدم وجود حاجة للمخاطرة ولا لتوجيه مخصصات للابتكار، ركدت هذه الصناعة تكنولوچيا. كان آخر تطور تكنولوچى رئيسى هو ناقل الحركة الآلى، الذى جرى إدخاله للمرة الأولى فى عام ١٩٤٨م. وركزت بدلاً من هذا على الشكل والحجم والقوة. صارت السيارات الأمريكية فى سنوات ما بعد الحرب أضخم فأضخم وعادة ما تتفاخر بسمات بلا وظيفة مثل زعانف للذيل والكثير من الكروم. ويناظر تطور السيارات الأمريكية فى تلك السنوات بشكل مذهل ميل الكائنات الحية المعزولة من التنافس على جزر غضة غزيرة النمو إلى التطور لأشكال عملاقة وعادة بشعة. مثلما تعد الأسواق أنظمة بيئية كذلك الحال بالنسبة إلى كون الأنظمة البيئية أسواقًا.

ومع حظر البترول فى عام ١٩٧٣م، انتهت عزلة سوق السيارات الأمريكية فجأة. وفى ظل شحة المعروض من الوقود، شهدت السيارات الأوروبية الأكفأ بكثير فى استهلاك الوقود طلبًا متزايدًا. أضحت السيارة فولكسفاجن بيتل [الخنفسة ـ المترجم]، التى احتلت سوقًا تليق بها بين طلبة الجامعة والأسر التى تمتلك سيارة ثانية، أضحت أيقونة لعصر سيارات جديدة، وسيكون لها عمر إنتاجى أطول من حتى السيارة فورد نموذج T. كما بدأت السيارات اليابانية فى غزو السوق الأمريكية، لتكشف بشكل صارخ مدى فقر تصنيع الكثير من السيارات الأمريكية وإلى أى مدى صار التصنيع الأمريكى غير كفء.

ومع طول الفترة اللازمة لإعادة تصميم وإعادة التجهيز بأدوات جديدة، ستكافح صناعة السيارات الأمريكية لأكثر من عقد لاستعادة مكانتها. ومع مجىء الوقت الذى تمكنت فيه من ذلك، صار عالم السيارات واحدًا من أوائل الصناعات الثقيلة التى جرت عولمتها تمامًا. لا توجد سيارة اليوم تصنع بالكامل فى بلد واحد، وأخذت تشير بشكل متنام كلمات مثل «أمريكية» و «ألمانية» و «يابانية» فقط إلى المقر الرئيسى للمؤسسة وأكبر تركز لحملة الأسهم.

وأغلق الكثير من المصانع الأمريكية أبوابه بعد أن عفا عليها الزمن، ودخلت كلمة حزام الصدأ Rust Belt إلى القاموس الأمريكى. لكن بدأت مصانع جديدة، جرى بناء الكثير منها لحساب شركات أجنبية، تفتح أبوابها ويقع الكثير منها فى مناطق أخرى من البلد، بخاصة فى الجنوب والغرب. وكانت هذه المصانع الجديدة عادة قادرة على إنتاج نفس كم السلع بعمالة أقل، نتيجة لزيادة الإنتاجية.

ولأن وسائل الإعلام لديها ميل طبيعى للتركيز على الأخبار السيئة، فقد نظر إلى هذا الأمر عادة على أنه انهيار للقوة الأمريكية الاقتصادية، وحزام الصدأ كرمز لها. وفى حقيقة الأمر، كانت بداية عملية إعادة هيكلة عميقة. أخذ التصنيع يتراجع كنسبة مئوية من الاقتصاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت المهن المرتبطة بالتصنيع نصف إجمالى المهن فى البلد حينئذ. وبحلول منتصف السبعينيات أضحت المهن المتعلقة بالخدمات تمثل أكثر من ثلثى المهن فى الاقتصاد الأمريكى.

لكن هذه الهيكلة، المستترة بعد مضى أكثر من عقدين، أسفرت عن تغيير تنخلع له القلوب، ويخلف الكثير من الآلام للأفراد وللاقتصاد المحلى. كان معدل الفقر الرسمى، الذى انخفض من ٢٢ ٪ فى عام ١٩٥٩م إلى ١١ ٪ فى عام ١٩٧٣م، ارتفع ليبلغ ١٥ ٪ بحلول عام ١٩٨٣م. وظل حجم الصلب الذى تنتجه البلد ثابتًا عند حوالى ١٠٠ مليون طن سنويًا، لكن عدد عمال الصلب هبط من ٢,٤ مليون عامل فى عام ١٩٧٤م إلى أقل من مليون فى عام ١٩٩٨م.

كما شهدت سياسات الحكومة المالية والتنظيمية أيضًا تغيرًا تنخلع له القلوب. اتسمت هذه السياسات، التى وضعت فى مكانها إلى حد كبير منذ العقد الجديد، اتسمت بفرض ضريبة دخل تصاعدية مصحوبة بمعدلات هامشية عالية على الدخول الضخمة، وتنظيم معتبر للقطاعات الرئيسية للاقتصاد، لمنع كلٍّ من تشكيل احتكارات والحد من «المنافسة المفرطة». وأصبحت هذه السياسات حكمة مأثورة لكيفية إدارة اقتصاد حديث، لكن أضحى من الواضح بشكل متنام أن السياسات التى صيغت فى الثلاثينيات لن تفلح ببساطة فى الكون الاقتصادى فى السبعينيات.

أدرك الآباء المؤسسون أن السلطة التنفيذية تهديد رئيسى للحرص المالى، وليس الكونجرس. ومع كل ذلك، فإن البرلمان ظهر إلى الوجود فى العصور الوسطى بالذات

ليكون رقيبًا على البذخ والإسراف الملكى وللحد من سلطة فرض الضرائب لدى الملك. وظل يمثل هذا الدور الرقابى حتى أواخر القرن الثامن عشر، بحيث اقتصر على ذوى الأملاك - بمعنى آخر دافعى الضرائب -ليحملوا وحدهم هذا الامتياز. وتوقع الآباء المؤسسون أن الكونجرس، الذى جرى اختيار أعضائه إلى حد كبير من بين ملاك الأراضى فى سنواته الأولى، أن يؤدى نفس الوظيفة. لكن مجىء الديموقراطية الحقيقية مع حق التصويت العام للرجال فى عصر أندرو جاكسون بدأ يغير من توجه الكونجرس إزاء الإنفاق.

وفى الوقت الذى يلتزم فيه الكونجرس ككيان جماعى بالسيطرة على الإنفاق، إلا أن كل عضو فرد فيه له مصلحة ذاتية شخصية تهدف إلى الحصول على غالبية الإنفاق إلى منطقته أو منطقتها أو ولايته أو ولايتها. ودخلت عبارة pork barrel [التى تعنى مشروعًا حكوميًا يعود على الأنصار والمحاسيب بمكاسب كبيرة ـ المترجم] فى القاموس السياسى الأمريكى فى وقت مبكر عام ١٩٠٤م. ومع مجىء العقد الجديد وبرامج شبكة الأمان مثل الضمان الاجتماعى، تشكل ضغط أيضًا للتصويت من أجل امتيازات شعبية جديدة.

كان الرؤساء دومًا فى موقع سيىء بالنسبة للتفاوض بشأن الميزانية مع الكونجرس، الذى يمتلك السلطة الوحيدة لتخصيص المال من الخزانة. وفى الوقت الذى يستطيع فيه الرؤساء نقض أى مشروع قانون يتضمن مخصصات مالية مثلما هو الحال مع أى مشروع قانون آخر، إلا أن نقض أو رفض مشروع القانون سلاح غير حاد فى أفضل الأحوال، إذ يتعين الموافقة على مشروع القانون برمته أو رفضه برمته، وليس الجزء الخاص بالإنفاق فحسب. وتعد الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها الرئيس ـ وهو المسئول الوحيد فى واشنطن الذى تنتخبه البلد بأسرها إلى جانب نائب الرئيس الذى لا يحمل صلاحيات ـ عادة الحد من هذا الإنفاق هى الحجز، الذى استخدمه الرئيس توماس جيفرسون للمرة الأولى، ثم استخدمها كل رئيس أتى من بعده. ويرفض الرئيس من خلال الحجز ببساطة إنفاق المال المخصص لغرض ما.

ومع ازدياد حمية التضخم فى أعوام جونسون الأخيرة، حاول جونسون أن يسيطر على الإنفاق عن طريق حجز المزيد والمزيد من المال. وفى عام ١٩٦٦ حجز ما لا يقل

عن ٣,٥ مليار دولار من إجمالى الميزانية ١٣٤ مليار دولار، ومن بينها ١,٨٦ مليار دولار كانت موجهة إلى برامج شعبية مثل بناء الطرق السريعة والتعليم. وفى الوقت الذى اشتكى فيه الكونجرس الذى يسيطر عليه الديموقراطيون بصوت عال، إلا أنه لم يستحسن فكرة الدخول فى مواجهة مع رئيس ديموقراطى. ولم يوفق نيكسون فى إحراز نجاح مماثل. عندما رفض قانون تلوث المياه الفيدرالى فى عام ١٩٧٢م؛ لأنه فى رأيه مكلف للغاية، أقر الكونجرس مشروع القرار متجاوزًا رفضه. ثم حجز نيكسون المليارات الستة المخصصة لمشروع القانون. وارتأى الكونجرس، ولا عجب فى هذا، تهديدًا مباشرًا لسلطته على الإنفاق.

ومع تلاشى النفوذ السياسى لنيكسون بسبب فضيحة ووترجيت، أقر الكونجرس قانون التحكم فى الميزانية فى عام ١٩٧٤م، الذى ربما يعد أكثر تشريع رئيسى أسيىء تسميته فى التاريخ الأمريكى. وأزاح هذا القانون سلطة الرئيس على حجز المخصصات، والتى لم تتمتع قط بأى سلطة قانونية، وأنشأ مكتب الكونجرس للميزانية الذى منح الكونجرس نفس الأداة الممنوحة لمكتب الرئيس للميزانية والإدارة، وبالتالى سلطة الرد على تقديراته بتقديرات أكثر ملائمة لأغراض الكونجرس.

خرجت الميزانية الفيدرالية عبر قانون التحكم فى الميزانية عن السيطرة. وبلغ العجز ٥٣ مليار دولار فى عام ١٩٧٤م وهو أضخم عجز بمقاييس الدولار منذ منتصف الحرب العالمية الثانية. وتسبب فى زيادة الدين القومى بنحو ١٠ ٪ فى عام واحد. وبحلول نهاية العقد، كبر الدين القومى بمقدار مرتين ونصف عما كان عليه فى عام ١٩٧٠م. بالرغم من هذا، استمر فى الهبوط كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى بفضل التضخم المتسارع.

أما ما لم يهبط فهو النسبة المئوية لإجمالى الناتج القومى التى مرت عبر الآلة المالية للحكومة كل عام. ولأنه فى ظل ضريبة دخل تصاعدية، تفرض ضرائب أكبر على معدلات أعلى، فقد دفع التضخم الناس إلى شرائح أعلى وأعلى. وبالتالى، زادت ضرائب الدخل بمعنى حقيقى، بينما ظلت الدخول بالمعنى الحقيقى راكدة. وبالنسبة للكثيرين فى واشنطن، يعتبر هذا وضعًا مريحًا تمامًا، إذ إن إيرادات الحكومة زادت دون أن يتحمل الكونجرس عبء التصويت على زيادة الضرائب.

لقد صار الحزب الديموقراطى، الذى هيمن على السياسة فى البلد منذ عام ١٩٣٢م، صار مقطوع الصلة بشكل متنام مع الناخبين، وأخفق فى الإنصات إلى إشارات الاستياء الشعبى الواضحة مع تعثر الاقتصاد فى السبعينيات. وفى عام ١٩٧٨م، بدأ سكان كاليفورنيا فى تنفيذ «تمرد ضريبى» عن طريق الاستفتاء على تقليص كم الضرائب المفروضة على العقارات المحلية بشكل حاد. وفجر هذا أشكالاً من التمرد الضريبى فى أماكن أخرى ودعوات لإجراء إصلاحات على قانون الضرائب الفيدرالى المتنامى فى تعقيده وعشوائيته.

وللمساعدة على إنهاء الكساد المصحوب بالتضخم، اقترح عضو مجلس النواب جاك كيمب وعضو مجلس الشيوخ ويليام روث خفض معدلات الهوامش على ضرائب الدخل الشخصى مثلما فعل الرئيس كنيدى قبل أكثر من عقد بنجاح كبير والربط بين معدلات الضرائب والتضخم بحيث لا ينقل الناس إلى شرائح أعلى فى الوقت الذى لم تزد فيه دخولهم بالمعنى الحقيقى.

استقبل الديموقراطيون اقتراح كيمب - روث الضريبى بالسخرية. وحاول الرئيس جيمى كارتر، الذى كان يسعى لترشيح نفسه لإعادة انتخابه، أن يقرن خصمه رونالد ريجان فى عام ١٩٨٠م، بهذا الاقتراح عن طريق تسميته اقتراح ريجان - كيمب - روث، وهى خطوة رحب بها خصمه فى دهاء.

وعاد النقص فى البترول إلى الظهور فى أواخر السبعينيات، بينما استمر التضخم. وبدأت أسعار الأسهم، التى كانت انتعشت من انخفاضها الكارثى عام ١٩٧٤م، فى الانهيار مرة أخرى. وأخذت الصناعة الأمريكية تجد صعوبة أكبر فأكبر فى التنافس مع بلدان أخرى. وأفلست مدينة نيويورك، التى حملت نموذج إعادة توزيع الثروة الرفاهية الاجتماعية أكثر من أية مدينة أخرى، والتى كانت معتمدة على الضرائب بشكل هائل فى خدماتها المالية. ومع عجز المدينة على الاقتراض هبطت نوعية الحياة بشكل مزعج، مع متنزهات مهملة؛ امتلاء محطات المترو بالرسوم الجدارية وخدمات المترو والأتوبيس لا يعتمد عليها؛ ومعدل جريمة لا يهدأ.

وعجز الجيش الأمريكى، المحروم من الأموال بسبب الديموقراطيين المتشبثين حينئذ بمناهضة الحرب، والمصاب بانهيار عصبى نتيجة للتعرض لأهوال حرب ڤيتنام،

عن الرد بشكل فعال للاستيلاء على سفارتنا وأخذ أكثر من أربعمائة رهينة فى إيران فى عام ١٩٧٩م.

وشرع الاتحاد السوفييتى، الذى جرى احتواء طموحاته للهيمنة على العالم لمدة ثلاثة عقود عن طريق القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، شرع فى استعراض عضلاته مثلما لم يفعل من قبل. وفى أواخر عام ١٩٧٩م غزا أفغانستان لتثبيت حكومة موالية مزعزعة. وبدا أن بوسع الولايات المتحدة القليل لترد به. وبدا أن أكثر بلدان الأرض قوة باتت عملاقًا لا حول له. وتساءل الكثيرون ما إذا كان القرن الأمريكى أوشك على أن ينتهى قبل أوانه.

نتيجة لذلك، للمرة الأولى منذ هربرت هوفر يخرج رئيس منتخب وفى الحكم من منصبه بانتصار كاسح لخصمه. صوت الشعب الأمريكى من أجل التغيير، وحصلوا عليه. سيثبت رونالد ريجان أنه شغل أكثر الرئاسات أهمية فى تبعاتها فى القرن العشرين باستثناء رئاسة فرانكلين روزفلت، الذى كان ريجان يقدره كرجل وكرئيس تقديراً عظيماً.

وفى الوقت الذى نسب فيه الفضل عادة إلى رونالد ريجان فى مجال إزالة القيود على التجارة والضرائب المنخفضة، إلا أنها فى حقيقة الأمر كانت قد سرت بالفعل عندما تولى الإدارة، بالرغم من أنه ساعد بقوة فى استمرار وزيادة إعادة هيكلة الاقتصاد السياسى الأمريكى. إن الكثير من أجزاء الجهاز التنظيمى الفيدرالى الذى تأسس فى وقت مبكر ١٨٨٧م، عن طريق تشكيل لجنة التجارة بين الولايات وجرى توسيعها على نحو عظيم بموجب العقد الجديد، تطور ليصبح تكتلات تحمى مصالح الصناعات التى تنظمها أكثر من مصالح الاقتصاد ككل.

ظل مجلس الطيران المدنى (CAB)، المكلف بتنظيم طرق وتذاكر السفر بين الولايات محافظًا على أسعار التذاكر عبر هذه الطرق على نحو أعلى بكثير بالمقارنة بطرق المارة عبر الولايات. وفى عام ١٩٧٨م سحب الكونجرس من المجلس سلطة تحديد المعدلات والطرق، بالرغم من المعارضة الشرسة من جانب شركات الطيران ونقابات العاملين فى الطيران (عندما تعارض كُلٌّ من الإدارة والعمال تغييراً تنظيميًا،

يكون فى ذلك إشارة مؤكدة على وجود تكتل يعمل). ومر نشاط خطوط الطيران، الذى جرى تنظيمه منذ ولادته، بمرحلة مؤلمة من التكيف مع بدء تنافس شركات الطيران من خلال التذاكر. وسرعان ما ابتكر نظام المحور والشعاع[1]، وتغيرت أسعار تذاكر الطيران كثيراً مع نشوب حرب أسعار بين شركات الطيران. وأفلس الكثير من شركات الطيران، مثل بان أمريكان وايسترن وبرانيف، ودخلت المجال شركات أخرى كثيرة جديدة، مثل ساوثوست ايرلاينز. وهبطت أسعار تذاكر الطيران بصورة هائلة فى المتوسط، وازداد السفر جواً بسرعة.

حرر قانون النقل بالمحركات فى عام ١٩٨٠م النقل بالشاحنات كنشاط تجارى كى يتنافس وحرر قانون ستاجرز السكك الحديدية فى أن تفعل الشيء نفسه. وبدأت السكك الحديدية، التى كانت فى انهيار خلال معظم القرن العشرين، بدأت كنشاط تجارى فى النهوض وجرت بسرعة إزاحة أشكال القصور التى لا طائل من ورائها - مثل وجوب عودة غالبية الشاحنات لموطنها الأصلى وهى فارغة - من نشاط النقل. فى عام ١٩٨٠م شكل النقل حوالى ١٥ ٪ من إجمالى الناتج القومى. بحلول عام ١٩٩٠م هبط إلى ١٠ ٪. وبما أن النقل يعتبر ما يسميه الاقتصاديون تكلفة العملية التجارية - وهى تكلفة ضرورية لا تضيف شيئًا إلى القيمة الذاتية للمنتج، مثل الدعاية والتغليف - فيعد هذا ربحًا صافيًا للاقتصاد ككل.

وتعتبر أكثر عمليات إزالة القيود التجارية أهمية فى السبعينيات ما جرى فى وول ستريت. لقد خرجت بورصة نيويورك للأسهم إلى حيز الوجود باتفاق بين سماسرة البورصة بوضع حد أدنى لأسعار التعامل فى الأسهم، وجرى تثبيت العمولات منذ وقتئذ. لكن فى ١ مايو عام ١٩٧٥ بموجب تعليمات من لجنة الأوراق المالية والصرف SEC سمح لغالبية العمولات أن تحددها المنافسة للمرة الأولى على مدى ١٨٣ عامًا.

كانت العمولات الثابتة، التى يجرى حسابها كنسبة مئوية من سعر السهم، واقعة تحت ضغط لسنوات مع زيادة عدد المعاملات الضخمة بصورة معتبرة. بلغ عدد

(١) هو نظام فى طرق الملاحة الجوية، حيث يقوم مطار رئيسى بلعب دور المركز للتنسيق فى وصول وإقلاع الطائرات من مطارات أخرى أصغر.

المعاملات فى المتوسط ٣٥ معاملة فقط فى اليوم تتضمن أكثر من عشرة آلاف سهم فى عام ١٩٦٥ . بحلول عام ١٩٧٥ بلغ متوسط مثل هذه المعاملات ١٣٥ معاملة يوميًا . (اليوم يبلغ عدد المعاملات فى المتوسط أكثر من ٥ آلاف يوميًا .) تكلف هذه المعاملات جهدًا يزيد قليلاً لإجرائها عن المعاملة بمائة سهم . وأخذت المؤسسات الكبرى، مثل اتحاد شركات استثمار بالوحدات، التى تتعامل فى كميات ضخمة، تطالب بإجراء تغيير . وقفت على جانب المعارضة دور السمسرة الصغيرة التى لا يمكن أن تبارى الدور الكبرى .

ومع نهاية العمولات الثابتة، هوى سعر التعامل فى الأسهم بنحو ٤٠ ٪ بين عشية وضحاها، واستمر فى هبوطه منذ ذلك الحين . ونتيجة لذلك، مر وول ستريت بعملية إندماج عظمى إذ اندمجت الشركات الصغيرة، التى عجزت عن المنافسة، فى الشركات الأكبر . وفى غضون ذلك، افتتحت شركات جديدة، وهى شركات سمسرة الخصم، أبوابها لتقدم حدًا أدنى من الخدمات وأسعار الحد الأدنى أيضًا . ومع هذا يعتبر أكثر النتائج أهمية ليوم أول مايو، الذى كان من المحتم أن تطلق عليه هذه التسمية، هو النمو فى حجم التعاملات . على مدى الأعوام السبعة عشر التالية، زاد الحجم بنسبة ٨٠٠ ٪، واستمر فى النمو بشكل متسارع منذ ذلك الحين . شهد وول ستريت أول عام للتعامل فى مليار سهم فى عام ١٩٢٩ ؛ وبحلول نهاية القرن العشرين، صارت أيام التعامل فى مليار سهم شيئًا عاديًا . ومع هبوط تكلفة ملكية السهم ازدادت النسبة المئوية لامتلاك الأسهم بشكل مباشر بين الأمريكيين بسرعة أيضًا، ولعب قطاع أوسع من السكان دور صاحب رأس المال، مع تنامى نتائج ذلك على السياسة الأمريكية .

حتى قانون الضرائب بدأ هو الآخر يتغير فى أواخر السبعينيات . فى عام ١٩٦٩م أدلى وزير الخزانة فى إدارة جونسون بشهادته أمام الكونجرس بأنه فى عام ١٩٦٧م كانت توجد ١٥٥ إيرادات ضرائب تظهر وجود دخول تتجاوز ٢٠٠ ألف دولار و٢١ إيرادات ضرائب تظهر دخول تزيد على مليون دولار لا تتمتع بخصومات ضريبة الدخل، نتيجة لاشتراطات متنوعة فى نص قانون الضرائب مثل الإعفاء من ضرائب السندات المحلية . ورد الكونجرس على هذا بإقرار قوانين تشترط حدًا أدنى من مدفوعات الضرائب، ثم أقر قانون ضرائب تكميلى عرف باسم ضريبة الحد الأدنى

البديلة. وكان لهذا الأثر فى دفع معدلات الضرائب على الدخول العالية، وأمكن رفع الضريبة على أرباح رأس المال (أى الزيادة فى قيمة الأصول التى تباع بما يتجاوز سعر الشراء) عاليًا حتى ٥٠ ٪.

وانعكس هذا سلبيًا على المخاطرة عن طريق خفض المكافأة المرجوة بدون الإقلال من المخاطرة المتضمنة. ويعد الاستثمار فى إمكانات تكنولوچية جديدة دومًا أمرًا شديدة المجازفة، لأن الكثير من مثل هذه المشاريع يفشل أكثر مما ينجح. ويوجد قانون اقتصادى لا فكاك منه هو إنه إذا لم تناظر مكافآت النجاح مخاطر الفشل، فإن الأفكار الجديدة لن تجرب.

كما أن هذا خفض من إجمالى الإيرادات من ضرائب مكاسب رأس المال، والبرهان على هذا أن معدلات الضرائب المفرطة فى العلو تسببت فى هبوط إيرادات الضرائب لا ارتفاعها ـ وهو ما يسمى بمنحنى لافر الذى أطلق عليه اسم مبتكره آرثر لافر. فى عام ١٩٦٨، عندما لم تتجاوز ضرائب مكاسب رأس المال نسبة ٢٥ ٪، شكلت إيرادات الضرائب ٣٣ مليار دولار. بحلول عام ١٩٧٧، هبطت الإيرادات فى إطار التكيف مع التضخم إلى ٢٤ مليار دولار. وفى الوقت الذى كانت توجد فيه ثلاثمائة شركة ناشئة فى عام ١٩٦٨، لم يوجد أى منها البتة فى عام ١٩٧٦. وبالنسبة لاقتصاد أمسك بزمام السبق التكنولوچى لأكثر من قرن، كان هذا اتجاهًا ينذر بعواقب وخيمة بالفعل.

قرر عضو مجلس النواب ويليام ستايجر، وهو جمهورى عن ولاية ويسكونسن، أن يكافح من أجل تغيير هذا. بدا الحزب الجمهورى فى أواخر السبعينيات للكثيرين أنه يتجه نحو زوايا النسيان السياسى. وكان ينظر للحزب بعد أن لطخته فضيحة ووترجيت فى عهد نيكسون، وظل خارج السلطة لأكثر من أربعة عقود، على أنه حزب من الماضى. فى انتخابات ١٩٧٦، فاز الجمهوريون بـ١٥٨ مقعدًا فقط فى مجلس النواب بينما هيمن الديموقراطيون على ٢٧٧ مقعدًا.

وفى حقيقة الأمر، كان الحزب الجمهورى يمور بالأفكار الجديدة للتصدى للوقائع الجديدة. وتشبث الديموقراطيون إلى حد كبير بنموذج العقد الجديد الذى خدمهم بكفاءة تامة على مدى أربعين عامًا، لكن المعلق السياسى العظيم وولتر ليبمان لاحظ

فى وقت مبكر عام ١٩٦٤م، أن الحزب الديموقراطى عفا عليه الزمن. ونتيجة لهذا فاز مرشح ديموقراطى واحد للرئاسة منذ تلك السنة، وهو جيمى كارتر فى عام ١٩٧٦م حيث فاز بأغلبية التصويت الشعبى (وفاز كارتر بنسبة ٤٦,٥٠ ٪). فى عام ١٩٩٤م سيسيطر الجمهوريون سيطرة كاملة على الكونجرس للمرة الأولى منذ أربعة عقود ويحتفظون بها منذ ذلك الحين.

أثبت ستايجر، الذى عكف على حضور صياغة الضرائب من جانب لجنة الطرق والوسائل فى مجلس النواب، أثبت أنه سياسى مقنع، حيث جعل زملاءه الجمهوريين يصطفون صفًا واحدًا لتأييد خفض ضريبة مكاسب رأس المال. وسرعان ما نجح فى كسب الكثير من الديموقراطيين إلى صفه أيضًا، فمنحوه غالبية الأصوات فى اللجنة بنسبة اثنين إلى واحد. وقاومت مؤسسة الديموقراطيين هذا الاقتراح بشدة. وهدد الرئيس جيمى كارتر برفض قانون إصلاح الضرائب لعام ١٩٧٨، واحتجت صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه يمحو كافة الفروق بين مكاسب رأس المال والدخل العادى، مما كان سيؤدى إلى رفع ضريبة مكاسب رأس المال إلى ٧٧ ٪.

وبصرف النظر عن هذا، أقر الكونجرس مشروع القانون، ووقع عليه الرئيس كارتر بالرغم من تهديده. كان الأثر فوريًا. بلغ حجم رأس المال الموجه للاستثمار فى المشروعات الجديدة ٣٩ مليون دولار فقط فى عام ١٩٧٧م. وفى عام ١٩٨١م صار حجم رأس المال فى هذا المجال ١,٣ مليار دولار. وسيبنى ريجان على هذا الإصلاح الضريبى عن طريق جعل الكونجرس يقر اقتراح كيمب ـ روث كتشريع، مما خفض معدلات الهوامش الضريبية بشكل حاد على الدخول العالية ـ التى تعد المصدر الحتمى لمعظم رأس المال الجديد ـ فى عام ١٩٨١م. وفى عام ١٩٨٦م عقد ريجان صفقة مدهشة مع عضو مجلس النواب الديموقراطى دان روستنكوسكى، عن ولاية إيلينوى ورئيس لجنة الطرق والوسائل فى مجلس النواب. اتفقا معًا على إجراء المزيد من الخفض على معدلات الهوامش الضريبية، حيث وصل أعلاها إلى مجرد ٢٨ ٪، وهى الأقل منذ عشرينيات القرن العشرين. وفى المقابل سدت الآلاف من الاستقطاعات والثغرات، وجرى تبسيط قانون الضرائب على نحو عظيم وتحسين مناخ الاستثمار بصورة أكبر.

مع مجيء وقت تولى رونالد ريجان للسلطة، كان التضخم قد جرت السيطرة عليه، بفضل بنك الاحتياط الفيدرالى ورئيسه الجديد بول فولكر. غير فولكر، الذى عينه كارتر فى صيف ١٩٧٩م، سياسة بنك الاحتياط الفيدرالى الخاصة بالسيطرة على معدلات الفائدة إلى سياسة تسعى لكبح جماح المعروض من المال الذى كان ينمو بسرعة كبيرة ويفاقم التضخم. ونتيجة لذلك، حلقت معدلات الفائدة عاليًا لتصل إلى أعلى نقطة فى تاريخ الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة التالية. وحتى الحكومة الفيدرالية، التى تعرف بأنها أفضل جهة ائتمان فى مواجهة المخاطر فى البلد، اضطرت إلى أن تدفع معدلات فائدة تبلغ نسبتها ١٥,٨ ٪ ؛ كى تتمكن من بيع سندات يبلغ عمرها عشرين عامًا.

جاءت النتيجة الحتمية لسياسة فولكر، التى ساندتها إدارة ريجان الجديدة بشجاعة، فى شكل ركود عميق، الأسوأ منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وللمرة الأولى منذ الكساد العظيم، يرتفع معدل البطالة ما يتجاوز ١٠ ٪، بينما هبط سوق الأسهم إلى ما دون ٨٠٠ نقطة وفقًا لمؤشر داو. كان الدواء النقدى مرًا بكل تأكيد، لكن فى ظل وجود شبكة أمان عريضة راسخة فى مكانها، ومن بينها برامج تأمين ضد البطالة ووجود شرط تعويضات إنهاء الخدمة على نطاق واسع فى عقود النقابات، لم تحدث شدة عميقة واسعة النطاق.

ولم تتأخر التعويضات كثيرًا. فقد بدأ التضخم فى الانحسار. كان التضخم قد عربد، فوصل إلى نسبة ١٣,٥ ٪ فى عام ١٩٨٠م. وبلغت النسبة ١٠٪ فى العام التالى. وفى عام ١٩٨٢ بلغت ٦,٢ ٪، وهى الأقل منذ مطلع السبعينيات. وفى عام ١٩٨٣م بلغت ٤,١ ٪. وتراوح متوسطها لأقل من هذا طوال بقية العقد.

وفى ظل السيطرة على التضخم، أخذت معدلات الفائدة فى الهبوط، لكن ليس بنفس السرعة، إذ إن المقرضين سعوا لحماية أنفسهم خشية حدوث ارتفاع من جديد. ومع انخفاض معدلات الفائدة، التقط التسليف والاستثمار الخيط، وانتهى الركود. وبشر بانتهائه كالعادة ارتفاع فى سوق الأسهم، الذى بدأ يشهد ارتفاعًا فى الأسعار بعد هبوطها وحدوث ذعر كلاسيكى فى أغسطس ١٩٨٢م. وبحلول نهاية العام، تجاوز

مؤشر داو ألف نقطة للمرة الأخيرة، وكان أعظم سوق مرتفعة السعر يشهدها فى تاريخ العالم على وشك الحدوث.

شكل جزء من هذه السوق الصاعدة موجة جديدة من عمليات الاندماج والتملك[1]، وهى الموجة الرابعة التى تشق طريقها عبر الاقتصاد الأمريكى، وتشبه إلى حد مدهش الموجة الأولى التى وقعت في تسعينيات القرن التاسع عشر. وزودت أسعار الأسهم المنخفضة فى إطار أصول الشركات، وهبوط معدلات الفائدة وظهور أساليب جديدة لجمع رأس المال مثل «سندات الخردة» ـ أى سندات تدفع معدلات فائدة عالية وتمول أفكاراً بها مخاطرة وعادة غير مجربة، مثل شبكة CNN، وهى أول شبكة كيبل تبث أخباراً فقط ـ زودت هذه الحركة بقوة الدفع. وبحلول نهاية العقد سيجرى تملك أو اندماج أكثر من ثلث الشركات الخمسمائة المصنفة، فى مجلة "Fortune"، ومثلما حدث فى تسعينيات القرن التاسع عشر، أثمرت بعض هذه الاندماجات أداء اقتصادياً محسناً تحسيناً عظيماً ومنظمات أقل فى عدد العمالة وأكثر مرونة. واتسم البعض الآخر بكونه قائماً على أساس خاطىء وأخفق. ولطخ البعض الثالث الاحتيال والتعاملات المشبوهة. لكن مما لاشك فيه أن الاقتصاد الأمريكى صار أكثر قوة فى نهاية موجة الاندماج هذه عما كان قبلها.

وبحلول عام ١٩٨٧ وصل مؤشر داو - جونز الصناعى إلى ٢٥٠٠ نقطة، أى أعلى ثلاث مرات عما كان عليه منذ خمس سنوات ماضية فقط، ونظر إلى الاقتصاد الضمنى على أنه سليم فى أساسه. وبصرف النظر عن هذا، عانى السوق فى أكتوبر من هذا العام أسوأ انهيار له منذ ١٩٢٩م وأسوأ انهيار فى يوم واحد فى إطار النسبة المئوية ـ ٢٢,٥٪ ـ فى التاريخ.

وبلغ حجم التعاملات حينئذ حداً غير مسبوق البتة وهو ٦٠٤ مليون سهم، أى أكثر من مثلى الرقم القياسى لحجم التعاملات السابق.

---

(١) Mergers & Acquisitions يحدث الاندماج بين شركتين ليكونا شركة جديدة، بينما يدور التملك حول شراء شركة كبيرة من شركة أخرى وعدم تكوين شركة جديدة.

وظن الكثيرون أن هذا إشارة إلى كساد عظيم جديد. وفى حقيقة الأمر، استعاد السوق ١٠٤ نقطة فى اليوم التالى (بل وعلا حجم التعاملات، فبلغ ٦٠٨ مليون سهم) ووصل إلى علو جديد وفقًا لمؤشر داو خلال الأشهر الخمسة عشر التالية. ويرجع السبب فيما حدث أساسًا إلى تحرك بنك الاحتياط الفيدرالى فورًا وبشكل حاسم لوقف الذعر ولحماية المؤسسات الاقتصادية للبلد من الأذى. لقد «أغرق وول ستريت بالمال» على حد قول بنجامين سترونج، لضخ بنك الاحتياط الفيدرالى كميات من السيولة الهائلة فى النظام الاقتصادى.

للمرة الأولى منذ أن أوقف الكسندر هاميلتون الذعر الذى حدث عام ١٧٩٢، تصرفت السلطات النقدية الفيدرالية كما يجب فى لحظة وقوع الأزمة المالية. ونتيجة لذلك، وقع ضرر ضئيل على المدى الطويل للنظام ككل، ويصعب اليوم تذكر انهيار ١٩٨٧م. وبدا أن شبح كراهية توماس جيفرسون للجلب والإنفاق رقد أخيرًا فى سلام. لسوء الحظ، فإن هذا الشبح سيؤدى مشهدًا مرة أخرى على مسرح الاقتصاد الأمريكى.

كان فرانكلين روزفلت غير متحمس لقبول فكرة تأمين الودائع، حيث إنه خشى من «الخطر الأخلاقى» الذى من المحتم أن توجده. قال: «نحن لا نود أن نجعل حكومة الولايات المتحدة عرضة لغلطات وأخطاء البنوك الفردية، ونضع مكافأة على نظام بنكى غير سليم فى المستقبل». لكن السياسة عادة اختيار بين وسائل غير مثالية لتحقيق غايات مرغوبة، وأدت المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع دورها الذى وظفت من أجله فى تكتل البنوك المتشكل ضمن العقد الجديد.

وقسمت البنوك التجارية وبنوك الادخار وجمعيات الادخار والإقراض عالم بنوك الودائع الأمريكية فيما بينها. وأصبحت البنوك التجارية بنوك الخدمات الكاملة، تقدم خدمات الادخار والحسابات الجارية للأفراد، وفى الوقت ذاته تركز على تقديم قروض للأنشطة التجارية. وقدمت بنوك الادخار وجمعيات الادخار والإقراض من جانبها معدلات أعلى بشكل طفيف من معدلات فوائد البنوك التجارية (معدلات الفائدة يحددها القانون) وفى ذات الوقت تركز على القروض العقارية. حتى هذا السوق كان مقسمًا، بين بنوك الادخار المتخصصة فى العقارات التجارية، بينما تمنح جمعيات

الادخار والإقراض قروضًا على نحو حصرى تقريبًا لمنازل الأسرة الواحدة. وصارت الامتيازات الجديدة للبنوك تمنح على نطاق محدود لمنع «الإفراط فى التنافس». وفى الوقت الذى ظل فيه عدد جمعيات الادخار والإقراض ثابتًا عند حوالى ستة آلاف جمعية بعد الانهيار المفاجىء والعنيف فى ثلاثينيات القرن العشرين، ارتفعت أصولها الجماعية من ٨,٧ مليار دولار إلى ١١٠,٤ مليار دولارما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٥.

كان نشاطًا اقتصاديًا حميمًا، قليل التوترات، وهو ما سماه أحدهم بنظام بنوك ٣ - ٦ - ٣ لأن جمعيات الادخار والإقراض تدفع فائدة بنسبة ٣٪ على الودائع، وتتقاضى فائدة بنسبة ٦٪ على القروض، وتتوجه الإدارة لتلعب فى ملاعب الجولف بحلول الساعة ٣ بعد الظهر. لكن مع افساح انتعاش الخمسينيات ومطلع الستينيات المجال لتجمع التضخم فى أواخر الستينيات والسبعينيات، بدأ النموذج الاقتصادى لجمعيات الادخار والإقراض يتداعى. وحلقت معدلات الفائدة غير المنظمة عاليًا، بينما ظلت معدلات البنوك المنظمة على حالها. وبدأت تعرض دور السمسرة فى وول ستريت شركات استثمار أموال مشتركة تعرض صناديق سوق نقد تدفع معدلات فائدة أعلى بكثير من تلك التى تقدمها حسابات الادخار.

وأخذ الناس بشكل متزايد يسحبون أموالهم من بنوك الادخار وجمعيات الادخار والإقراض وينقلونها إلى صناديق سوق نقد، وهو تحرك يشار إليه بالمصطلح الاقتصادى الرنان «إلغاء الوسيط المالى» Disintermediation. واستطاعت البنوك التجارية، التى كانت غالبية قاعدة ودائعها فى حسابات جارية بدون فائدة، أن تتأقلم. وعجزت البنوك الأخرى عن ذلك. واتجهت هذه البنوك، التى واجهت قاعدة ودائع سريعة الانهيار وقروضًا عقارية طويلة الأمد تدر فائدة منخفضة، إلى الحكومة الفيدرالية للمساعدة.

كان الكونجرس متلهفًا أن يفعل هذا. ومثلما شرح ديفيد برايور عضو مجلس الشيوخ «عليك أن تتذكر أن كل مجتمع صغير له جمعية ادخار وإقراض؛ البعض لديه جمعيتان؛ والبعض الآخر له أربع جمعيات، وكلٌ منها يوجد به سبعة أو ثمانية أعضاء مجلس إدارة. إنهم يملكون منافذ بيع تشيفى [سيارات تشفروليه ـ المترجم] ومتاجر

الأحذية». بمعنى آخر: كانوا يمثلون الناس الذين يقدمون التأييد الذى يحتاجه أعضاء الكونجرس. ومثلما يحدث عادة فى نظام ديموقراطى على المدى القصير تتسيد السياسة على الواقع الاقتصادى، وما أعقب ذلك هو ما يقترب من حالة المنصوص عليها فى الكتب الدراسية عن كيفية عدم إزالة القيود عن صناعة ما.

كان يجب أن تجبر بنوك الادخار وجمعيات الادخار والإقراض على أن تندمج فى مؤسسات أكثر قوة، أو أن تصبح هى نفسها بنوكًا تجارية، بنفس اشتراطات رأس المال والاحتياطى. وبدلاً من هذا، أزيح سقف معدلات الفائدة، فسمح للبنوك أن تدفع معدلات السوق على الودائع ورفع الضمان الفيدرالى على ودائع البنوك من ٤٠ ألف دولار إلى ١٠٠ ألف دولار.

لكن وول ستريت وجد طريقة للالتفاف حول حتى هذا العرض السخى بأسلوب سمى بودائع السمسرة، وهى حزم من الودائع تنطبق عليها تمامًا الضمانات الفيدرالية. كانت وسيلة بسيطة للسماح للناس الذين يملكون ممتلكات سائلة ضخمة للحصول على ضمان فيدرالى لأموالهم. كما أطلق عليه فى وقت لاحق «الأموال النشطة»، مال يسعى وراء أعلى معدلات الفائدة.

وفى الوقت الذى كانت تدفع فيه جمعيات الادخار والإقراض معدلات فائدة أعلى وأعلى على الودائع، كانت محصورة فى أزمة القروض العقارية ذات الفائدة المنخفضة، فاتجهت هذه الصناعة سريعًا نحو الإفلاس. بلغ صافى قيمة جمعيات الادخار والإقراض ٣٢,٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ م. بعد عامين هبطت قيمتها إلى ٣,٧ مليار دولار. وأسرع منظمو حركة البنوك بابتكار مخارج جيدة عاجلة لهذا الوضع بسبب الضغوط الواقعة عليهم من قبل الكونجرس. جرى خفض اشتراطات الاحتياطى وتخفيف قواعد المحاسبة. وكان لهذه المخارج أن تبدى الدفاتر فى شكل أفضل بدون التصدى للمشكلة. ويشبه هذا الوضع طبيبًا يعلن أن درجة الحرارة ١٠٢ درجة فهرنهايت [٣٨,٨ درجة مئوية] درجة حرارة طبيعية، بحيث يمكن إعلان المريض صحيح البدن.

وغيروا القواعد بشأن من يمكن أن يمتلك جمعيات الادخار والإقراض. وبدلاً من اقتصارها على السكان المحليين، أصبح بإمكان أى شخص تقريبًا أن يمتلك بنك ادخار

بل ويستخدم أصولاً غير نقدية مثل الأراضى، أكثر الأصول منعدمة السيولة، كاحتياطى. وانتقل ويلى ساتون فى وقت لاحق إلى هذه الصناعة بعد أن أحس بوجود فرصة فيها.

فى عام ١٩٨٢م، سمح الكونجرس لجمعيات الادخار والإقراض بأن تضمن رهونات عقارية غير سكنية وتقدم قروضًا استهلاكية، مثلها مثل البنوك التجارية، لكن بدون وجود شىء يشبه اشتراطات رأس المال والاحتياطى أو القيود المحاسبية المفروضة على البنوك التجارية.

كان لا يمكن تفادى وقوع كارثة. لقد سمح الكونجرس ومنظمو حركة البنوك بخلق وضعين اقتصاديين متناقضين، ريع عال واستثمار بدون مخاطر يسمى ودائع السمسرة، وسمحت لأناس ذوى خبرة بنكية قليلة ويكنون عادة احترامًا مشكوكًا فيه للقانون بمحاولة جعلها مربحة. وسرعان ما دمروا صناعة بنوك الادخار، وعندما سكن الغبار، تعين على الحكومة الفيدرالية أن تسدد ٢٠٠ مليار دولار للمودعين لعجز بنوك الادخار.

كانت أكبر فضيحة مالية فى التاريخ الأمريكى. لكن مثل كل الفضائح، أشارت إلى طريق الإصلاح من خلال التغلب على المقاومة الراسخة له. وفى عام ١٩٩٤ حرر قانون إصلاح البنوك صناعة البنوك الأمريكية من آخر أغلال جيفرسون. سمح القانون للبنوك بافتتاح أفرع لها فيما وراء حدود الولاية وأن تصبح أضخم بكثير، موفرًا الحماية للتنوع ومطلقًا موجة من عمليات اندماج البنوك المستمرة حتى اليوم. وجرى إلغاء التمييز بين بنوك الاستثمار وبنوك الإيداع الذى وضع فى ثلاثينيات القرن العشرين على يد جلاس ـ ستيجول والكثير من أوجه التمييز بين السماسرة ورجال البنوك وشركات التأمين. وأخيرًا، أصبح للولايات المتحدة نظامًا بنكيًا يدانى الاقتصاد الأمريكى فى كلٍّ من النطاق والاتساع.

وبسبب إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكى فى ثمانينيات القرن العشرين اكتسب الدولار قوة بشكل واضح فى مواجهة العملات الأخرى. بلغت قيمته ١,٨ مارك ألمانى فقط فى عام ١٩٨٠ ؛ وبحلول ١٩٨٥ وصلت قيمته إلى ٣ ماركات. وتضاعفت

قيمته أمامك الفرنك الفرنسى. وارتفع الاستثمار الأجنبى فى الولايات المتحدة بصورة حادة. وبحلول أواخر الثمانينيات، امتلك الأجانب أصولاً فى الولايات المتحدة أكثر مما يمتلكه الأمريكيون من أصول فى الخارج بفارق تبلغ قيمته حوالى ٤٠٠ مليار دولار، فانقلب الوضع الذى كان عليه الحال منذ الحرب العالمية الأولى.

وفى الوقت الذى نعى فيه بعض المعلقين ذلك على أنه علامة ضعف أمريكى، إلا أنه يعد فى حقيقة الأمر على النقيض من ذلك. لقد انهال رأس المال على البلد بالضبط لأن الاقتصاد الأمريكى أصبح يرى بشكل متنام على أنه واحد من الفرص العظيمة. كما زادت هجرة الأجانب بشكل حاد فى الثمانينيات، إذ إن الفقراء مثل الأثرياء سعوا إلى الازدهار فى إمبراطورية الثروة.

وجاء إصلاح الضرائب وتنظيم حركة البنوك، التى حددت النهاية الحقيقية لما وصفه آرثر شليزنجر بعصر روزڤلت منذ عقدين ماضيين، فى أوانهما تمامًا. كان الاقتصاد العالمى يمر بأكثر التحولات عمقًا منذ بدء العصر الصناعى منذ قرنين ماضيين، وربما منذ ظهور الزراعة منذ عشرة آلاف سنة. ولأن الولايات المتحدة هى أول بلد رئيسى يمر بالتغييرات التى تنخلع لها القلوب، والتى يتطلبها اقتصاد سياسى قائم جزئيًا على إعادة التوزيع، فهى بحكم موقعها مهيأة لاستغلال أول وأكثر الفرص اكتمالاً، والتى لا تحدها حدود لاقتصاد سياسى جديد قائم على الفرصة.

* * *

الفصل العشرون

اقتصاد جديد، عالم جديد، حرب جديدة

الحروب دائمًا تكون محركات للتطور التكنولوچى، وأشد ما ينطبق هذا على أعظم حرب فى التاريخ، الحرب العالمية الثانية. كانت التطورات ستأتى فى أوانها بصرف النظر عن أى شىء، لكن الحرب بمخصصاتها المالية التى ليس لها قاع، والموجهة للأبحاث وطلباتها الملحة للحصول على نتائج، عجلت بالعملية بشكل معتبر، وفى بعض الحالات بفارق عقود من الزمان. ومع توجيه المزيد من التمويل للمتطلبات العظيمة الملحة للحرب الباردة، غيرت هذه التكنولوچيات الجديدة من شكل الاقتصاد العالمى فى جيل واحد فقط.

فقد أسفرت الحاجة إلى إنتاج قاذفات قادرة على حمل شحنات ثقيلة لمسافات بعيدة عن حدوث طفرة كمية فى كلٍّ من تصميم هياكل الطائرات وأساليب الإنشاء. وبعد الحرب، جرى تبنى هذه المنجزات فى الاستخدامات المدنية، وهبط سعر السفر بالطائرة إلى الدرجة التى ازداد معه الاستخدام بصورة درامية. وعندما ترافق هيكل الطائرة الضخم مع المحرك النفاث، الذى سمح بالوصول إلى سرعات تقارب سرعة الصوت، والرادار، الذى سمح بطيران طائرات بجانب بعضها البعض على بعد مسافات أقل بكثير عن ذى قبل بالقرب من المطارات عبر التحكم فى الملاحة الجوية، أضحت الطائرة بسرعة الوسيلة المهيمنة لانتقال الركاب للمسافات البعيدة.

وخلال عقد بعد تدشين الطائرة بوينج طراز ٧٠٧ فى عام ١٩٥٨م، قاربت كلٌّ من باخرة الركاب العابرة للأطلنطى وقطارات المسافات البعيدة على الانقراض، وانكمش العالم تحت تأثير الكم. وفى الوقت الذى كانت تستغرق فيه الرحلة من نيويورك إلى لوس أنجلوس ثلاثة أيام صارت تستغرق الآن خمس ساعات ؛ والرحلة من نيويورك إلى لندن تستغرق سبع ساعات وليس ما يقرب من أسبوع.

طور الألمان الصواريخ الضخمة القادرة على نقل شحنة معتبرة لمئات الأميال، وأتقنوا صنعها فى الصاروخ V - 2، الذى بلغ وزنه أربعين طنًا واستطاع توصيل رأس حربى بلغ وزنه طن إلى هدف يبعد مائتى ميل. وبدأت صواريخ V - 2 تصيب بريطانيا فى أواخر عام ١٩٤٤، لكن استخدامها جاء متأخر جدًا للتأثير فى نتيجة الحرب. وتمثل الانتفاع الواضح منها فى شيئين كسلاح لبث الرعب وكوسيلة لاستغلال إمكانات الفضاء الخارجى، وهو ما أدى إلى حدوث تدافع فى نهاية الحرب بين القوات الغربية والسوفييتية لتأمين الحصول على كلٍّ من المخزون المتبقى من الصواريخ والعلماء الذين طوروها.

وقرر كلٌّ من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تخصيص موارد مهولة على أبحاث الصواريخ لابتكار مركبات أضخم ومدى أطول ودقة أكبر. وبحلول نهاية الخمسينيات جرت المزاوجة بين الصاروخ والقنبلة الهيدروجينية ـ وهى تكنولوچيا أخرى تولدت فى الحرب العالمية الثانية – مما غير طبيعة الحرب. وجعلت الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ICBM، القادرة على التدمير التام لمدن بكاملها فى لحظة، الحرب بين القوى العظمى أمرًا غير معقول؛ لأن الفوز فيها الآن بات مستحيلاً بأى معنى من المعانى. لذا اضطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى المحصوران فى صراع جغرافى سياسى عميق، اضطرا إلى البحث عن طرق أخرى للتنافس فيما بينهما.

لكن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات رسخت خوفًا عميقًا أنه يمكن أن يفلت زمام الأحداث، مثلما حدث عشية الحرب العالمية الأولى، وتحيل العالم إلى خراب فى محرقة نووية. واقترب الوضع على نحو خطير من تحقق هذه المخاوف مرتين وقت أزمة الصواريخ الكوبية فى عام ١٩٦٢م وحرب يوم كيبور [حرب السادس من أكتوبر – المترجم] عام ١٩٧٣م.

كانت هناك وسيلة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى للتعارك على التفوق عبر حروب بالوكالة مثل تلك التى حدثت فى كوريا وڤيتنام وأفغانستان. وكانت الأخرى استخدام تكنولوچيًا الصواريخ لاستكشاف الفضاء الخارجى. وأذهل الاتحاد السوفييتى العالم فى ٤ أكتوبر ١٩٥٧م عندما أطلق أول قمر صناعى يدور حول الأرض، وهو سبوتنيك. (كان الغرض من هذا دعائيًا محضًا، إذ إن إشارة الراديو التى كان يبثها والمسموعة فى أنحاء العالم، لم تنقل أية معلومات، إنما هو مجرد فنار. لكنه كان وسيلة دعاية فعالة جدًا.) وسرعان ما أطلقت الولايات المتحدة قمرًا اصطناعيًا خاصًا بها، واتبعته بمئات أخرى. وتطور الأمر على عجل إلى «سباق فى الفضاء» فازت فيه الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٩ عندما جعلت رجالاً يهبطون على سطح القمر.

كان الكثير من هذه الأقمار لأغراض عسكرية، مثل التجسس، لكن الكثير أيضًا كان له استخدامات مدنية وعسكرية مثل الاتصالات والأرصاد الجوية. وبحلول نهاية الستينيات، استطاعت الأقمار الاصطناعية المتزامنة[1] أن تبث صورا تلفزيونية يمكن استقبالها فى التو واللحظة من جانب أى شخص فى أى مكان قادر على التقاط الإشارة. إن تعبير القرية العالمية، الذى أطلقه للمرة الأولى الفليسوف مارشال ماكلوهان فى عام ١٩٦٠، لكن مهد له خط كابل الأطلنطى منذ مائة عام مضت، أصبح الآن فى متناول اليد.

وتعد التطبيقات الاقتصادية لتكنولوچيا الفضاء، بخاصة منذ نهاية الحرب الباردة بعدما بات الكثير منه مباح نشره، تعد تقريبًا لا حدود لها، وتتزايد بشكل يومى. وتعتبر من بين هذه المجالات الزراعة والنقل ووضع الخرائط والملاحة والاتصالات، هذا إذا ذكرنا القليل جدًا منها. جعلت الأقمار الاصطناعية الخاصة بتحديد الموقع الجغرافى من الممكن تحديد، بمساعدة جهاز بسيط، موقع المرء ضمن أقدام قليلة. وأخذت تظهر هذه الأجهزة الآن فى الكثير من السيارات، فتزود السائق بالاتجاهات عبر صوت مخلق، وهى تكنولوچيًا بدت معجزة منذ عقدين فقط.

---

(١) هى الأقمار التى تدور فى الفلك المخصص لها مستغرقة نفس الوقت تمامًا الذى تستغرقه الأجسام الأولية فى الدوران حول محورها.

وساعدت أقمار الاتصالات جنبًا إلى جنب الأعداد المتزايدة بشكل مستمر من كابلات الاتصالات تحت البحر، ساعدت بشكل عظيم على خفض تكلفة الاتصالات التليفونية ذات المسافات البعيدة، مما أدى إلى ارتفاع مدهش فى استخدامها. بلغ عدد المكالمات الناشئة من الولايات المتحدة لما وراء البحار نحو مليون مكالمة فى عام ١٩٥٠م. بحلول عام ١٩٧٠م ارتفع العدد إلى ثلاثة وعشرين مليون مكالمة؛ بحلول عام ١٩٨٠م بلغت مائتى مليون مكالمة. وفى عام ٢٠٠١م مع انخفاض التكلفة، صار عدد المكالمات ٦,٣ مليار مكالمة، وتزيد بمعدل سريع.

ومكن انهيار تكلفة الاتصالات الدولية أسواق المال العالمية من أن تصبح متكاملة على نطاق محكم وأن تؤدى وظيفتها كسوق واحدة غاية فى التناسق والرسوخ، وتعمل لمدة ٢٤ ساعة يوميًا. مثلما كان الحال بالنسبة للعدائين المراهقين الذين كانوا يطوقون فيما بينهم سوق المال فى نيويورك إذ كانوا يذرعون الطريق جيئة وذهابًا بين بورصة الأسهم والبنوك ودور السمسرة، فيطلعون الكافة على أحدث الأسعار، والآن تمر شبكة معقدة من الكابلات ووصلات بالأقمار الاصطناعية تحت البحر لتطوق الأسواق العالمية الجديدة.

نجم عن هذا آثار سياسية عميقة، وكذلك اقتصادية. ففى وقت مبكر عام ١٩٨٠م، أقيم سوق موحد يجرى فيه التعامل مع كل عملات العالم الرئيسية، وبلغ متوسط حجم التعامل تريليون دولار يوميًا حينئذ. وفى عام ١٩٨١م انتخبت فرنسا حكومة اشتراكية تحت رئاسة فرانسوا ميتران، الذى حاول تطبيق برنامج اشتراكى تقليدى، فرفع الضرائب على الدخول العالية، وأمم قطاعات من الاقتصاد الفرنسى، من بينها البنوك. وسرعان ما انهار الفرنك الفرنسى فى سوق العملات، واستمر فى هبوطه حتى لم يبق أمام الحكومة الفرنسية من خيار سوى أن تعكس مسارها.

كانت لحظة محورية فى تاريخ العالم. فللمرة الأولى يستطيع سوق حر أن يملى سياسة على قوة عظمى. ومثلما أصبحت الصحف وسيطًا جماهيريًا فى منتصف القرن التاسع عشر، دخل لاعب رئيسى جديد لعبة السياسة القومية والدولية. وتعلمت حكومات العالم أن قاعدة الذهب القديمة – التى اعتمدها بنك إنجلترا شبه الحكومى – حل محلها قاعدة سوق العملات العالمية. كانت قاعدة أكثر مرونة وأكثر إنهاكًا وأكثر

ديموقراطية بكثيرعن سابقتها. واختفى التضخم، الهم الاقتصادى رقم واحد على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، اختفى إلى حد كبير من قائمة هموم العالم المالية.

لايمكن مقارنة أى تكنولوچيا خرجت من عباءة الحرب العالمية الثانية فى خلق فاصل بين الماضى والحاضر مثلما فعل الكمبيوتر.

كانت كلمة كمبيوتر جزءًا من اللغة الإنجليزية منذ منتصف القرن السابع عشر. لكن ظلت تشير حتى منتصف القرن العشرين إلى الحساب أى الشخص الذى يكتسب رزقه من إجراء العمليات الحسابية، والذى يجمع بيانات مثل تلك الخاصة بالجداول الإكتوارية والملاحية. (كان الحسابون عادة من النساء اللائى ظن أنهن يصلحن للاعتماد عليهن أكثر فى هذا المجال.) ومع هذا، فإن البشر كحسابين يتصفون باثنتين من أوجه القصور. إنهم لا يستطيعون إجراء سوى عملية حسابية واحدة فى وقت واحد، وإنهم يخطئون. فى منتصف القرن التاسع عشر، استطاع عالم رياضيات يدعى ويليام شانكس أن يحسب (ط) أى النسبة التقريبية بين محيط الدائرة وقطرها العدد الأصم حتى ٧٠٧ أرقام بعد العلامة العشرية، وهو عمل عقلى فذ. وينقضى أكثر من مائة عام أخرى قبل أن يكتشف أنه أخطأ عند رقم ٥٢٧، وأن الأرقام ١٨٠ الأخيرة من عمليته الحسابية بالتالى خاطئة.

وتعد فكرة استخدام الآلة فى إجراء العمليات الحسابية قديمة جدًا. فقد أبدى الإنجليزى تشارلز بابيدج أسفه، بعد تصحيح جداول فلكية، فى وقت مبكر خلال عشرينيات القرن التاسع عشر قائلاً: «أتمنى من الرب أن هذه العمليات الحسابية كانت تجرى باستخدام البخار!»، وبدأ فى وقت لاحق فى بناء آلة حاسبة باليد مكونة من أجزاء نحاسية رائعة فى آليتها، لكنه لم يستكملها قط. كما صمم أيضًا آلة تحليلية تعتبر سابقة ميكانيكية للكمبيوتر الحقيقى لأنه أمكن برمجتها. ولم تكتمل هى الأخرى.

ومع نمو حجم الحكومات وأنشطة الأعمال التجارية وأخذ يزيد اعتمادها على الإحصائيات أكثر من ذى قبل، باتت الحاجة لتسريع معالجة البيانات حادة. واستغرق وضع إحصاء الولايات المتحدة عام ١٨٨٠م فى جداول يدويًا سبع سنوات فى جهد يصيب العقل بالخدر. وللمساعدة فى التعداد التالى، ابتكر مهندس تعدين وأخصائى

إحصاء يدعى هرمان هوليريث حلاً يقوم جزئيًا على فكرة نول قماش الجاكار الذى ظهر فى القرن الثامن عشر، والذى مكن الآلة من نسج أنماط معقدة من القماش. استخدم جهاز هوليريث بطاقات مثقبة. عندما تمر الإبرة عبر ثقب فى البطاقة تكمل دائرة كهربائية عن طريق فتغمس نفسها فى كوب صغير من الزئبق ويتكتك عداد لأعلى.

واستطاع جهاز هوليريث أن يجدول البيانات على بطاقات مثقبة بمعدل ألف بطاقة فى الساعة، وجرت معالجة الاثنتين وستين بطاقة التى أنتجها تعداد عام ١٨٩٠ فى ستة أشهر فقط. (ومن المفارقات أن حريقًا شب فى عام ١٩٢١م فدمر كل قاعدة بيانات تعداد ١٨٩٠، وفى الوقت الذى كانت فيه الأرقام الإجمالية معروفة فإن كل البيانات الفردية فقدت.) أسس هوليريث شركة، واندمج مع شركتين أخريين، وفى عام ١٩٢٤م غير اسم الشركة إلى مؤسسة الآلة التجارية الدولية International Business Machine Corporation المعروفة اختصارا باسم آى بى ام IBM.

وبسبب الحاجة إلى حساب مسار مقذوف المدفعية بسرعة ولفك شفرة الشفرات، انهمرت أموال الحكومتين الأمريكية والبريطانية لابتكار جهاز كمبيوتر إليكترونى حقيقى أثناء الحرب العالمية الثانية. وأنجزت جامعة پنسلڤانيا من خلال برسبر إيكرت وجون موتشلى أول جهاز ناجح من هذا النوع ذى أغراض عامة وأطلق عليه اسم (ENIAC) وهى الأحرف الأولى من المحقق والحاسب العددى الإليكترونى Elec-tronic Numerical Interogator & Computer)، وذلك فى عام ١٩٤٦، بعد ثلاثة سنوات من الجهد.

كان هذ الجهاز وحشًا، حيث بلغ حجمه حجم أتوبيس. وملأ مساحة أربعين خزانة أوراق يبلغ طول كلٍّ منها تسعة أقدام، وبه ثمانية عشر ألف أنبوب مفرغ وآلاف الأميال من الأسلاك. وكانت الأنابيب المفرغة ونظام التبريد يستهلك طاقة كهربائية تكفى بلدة صغيرة، ويعتبر بالمقاييس الحديثة بطيئًا بطئًا هائلاً. أما برمجته فتتم يدويًا عن طريق استبدال الأسلاك بعضها مكان بعض مثل لوحة مفاتيح توزيع التيار الكهربائى. وتعين أن يظل أشخاص على الدوام بجانبه لاستبدال الأنابيب المفرغة كلما تنفجر واحدة وإزالة الحشرة التى تخطئ أحيانًا سبيلها فتدخل بين هذه الأنابيب (من هنا جاء أصل كلمة تحديد وتصحيح الأخطاء فى الكمبيوتر debugging).

تقلصت أجهزة الكمبيوتر بسرعة فى الحجم والتكلفة، وبخاصة بعدما تمكنت شركة Western Electric، وهى الذراع التصنيعى لشركة American Telephone & Tele graph فى عام١٩٤٧ من اختراع الترانزيستور. ويؤدى الترانزيستور ما تؤديه الأنابيب المفرغة بالضبط، لكنه أصغر حجمًا بكثير، ويعتمد عليه أكثر ويتكلف تصنيعه وتشغيله أقل بكثير. وبحلول الستينيات اعتمدت البنوك وشركات التأمين والوكالات الحكومية عليه ليؤدى بمعشار التكلفة العمل الذى يؤديه مئات الآلاف من الموظفين. وهيمنت شركة IBM على هذا السوق بأجهزة من طراز ٧٠٩٠ الذى طرح عام ١٩٥٩م.

لكن ظلت أجهزة الكمبيوتر ضخمة جدًا وغامضة، مخبأة فى غرف مكيفة تكييفًا خاصًا، يرعاها رجال يرتدون معاطف بيضاء يتحدثون بلغات لا يفهمها أحد. ولم تقتحم هذه الأجهزة الحياة اليومية لغالبية الناس. كما أنها ظلت مكلفة جدًا جدًا لسبب يطلق عليه الرياضيون اسم سطوة الأرقام.

وتعد قوة الكمبيوتر نسبية ليس وفقًا لعدد الترانزيستورات فحسب، ولكن بعدد الوصلات فيما بينها. إذا كان يوجد اثنان من الترانزيستورات فهناك حاجة لوصلة واحدة بينهما. إذا وجدت ثلاثة ترانزيستورات، إذن فهناك حاجة إلى ثلاث وصلات لتحقيق اتصال كامل فيما بينها. وتحتاج أربع ترانزيستورات إلى ست وصلات، والخمس إلى عشر والست تحتاج إلى خمسة عشر، وهكذا. وطالما أن هذه الوصلات يتعين صنعها باليد بشكل أساسى، فإن تكلفة بناء الكمبيوتر تصاعدت أسرع بكثير من قوتها.

تمثل حل هذه المشكلة فى الدائرة المتكاملة، التى ابتكرها أولاً جاك كيلبى من شركة Texas Instruments وروبرت نويس من شركة Fairchild Semiconductor فى عام ١٩٥٩م. وتقوم الدائرة المتكاملة ببساطة على فكرة سلسلة من الترانزيستورات الموضوعة على شريحة رقيقة من السيليكون آليًا. بمعنى أخر، تصنع الترانزيستورات والوصلات بينها فى ذات الوقت. وفى عام ١٩٧١م، أنتجت شركة Intel أول وحدة معالجة بيانات مصغرة على نطاق تجارى، التى لا تعدو أن تكون جهاز كمبيوتر صغيرًا جدًا موضوع على شريحة من السيليكون.

لقد تحطمت سطوة الأرقام. ففى الوقت الذى ظلت فيه تكلفة تصميم وحدة معالجة بيانات مصغرة وبناء الآلات اللازمة لإنتاجها مرتفعة للغاية، إلا أنه بمجرد دفع هذه الاستثمارات، فإن إنتاج هذه الوحدات المصغرة نفسها يمكن أن يتم مثل الكثير جدا من مقتفيات النشاط التكنولوچيا المتقدمة hi-tech cookies، مما يخفض التكلفة بحكم الكم.

وتنبأ جوردون مور، مؤسس شركة Intelفى بدايات عمل الشركة أن عدد الترانزيستورات الموضوع على شريحة، والذى يمثل بالتالى قوة الكمبيوتر الحسابية، من المتوقع أن يتضاعف كل ثمانية عشر شهراً. واتضحت صحة نبوءته، ويتوقع أن يستمر سريان «قانون مور»، كما أطلق عليه، فى المستقبل المنظور. كان يوجد ألفان وثلاثمائة ترانزيستور فقط فى أول وحدة معالجة بيانات مصغرة أنتجتها شركة Intel. ويوجد أربع وعشرين مليون ترانزيستور فى جهاز Pentium 4 الذى يعد الجهاز القياسى لأجهزة الكمبيوتر الشخصية. ومع زيادة القدرة، انهار سعر إجراء العملية الحسابية. كانت القدرة على إجراء العمليات الحسابية تكلف ألف دولار فى الخمسينيات، وتشكل اليوم كسراً من السنت. وبالتالى، فإن استخدامها بدأ يزيد بحكم الكم، زيادة لم تبدأ فى الوصول إلى حد التوازن.

لقد أحدث الكمبيوتر ثورة اقتصادية، مثل المحرك البخارى، ولنفس السبب تحديداً: حيث تسبب فى انهيار سعر المدخل الأساسى فى النظام الاقتصادى، مما سمح لهذا المدخل بتطبيقه لمهام لا نهاية لها كانت فى السابق باهظة للغاية أو ببساطة مستحيلة. خفض المحرك البخارى سعر طاقة تأدية العمل؛ خفض الكمبيوتر سعر تخزين واسترجاع والتحكم فى المعلومات.

كان البشر فقط فيما مضى هم الذين يستطيعون أداء هذا النوع من العمل؛ الآن تستطيع الآلات بشكل متزايد أن تدار لتأديته على نحو أسرع كثيراً وأدق كثيراً وبتكلفة أقل بكثير جداً جداً. ومثلما يستطيع المحرك البخارى أن يسخر طاقة هائلة فى سبيل إنجاز مهمة واحدة، يمكن للكمبيوتر أن يسخر قدرة لانهاية لها لحساب والتحكم فى المعلومات. ويقدر أن جهاز كمبيوتر من الرعيل الأول صمم فى الثمانينيات أن يتطلب

إنتاجه إجراء عمليات حسابية أكثر من التى أجراها الجنس البشرى بكامله قبل عام ١٩٤٠م.

وبدأت أجهزة الكمبيوتر تغزو الحياة اليومية بسرعة مذهلة. لقد استغرق الأمر أكثر من ستين عاما ما بين اختراع محرك واط البخارى الدوار الأول وصك تعبير الثورة الصناعية، لكن كان من الواضح أن ثورة الكمبيوتر توشك على الحدوث فى أقل من عقد بعد إنتاج أول وحدة معالجة بيانات مصغرة. كانت أول منتجات تجارية هى آلات حاسبة تحمل باليد التى سرعان ما طوت العداد اليدوى والمسطرة الحاسبة فى زوايا النسيان. وأخذت أجهزة معالج الكلمات تحل محل الآلة الكاتبة فى منتصف السبعينيات. وتسللت وحدات معالجة البيانات المصغرة، على نحو غير مرئى وغير ملحوظ عادة، لتستخدم فى السيارات وأجهزة المطبخ الكهربائية وأجهزة التليفزيون وساعات اليد ومئات من الأشياء اليومية الأخرى. وما كان الكثير من المنتجات الجديدة ـ التليفونات اللاسلكية والتليفونات الخلوية (المحمولة) والأسطوانات الرقمية والأقراص المدمجة وأجهزة الفيديو والكاميرات الرقمية وأجهزة المساعدة الرقمية ـ ممكنا بدون هذه الوحدات. وبحلول التسعينيات صارت موجودة فى كل مكان. وسيتوقف العالم الحديث عن تأدية وظائفه فى ثوان إذا تعطلت وحدات معالجة البيانات المصغرة.

لكن فى الوقت الذى أضحت فيه أجهزة الكمبيوتر أصغر كثيرا وأرخص كثيرا، ظلت عسيرة جدا على الاستخدام من جانب أناس لم يتلقوا تدريبا خاصا معتبرا. وفى مطلع السبعينيات تمكنت شركة Xerox من مركز أبحاثها فى بالو ألتو من ابتكار الكثير من الطرق لجعل أجهزة الكمبيوتر أيسر كثيرا فى الاستخدام بالنسبة للأشخاص غير المتخصصين فى التكنولوجيا، من بينها الفأرة وواجهة المستخدم البصرية graphical-user interface. لكن Xerox عجزت عن صنع منتج قابل للتسويق يستخدم هذه المفاهيم الجديدة. ونجح ستيفن جوبز وستيفن ووزنياك، مؤسسا شركة آبل لأجهزة الكمبيوتر Apple Computer، فى هذه المهمة. وعندما دخلت شركة IBM إلى سوق أجهزة الكمبيوتر الشخصية فى عام ١٩٨١م، باستخدام نظام تشغيل ابتكرته شركة

Microsoft ، اعتبر هذا تدشينًا لسوق أجهزة الكمبيوتر الشخصية الذى ظل يتسع على نحو متزايد فى سرعته منذ ذلك الحين مع هبوط السعر بلا هوادة .

واليوم يوجد على أسطح مكاتب عشرات الملايين من الأطفال والمراهقين وسيستخدمون دوما قدرة محاسبية لم تكن فى متناول إلا الحكومات الوطنية منذ ثلاثين عامًا . إن عقولهم النامية متصلة حرفيًا لاستخدام الكمبيوتر كملحق لعقليتهم الذاتية . وعلاوة على هذا ، يوجد رهن إشارتهم ما يعد أكثر الأجهزة الخارقة ابتكرها نوع من الكائنات يمتلك عبقرية راسخة فى صنع الآلات .

يمكن للكمبيوتر الشخصى أن يلعب الشطرنج أو أى لعبة أخرى على نحو أفضل من الكافة عدا الأساتذة العظام ؛ وأن يمسك الدفاتر ؛ وأن يخزن ويسترجع كميات هائلة من البيانات ؛ ويحرر الصور ؛ وينتج أقراصًا مدمجة ؛ ويشغل أفلامًا ؛ ويخلق فنًا ؛ ويصنع آلاف المهام الأخرى لا يستطيع أحد عاش قبل الثلث الأخير من القرن العشرين أن ينظر إلى جهاز الكمبيوتر الشخصى الذى لا يزيد ثمنه عن نسبة خمسة بالمائة من الدخل السنوى للفرد ، إلا كسحر أو عملية احتيال مستفيضة .

لكن أجهزة الكمبيوتر الشخصى ماتزال تستطيع أن تفعل المزيد . يمكنها أن تتصل فيما بينها . لقد أصبحت أجهزة الكمبيوتر الشخصى بوابة لجزء جديد كلية ، ولكنه رئيسى من الكون الإنسانى ألا وهو الإنترنت . ومثلما أثبتت السكك الحديدية أنها أكثر التكنولوچيات المتولدة بشكل جانبى من المحرك البخارى أهمية فى تبعاتها ، وكذلك حال الإنترنت بالنسبة للكمبيوتر . ومرة أخرى ، تعد الحرب أو بالأحرى إمكانية نشوب حرب ، هى التسببت فى ظهورها .

بعد إطلاق مركبة الفضاء السوڤييتية سبوتنيك فى عام ١٩٥٧م ، أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية وكالة مشاريع البحوث المتقدمة (ARPA) للتنظيم والتنسيق بين مشاريع العلوم والتكنولوچيا ذات التطبيقات العسكرية . فى عام ١٩٦٢م طلب من بول باران من مؤسسة RAND أن يقترح وسيلة يمكن عن طريقها الاحتفاظ بالتحكم والسيطرة بعد التعرض لضربة نووية . كانت شبكات الاتصالات دائمًا أما أنها مركزية حيث تجرى كافة الاتصالات عبر محور مركزى ، أو أنها غير مركزية حيث توجد بها

عدة محاور تنبثق منها شبكة فرعية . وتقوم بنية التلغراف والتليفون على هذه الشاكلة ، بحيث تقوم لوحات مفاتيح توزيع التيار الكهربائى مقام المراكز .

ويعتبر كلاهما عرضة للخطر الشديد خلال ضربة نووية . ولم يزد هذا من إمكانية تعطل النظام فحسب إنما زاد من إمكانية وقوع جانب أو آخر خلال مواجهة فى غواية توجيه الضربة الأولى ، خشية عجزه عن الرد على ضربة تلقاها .

اقترح باران إنشاء «شبكة موزعة» بلا محاور مركزية ، إنما عقد لا نهاية لها مشابهة لتلك القائمة عند تقاطعات المرور فى شبكة من الشوارع المتعامدة . إذا انمحت عقدة أو أكثر ، يمكن أن تسافر الرسائل عن طريق مسارات أخرى . وتكونت شبكة من أجهزة الكمبيوتر أطلق عليها اسم ARPANET فى عام ١٩٦٨م ، واتصلت أربعة أجهزة فيما بينها عبر خطوط التليفون ، ثلاثة من الأجهزة كانت فى ولاية كاليفورنيا وواحدة فى ولاية يوتاه .

فى عام ١٩٧٢ جرى تصميم أول برنامج رسائل الكترونية ، وصمم بروتوكول لهذا الغرض باسم TCP/IP فى العام التالى للسماح لأنظمة أجهزة الكمبيوتر المختلفة ، حتى تلك التى تستخدم لغات مختلفة ، الاتصال فى يسر عبر الشبكة ، التى اشتملت على ثلاثة وعشرين جهاز كمبيوتر متصلين بها فى ذلك الوقت . وصك فنتون سيرف ، أحد مصممى TCP/IP ، مصطلح Internet فى العام التالى ؛ لأن الشبكة لم تربط بين أجهزة الكمبيوتر الفردية فحسب ، وإنما بدأت فى الربط بين الشبكات الفرعية التابعة لها . وفى عام ١٩٨٣م فى الوقت الذى صار فيه ٥٦٣ جهاز كمبيوتر متصلين بالشبكة ، ابتكرت جامعة ويسكونسن نظام التعرف بالأسماء Domain Name system ، الذى جعل من اليسير جداً لجهاز كمبيوتر العثور على آخر على الشبكة . بحلول عام ١٩٩٠م كان يوجد أكثر من ثلاثمائة ألف جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت والعدد يتنامى بشكل متفجر ، فيتضاعف كل عام .

لكن ظلت شبكة تربط بين الوكالات الحكومية والجامعات ومؤسسات بحوث الشركات . ثم كتب تيم برنرز ـ لى ، وهو رجل إنجليزى يعمل فى اتحاد شركات البحوث النووية الأوروبية CERN ، كتب وأطلق بدون احتفاظه بحقوق الملكية أول

برنامج لتصفح الشبكة، وهو برنامج يسمح للناس أن يعثروا بسهولة على ويكونوا وصلات بمواقع مقامة لهذا الغرض، وذلك فى عام ١٩٩٢م. وولدت الشبكة العالمية (WWW) وسرعان ما نظر الأفراد والمؤسسات الإمكانات المرتقبة لهذه الوسيلة الجديدة للاتصال، وكذلك الإعلان وبيع منتجاتهم. فى عام ١٩٩٤م، عندما أوشك عدد المستخدمين أن يقترب من أربعة ملايين شخص، بدأت سلسلة مطاعم بتزا هت فى بيع البيتزا عبر صفحتها على الشبكة.

وتفجر عدد مستخدمى الإنترنت فى منتصف التسعينيات، واليوم بعد انقضاء مجرد عقد، تتصل أعداد لا تحصى من أجهزة الكمبيوتر فى جميع أنحاء الكرة الأرضية بهذا النظام. إنه يعد أكثر أدوات الاتصال قوة جرى ابتكارها على الإطلاق بفارق كبير. لقد تسبب الإنترنت بالفعل فى إحداث إعادة هيكلة بشكل عميق فى الكثير من الأنشطة التجارية.

وأحس الضالعون بالفعل فى كافة الأنشطة التجارية التى تقوم فى جوهرها على عمل السمسرة ـ الأنشطة التجارية التى تجمع بين البائعين والمشترين معًا وتتقاضى نسبة مئوية على أية عملية بيع تحدث، مثل العقارات ووكلاء السفر وسماسرة الأسهم والتأمينات وقاعات المزادات ـ أحسوا بأن أنشطتهم التجارية تتغير طبيعتها أو تختفى كلية. ويسر الإنترنت وبخاصة محركات البحث مثل Google، الأمر بكثير بالنسبة للمشترين والبائعين فى العثور على بعضهما البعض بدون وسيط.

كما بدأ تجار التجزئة يبيعون أكثر فأكثر عبر الإنترنت، ويوصلون بضاعتهم فى جميع أنحاء البلد وفيما وراء البحار، عادة بين عشية وضحاها عن طريق خدمات التوصيل مثل FedEx و UPS. ونمت مبيعات تجارة التجزئة عبر الإنترنت، الذي يعد عادة أرخص بكثير بسبب انخفاض النفقات الإضافية وعدم وجود ضريبة مبيعات، نمت بمعدل أكبر من ٣٠٪ سنويًا على مدى السنوات السبع الأخيرة. ويعتبر موقع Amazon.com أول موقع لتجارة التجزئة على الإنترنت، ويتحكم الآن فى نسبة تبلغ ١٠٪ من سوق التجزئة للكتب فى الولايات المتحدة، ويتوسع بسرعة فى مجالات أخرى.

كما تمر وسائل الإعلام الإخبارية بتغيير أساسى نتيجة للإنترنت. فبعد بزوغ فجر وسائل الإعلام فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، سرعان ما ازدادت بشكل حاد تكلفة دخول مجال الأخبار كنشاط تجارى. فقد أسس جيمس جوردون بينيت صحيفة «نيويورك هيرالد» عام ١٨٣٥ برأسمال قدره ٥٠٠ دولار فقط. واحتاجت «نيويورك تايمز» لتأسيسها إلى ٨٥ ألف دولار بعد ذلك بستة عشر عامًا. كما تطلب تأسيس قنوات إذاعية وتليفزيونية كميات ضخمة من المال (وترخيص من الحكومة) للوصول إلى الجمهور.

لكن الإنترنت جعل الأمر ممكنًا بالنسبة إلى أى شخص يمتلك جهاز كمبيوتر شخصيًا ويلم بتصميم صفحة على شبكة الإنترنت إلى دخول مجال الأخبار كنشاط تجارى، وفعل هذا الآلاف من الأشخاص. وفى عام ١٩٩٨م فجر مات دردج صاحب The Drudge Report واحدة من أكبر القصص الخبرية فى التسعينيات ألا وهى فضيحة مونيكا لوينسكى. وانتشرت المدونات الإلكترونية (Weblogs) التى سميت اختصاراً blogs ومؤلفوها المدونون (bloggers) بعشرات الآلاف مع شروع الناس فى التعبير عن آرائهم عبر هذا الوسيط الجديد.

واجتذبت المدونات الجيدة جمهوراً ضخمًا وسرعان ما تولد لها تأثير ونفوذ حقيقى. كان أثر الإنترنت هو دمقرطة وسائل الإعلام بشكل حاد عن طريق السماح للكثير من الأصوات أن تسمع.

ولأن الإنترنت لم يحتج تقريبًا إلى بنية تحتية ليست قائمة بالفعل، فقد تطورت تلقائيًا، بمساعدة أو تدخل حكومى ضئيل وبدون توجيه حكومى. وبمجرد اكتشاف أكثر حيوان اتصالى فى العالم لهذه الوسيلة القوية وغير المكلفة من وسائل الاتصال، احتشد النوع البشرى لاستخدامها. ووجدت البلدان التى اعتمدت فيها النخبة على التحكم الشديد فى السكان ونفاذهم إلى المعلومات للحفاظ على سلطتها، وجدت أن سلطاتها تنساب من بين يديها وتختفى إلى الأبد.

وأصبح الكمبيوتر وأكثر المخلوقات المتولدة عنه أهمية، الإنترنت، أكثر الأسلحة قوة ضد الطغيان منذ نشوء مفهوم الحرية ذاته.

وفى الوقت الذى أخرجت فيه الحرب الكمبيوتر إلى حيز الوجود، تغيرت طبيعة الحرب على نحو عميق بفضل الكمبيوتر. ففى العصر الصناعى، اعتمد النجاح فى الحرب على أى الجانبين يستطيع أن يكتل أكبر عدد من الرجال المزودين بأكبر عدد من المدافع والسفن والطائرات أكثر من شىء آخر. الكم تفوق على الكيف. واعتمد الاتحاد السوفييتى بعد عجزه عن مجاراة الغرب تكنولوچيًا، على هذه الحقيقة وقدرات استخباراته على عمليات هائلة فى سرقة التكنولوچيا الغربية للحفاظ على مكانته كإحدى القوتين الأعظم فى خوض الحرب الباردة.

لكن عن طريق توجيه الكمبيوتر أصبحت القنابل ذكية مما سمح لها أن تكون أكثر دقة وأقل فتكًا بالمدنيين حتى فى الأحياء السكنية الحضرية المزدحمة. وغيرت أجهزة الرادار أكثر تعقيدًا، التى أمكن تصنيعها بفضل وحدة معالجة البيانات المصغرة، غيرت من طبيعة المعارك الجوية. وفى عام ١٩٨٢م استطاع سلاح الجو الإسرائيلى من استخدام طائرة استطلاع بدون طيار فى محاكاة لهجوم طائرات مقاتلة لمواقع الرادار السورية فى وادى البقاع فى لبنان. وعندما جرى تشغيل أجهزة الرادار لتعقب الطائرة تدخلت الطائرات الحقيقية وهى تركز على إشعاعات الرادار ذاتها ودمرتها. وصار سلاح الجو السورى أعمى عمليًا بعد أن أخرجت من ساحة المعركة أجهزة الرادار التى أمده بها السوفييت، وأسقط الإسرائيليون ستًا وتسعين طائرة سورية أمدهم بها السوفييت أيضًا، ولم يخسر الإسرائيليون شيئًا.

ومع تطور الإلكترونيات بسرعة كبيرة، لم يستطع السوفييت أن يحتفظوا بمكانتهم اعتمادًا على ذاتهم أو حتى السرقة بالسرعة الكافية لتحقيق ذلك. أخذت تتآكل على نحو سريع الميزة العسكرية لجيش السوفييت المهول بأعداده الهائلة من السفن والدبابات والطائرات. وعندما بدأت الولايات المتحدة بتزويد الأفغان بصواريخ «ستينجر» المضادة للطائرات والمحمولة على الكتف، بدأت السيطرة السوفييتية على الجو، وبالتالى تفوقها العسكرى فى أرض أفغانستان الوعرة، تتقوض، وأضحت إمكانية الفوز بالحرب معدومة. وسرعان ما أصبحت الحرب الأفغانية ڤيتنام الاتحاد السوفييتى، ووجدت الحكومة السوفييتية نفسها عاجزة عن إخفاء الحقيقة عن شعبها.

وانتهز رونالد ريجان الفرصة ودفع عبر الكونجرس برنامج إعادة تسليح هائل، يزيد فيه من ميزانية الدفاع بنسبة ٥٠ ٪ بالمعنى الحقيقى فى السنوات الست الأولى من إدارته. كما أعلن عن تطوير نظام صواريخ مقره الفضاء، الذى أطلق عليه على الفور «حرب النجوم»، وهو الذى كان سيتكلف المليارات من الدولارات، ولكن كان سيمحى القدرات النووية السوفييتية إذا قدر له النجاح. قامر ريجان بشكل صحيح على أساس أن السوفييت سيعجزون عن المجازفة بأنه قد يخفق.

وقرر الرئيس بشكل متعمد تماما أن يستخدم أقوى أسلحة البلد ـ الاقتصاد الأمريكى ـ فى كسب الحرب الباردة، مثلما استخدمه روزفلت لكسب الحرب العالمية الثانية. وكان باستطاعة الولايات المتحدة أن تتحمل هذه النفقات المهولة. واتضح أن الاتحاد السوفييتى عاجز عن هذا، حيث تتحكم فى اقتصاده البيروقراطيات وليست الأسواق، وهى فاسدة بشكل مزر، وكانت فى حال أسوأ كثيراً مما قدرت الاستخبارات الأمريكية.

وأصيبت الحكومة السوفييتية من القمة إلى القاعدة بالشلل فى مطلع الثمانينيات لوفاة ثلاثة من أمناء عموم الحزب الشيوعى فى توال سريع. لكن عندما تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة فى عام ١٩٨٥، حاول أن يتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن تقليل نفقات دفاع الاتحاد السوفييتى وتخفيف القيود على الاقتصاد والمجتمع السوفييتى بحيث تصبح البلد أكثر إنتاجية، وتستخدم إمكانات جديدة خلقتها وحدة معالجة البيانات المصغرة بشكل أكثر فعالية.

لكن بمجرد أن أحس الناس بأن يد الطغيان بدأت ترفع، فقدت الحكومة السوفييتية بسرعة سيطرتها على الأحداث. انهارت الحكومات الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية التابعة أولاً، ثم تداعى الاتحاد السوفييتى نفسه. وأعلنت الجمهوريات غير الروسية استقلالها وانتهى الاتحاد السوفييتى من الوجود فى عام ١٩٩١م، عندما أزيلت المطرقة والمنجل من على الكرملين وحل بدلاً منهما العلم الروسى. إن الاتحاد السوفييتى، الذى قدم نفسه للعالم طوال فترة وجوده على أنه موجة المستقبل، وهو ادعاء – مدهش عند استرجاعه ـ تقبله قطاع كبير من طبقة المثقفين الغربية، تكشف عن أنه لا يعدو كونه

إمبراطورية روسية وذات طراز قديم جداً، و آخر إمبراطورية على وجه الأرض تقوم على القوة العسكرية. وانتهى صراع القوى العظمى الثالث فى القرن العشرين، وكان عالميًا مثل الصراعين اللذين سبقاه، انتهى بعد ما يقرب من خمسين عامًا.

ووقفت الولايات المتحدة وحدها الآن لايتحداها أحد كأكثر البلدان قوة فى العالم، وبلا متحد فى الأفق. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا المنتصرين الوحيدين فى الحرب الباردة.

إن الرأسمالية والديموقراطية كانا أيضًا من المنتصرين، فى الوقت الذى ظهرت فيه الاشتراكية على مستوى الكون بكافة أشكالها نظامًا اقتصاديًا فاشلاً. لم تستطع ببساطة أن تنتج سلعًا وخدمات توافرت لدى الولايات المتحدة وبلدان أخرى رأسمالية، والتى عرضتها وسائل الاتصالات على العالم.

إن ما يسمى بالعالم الثانى، وهو الكتلة الشيوعية، اختفى مع نهاية الحرب الباردة، تاركًا عالمًا من البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ؛ بلدان تتطور بسرعة عبر مسارات حديثة وتشهد انفجاراً سكانيًا مثل كوريا الجنوبية وتايوان والصين البر الرئيسى والهند والبرازيل ؛ وما كان يسمى بالعالم الثالث، وهى بلدان ماتزال أمامها مهمة نفض الطرق القديمة الخاصة بالحكومة من القمة للقاعدة والاقتصادات التى يسيطر عليها حفنة من الناس مثل العالم العربى والكثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ؛ ودول تداعت مثل روندا وهايتى وليبيريا التى صارت بؤراً جهنمية من الفقر والفوضى.

وفى الوقت الذى كان فيه الكونجرس مستعداً لتمويل مشروع ريجان للحشد العسكرى، فإنه لم يكن مستعداً لسن قوانين لإجراء الاستقطاعات التى اقترحها فى مجال برامج الرعاية الاجتماعية المحلية. ونتيجة لذلك، قفز العجز الفيدرالى قفزة حادة. ومثلما حدث فى السبعينيات، فقد زاد أكثر من ثلاثة أمثال بقيمة الدولار الحقيقية، من ٩٠٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٣,٢ تريليون دولار فى عام ١٩٩٠م. لكن لأن التضخم المنفلت فى السبعينيات قد توقف، فإن حجم الدين بالنسبة إلى إجمالى الناتج المحلى ـ المقياس الحقيقى للدين القومى ـ ارتفع بسرعة. شكلت نسبة

تبلغ ٣٤,٥ ٪ فقط من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٨٠، وبحلول عام ١٩٩٠م بلغت ٥٨,١٥٪ وأخذت فى القفز بمعدل سريع. وتعد هذه هى المرة الأولى فى التاريخ الأمريكى التى يرتفع فيها الدين القومى فى هذا السياق فى وقت السلم.

وبدأ الاقتصاد الأمريكى، الذى نما بصورة متينة فى الثمانينيات إلى درجة أنه أضاف قدرة إنتاجية تساوى اقتصاد ألمانيا الغربية برمته - وهو الأضخم فى أوروبا - لما هو عليه بالفعل، بدأ يجمد بعد انتهاء فترة رئاسة ريجان فى عام ١٩٨٩م. ومع هذا لم يجمد الدين القومى. وبحلول عام ١٩٩٤م وصل الدين القومى المتصاعد إلى ٤,٦ تريليون دولار وتساوى مع نسبة ٦٨,٩ ٪ من إجمالى الناتج القومى.

وتعد فترة الركود ما بين عامى ١٩٩٠و١٩٩١م هى الأخف طوال القرن العشرين، وسرعان ما بدأ الاقتصاد فى النمو من جديد، فى البداية بشكل متقطع، ثم بصورة أكثر فأكثر رسوخًا مع ظهور إمكانيات شبكة الإنترنت والتطبيقات المرتقبة لوحدة معالجة البيانات المصغرة بوضوح. وإذا لم يكن الدين قد تقلص إلا أنه نما بصورة أبطأ بكثير، وذلك جزئيًا بفضل مبيعات أصول جمعيات الادخار والإقراض التى استولت عليها الحكومة، وتراجع نفقات الدفاع وزيادة عائدات الضرائب التى ازدادت أسرع حتى من ميل الكونجرس الفذ للإنفاق. وبحلول عام ١٩٩٨م حققت الميزانية الفيدرالية قيد التشغيل فائضًا للمرة الأولى منذ ثلاثين عامًا وظلت تحقق فائضًا على مدى السنوات الثلاث التالية.

وتعد نقطة الضعف الوحيدة تقريبًا والتى يمكن ملاحظتها فى الاقتصاد الأمريكى هى الميزان التجارى العاجز، الذى أخذ يتعمق بلا هوادة حينئذ. لكن هذا لا يعتبر إلى حد كبير ناتجًا عن الضعف الأمريكى إنما عن ضعف الاقتصادات الأجنبية. فقد غرق الاقتصاد اليابانى، الذى كان يومًا ما إحدى العجائب، وحقق ذروة فى عام ١٩٨٩م، غرق فى ركود طويل لم يتعاف منه بشكل تام بعد، وهبط مؤشر سوق أسهمها الرئيسى بنحو ثلاثة أرباع قيمة ذروته. ولم تلحق أوروبا، التى تمثل بمراكزها الاقتصادية الكبرى الجانب الآخر من الكرة الأرضية، لم تلحق بمعدل نمو يقترب بأى حال من الأحوال من نمو الولايات المتحدة المتسارع، وشهد الكثير من البلدان هناك معدلات بطالة ظلت بإصرار فوق نسبة ١٠٪.

وانتعش وول ستريت بصورة لم تحدث من قبل. ففى الوقت الذى زاد فيه مؤشر داو ـ جونز الصناعى بمقدار ثلاثة أمثال فى ثمانينيات القرن العشرين، فإنه زاد بمقدار خمسة أمثال فى التسعينيات، ليصل إلى ما يزيد على ١١ ألف نقطة مع نهاية العقد. وأحرز مؤشر ناسداك المثقل جدًا بأسهم الشركات التكنولوچية مستوي أفضل. كان المؤشر أدنى من ٥٠٠ نقطة فى عام ١٩٩٠م، ارتفع إلى ٥٧٠٠ نقطة فى مطلع عام ٢٠٠٠م.

وتعد أواخر التسعينيات فى الولايات المتحدة أعظم فترة تكوين الثروات فى تاريخ العالم. وتفوق الأرقام حد التخيل. فى عام ١٩٨٨م كان أغنى رجل فى الولايات المتحدة هو سام وولتون، البالغ من العمر سبعين عامًا، وهو مؤسس Wal-Mart، وهى سلسلة متاجر بيع بالتجزئة احتلت فى هذا الوقت مكانة السلسلة الثالثة الأضخم فى البلد. ويعد سر نجاح هذه السلسلة هو استخدامها الثورى لجهاز الكمبيوتر فى التتبع والتحكم فى الجرد واعتصار التكلفة من العملية التجارية. وبلغت قيمة ثروة الرجل ٦,٧ مليار دولار.

بلغت قيمة ثروة بيل جيتس، مؤسس شركة Microsoft الذى كان يبلغ آنذاك من العمر ثلاثة وثلاثين عاما فقط، ١,١ مليار دولار، وهو واحد من أربع وأربعين أمريكيًا تجاوز صافى ثروتهم مليار دولار. واستلزم الأمر من مجلة Forbes أن ترفع الحد الأدنى فى ذلك العام إلى ٢٢٥ مليون دولار لإدراج الثرى فى قائمة أغنى ٤٠٠ شخص (بزيادة مقدارها ٩٢ مليون دولار عن أول عام نشرت فيه هذه القائمة، وهو عام ١٩٨٢م).

وفى عام ٢٠٠٠م، تطلب الحد الأدنى من الثروة لإدراج الثرى فى قائمة مجلة Forbes أن يكون حجم ثروته ٧٢٥ مليون دولار، على أن متوسط قيمة الثروة بلغ ٣ مليارات دولار، شكلت ثروة ثلاثة أرباع الأثرياء المدرجين فى القائمة أكثر من مليار دولار. وصار أغناهم الآن بيل جيتس، فوصلت قيمة ثروته ٦٣ مليار دولار، أى حوالى عشرة أمثال ثروة أغنى رجل أمريكى منذ اثنتى عشرة سنة فقط. ونمت ثروة وولتون، وهى الآن فى أيدى ورثة سام وولتون، نمت لتصبح ٨٥ مليار، دولار، وأصبح Wal-Mart أكبر تاجر تجزئة على وجه الأرض من خلال أربعة آلاف متجر

تابعين له ومبيعات سنوية تبلغ ١٦٥ مليار دولار، تساوى إجمالى الناتج المحلى لپولندا، وهى بلد يبلغ عدد سكانه ما يقرب من أربعين مليون شخص.

وكما هو دائمًا حال الاقتصاد الأمريكى، شكل العصاميون غالبية أثرى الأثرياء. فقد كون ٢٦٣ ثريًا من الأثرياء الأربعمائة الأمريكيين فى عام ٢٠٠٠م، أى نحو الثلثين ثرواتهم بالفعل من الصفر؛ بينما شكلت نسبة الأشخاص الذين أدرجوا فى قائمة Forbes لعام ٢٠٠٠م عن طريق وراثتهم لمال يؤهلهم لاحتلال هذه المكانة ١٩٪ فقط.

كان لا بد أن يختتم الارتفاع المهول فى أسواق الأسهم فى أواخر التسعينيات بتصحيح، وبدأت الفقاعة فى الانفجار فى مارس ٢٠٠٠م، لكن لم يحدث انهيار. وبدلاً من هذا هبطت المتوسطات، فى بعض الأحيان على نحو حاد، وفى أحيان أخرى بلطف، بالرغم من أن الكثير من الأسهم الفردية، وبخاصة تلك التى عرضت علنًا مع اقتراب انتهاء السوق الصاعدة العظيمة، فقد الكثير من قيمته. ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن لا شىء أكثر من عادى يحدث، إن لم يكن تصحيح معتبر لسوق الأسهم مصحوبًا بركود خفيف جدًا.

ثم فى صباح ١١ سپتمبر ٢٠٠١ م فى يوم صيفى يكاد يكون موحيًا بالغناء من جماله ارتطمت طائرة مختطفة بالبرج الشمالى من مركز التجارة العالمى فى نيويورك. وبعد دقائق قليلة اصطدمت طائرة ثانية بالبرج الجنوبى. فى أقل من ساعتين انهار المبنيان فأودى بحياة الآلاف من الأبرياء. وعلت وانتشرت سحابة من الدخان والغبار فوق أكبر مدن الأمة وحيها المالى، التى كانت القلب النابض للرأسمالية العالمية على مدى ثلاثة أجيال. كان هجومًا مباشرًا على العاصمة المالية لإمبراطورية الثروة.

واصطدمت طائرة ثالثة بالپنتاجون، رمز القوة العسكرية الأمريكية، وتحطمت طائرة رابعة فى حقل فى ولاية پنسلڤانيا إذ ضحى ركابها بحياتهم لمنعها من الاصطدام بمكان آخر. وللمرة الأولى منذ بيرل هاربور، تتعرض الولايات المتحدة للهجوم على الأراضى الأمريكية. وتعد هذه المرة الأولى منذ هبوط القوات البريطانية فى ولاية لويزيانا فى ديسمبر عام ١٨١٤ التى يتعرض فيها البر الرئيسى ذاته للهجوم.

وللمرة الرابعة خلال أقل من قرن، تشتبك الولايات المتحدة فى حرب مع قوات تسعى لمنع انتشار الحداثة، التى تعد الديموقراطية والرأسمالية علامتها الأصيلة. لكن هذه المرة لم تكن الأمة ـ الدولة هى التى هاجمتها إنما مؤامرة مبهمة من متعصبين. كان عدوًا أضعف كثيراً بكافة المقاييس العادية من ناحية القوة الجغرافية السياسية من كل الأعداء فى الحروب السابقة، لكنه أيضًا عدو سيصعب كثيراً تدمير إمكانية شنه الحرب. لم يفكر أحد فى أن الحرب ستكون سهلة أو قصيرة أو رخيصة.

لكن الكافة، ربما باستثناء قلة من أعداء الولايات المتحدة أعمتهم الأيديولوچيا، ورأوا أنها ستسود فى نهاية هذا الصراع الجديد. ومثلما شرح شيشرون الأمر فى آخر أيام الجمهورية الرومانية منذ ألفى سنة مضت «عصب الحرب هو مال لا نهاية له». ويعد الاقتصاد الأمريكى فى فجر القرن الحادى والعشرين أكثر قربًا من القدرة على إنتاج هذا العصب مقارنة بأى اقتصاد آخر عرفه العالم على الإطلاق.

* * *